إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 527 تشرين الأول/أكتوبر 2024
www.uabonline.org/Magazine

KIB
بنك مصر BANQUE MISR
KURDISTAN
QNB
البنك العربي ARAB BANK
بنك الإسكان Housing Bank
مصرف الجمهورية JUMHOURIA BANK
البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك القاهرة Banque du Caire

When it comes to banking, safety is a priority

One of the safest banks in the world

- Global Finance

QNB

60 Years

GLOBAL FINANCE

qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة

إتحاد المصارف العربية

والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

عدنان أحمد يوسف
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبدالرزاق الترهوني
(ليبيا)

زياد خلف عبد
(العراق)

عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)

رغد جرجي معصب
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

ناجي غندري
(تونس)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

أحمد حميد الديب
(جيبوتي)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

طارق فايد
المصارف المشتركة

(الجزائر)

(الامارات العربية المتحدة)

صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

- تمويلات التنمية المستدامة من المصارف العربية إلى 1 تريليون دولار في العام 2030 — 7

موضوع الغلاف

- دراسة لإتحاد المصارف العربية عن أكبر 50 مصرفاً عربياً — 15

نشاط الإتحاد

- ورشة عمل لإتحاد المصارف العربية حول التطبيقات العملية للإصلاحات النهائية لمقرّرات بازل III — 65

مقابلات

- مقابلة مع الأمينة التنفيذية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الدكتورة رولا دشتي — 8

مقالات

- مصرف الإسكان: قيادة متفائلة وإشراقة أمل وسط تحدّيات لبنان الراهنة — 13

الدراسات والأبحاث والتقارير

- دراسة لإتحاد المصارف العربية: أكبر عشرة مصارف عربية حتى نهاية العام 2023 — 20
- المصارف الإماراتية في المرتبة الأولى من حيث الموجودات تليها المصارف السعودية — 21
- أفضل 10 دول في العالم للإستثمار في العام 2024 — 26
- أفضل 10 بنوك إسلامية في العالم في العام 2024 — 28
- فروع البنوك العاملة في السعودية بلغ 1903 في نهاية النصف الأول من العام 2024 — 34
- لبنان على القائمة الرمادية من قبل مجموعة العمل الدولية FATF — 67

المؤتمرات والملتقيات

- الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية 2024 في شرم الشيخ — 40

الأخبار والمستجدات

- «المركزي المصري» يستضيف الدورة 48 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في القاهرة — 62

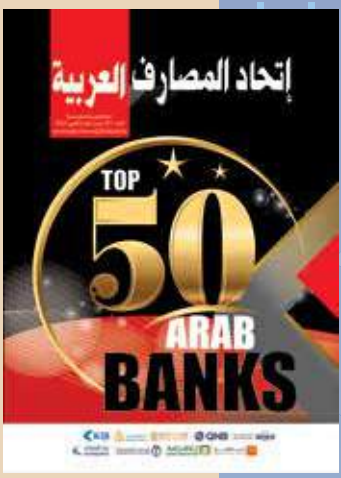

رئيس مجلس الإدارة
محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام حسن فتوح

المؤتمرات والملتقيات

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 11072110 / بيروت - لبنان / هاتف: 377800 1 961

فاكس: 961-1-364955 /961-1-364952 / **بريد إلكتروني:** magazine@uabonline

- مذكرة تفاهم بين «المركزي المصري» ونظيره التونسي لتعزيز التعاون في المجال المصرفي 64
- مذكرة تفاهم بين «الثقافة» السعودية و«الأهلي السعودي» 73
- غرفة قطر تعلن عن إصدار نسخة محدثة من دليلها التجاري والصناعي لعام 2025 73
- بنك الإسكان الأردني يموّل مشروع إمداد تجمعات صناعية بالغاز الطبيعي 74
- تعيين أحمد عيسى طه عضواً في مجلس إدارة «سي آي كابيتال القابضة للإستثمارات 75
- «بوبيان» يُطلق «أكاديمية بوبيان للتكنولوجيا» 75
- تعيينات جديدة في مصرف عجمان 76
- موديز تثبّت تصنيف البنك التجاري 76
- سلطة النقد: المشتريات من المحروقات بإستخدام وسائل الدفع الإلكتروني متاحة من دون عمولات 77
- البنك الأهلي السعودي يسلّم 184 وحدة سكنية ضمن برنامج الأهلي للإسكان التنموي 77
- إرتفاع أرباح بنك الدوحة وتراجع أرباح المجموعة للرعاية الطبية في النصف الأول من العام 2024 79
- بنك القاهرة يطلب مسؤولين عن التوظيف 80
- مجلس إدارة **QNB** يوافق على إعادة شراء أسهم بـ 2.9 مليار ريال 81
- الجامعة الأميركية و«الكويت الدولي» يوقّعان مذكرة تفاهم لتشجيع الإبتكار 81
- بالتعاون مع البنك العربي: إطلاق **OMNIFY** أول منصة حلول مصرفية من نوعها في المملكة من «أكابس» 82
- بنك مصر وأمازون لخدمات الدفع الإلكتروني يعقدان شراكة إستراتيجية مع «مصر للطيران» 83
- «الأهلي المصري» الأكثر اماناً في مصر والتاسع أفريقياً لعام 2024 84
- بنك الإمارات دبي الوطني يحقق أرباحاً قياسية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2024 86

موضوع الغلاف

مقابلات

نشاط الإتحاد

مقالات

الدراسات والأبحاث والتقارير

الأخبار والمستجدات

SHEIN شي إن

AliExpress

amazon

اطلب بطاقتك الآن

وتسوق من أي متجر في العالم

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank

8009999 qtbbank.com

تمكين ... وأمان

تمويلات التنمية المستدامة من المصارف العربية إلى ا تريليون دولار في العام 2030

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

لا شك في أن القطاع المصرفي العربي متين ويتمتع بملاءة مالية جيدة، إذ تبلغ موجوداته نحو 4.9 تريليونات دولار، مرتفعة في الفصل الأول من العام 2024 بنسبة 4%، فيما تبلغ تمويلات هذا القطاع حوالي 2.8 تريليون دولار. وبحسب بيانات المصارف المركزية العربية، فقد بلغت الموجودات المُجمّعة للقطاعات المصرفية العربية نحو 4.79 تريليون دولار في نهاية الربع الأول من العام 2024 (بإستثناء سوريا واليمن)، أي بزيادة 4.8% عن نهاية العام 2023، مقارنة بنسبة نمو 7.9% خلال العام 2023 بأكمله و4.6% خلال العام 2022 بأكمله.

ولأن المصارف العربية أثبتت ملاءتها المالية وجدارتها في تمويل الإقتصادات العربية، يسعى إتحاد المصارف العربية إلى حثّ هذه المصارف على دعم التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار شارك الإتحاد في القمّة التي عقدتها الأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول 2023، في نيويورك، وإلتزم أمام الأمم المتحدة بالتعاون مع الإسكوا – لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، بغية تشجيع المصارف العربية، على زيادة التمويلات والتي تصبُّ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحيث يُتوقع أن تصل في العام 2030 إلى نحو 1 تريليون دولار. لكن في المقابل، وفي ما يتعلق بالفجوة المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنها تبلغ مليارات الدولارات، (تفوق 200 مليار دولار سنوياً)، وتالياً يُمكن القول إن الفجوة المالية واسعة في هذا المجال، لذا جاء تنظيم إتحاد المصارف العربية للمؤتمر المصرفي العربي 2024 في الدوحة، تحت رعاية محافظ مصرف قطر المركزي وفي حضوره، بهدف إثارة الموضوعات المتعلّقة بالتنمية المستدامة، ومعالجة الفجوات التي تعانيها.

علماً أن الإتحاد بالتعاون مع الإسكوا يُحضّران لإستمارة تقييم وُجّهت إلى المصارف الأعضاء لدى الإتحاد، لتبحث في موضوع تمويلات المصارف العربية المشار إليها والتي تبلغ نحو 3 تريليونات دولار، ولا سيما حيال أين تذهب هذه التمويلات؟ بمعنى هل تذهب هذه التمويلات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ أو نحو قطاعات الصحة والتعليم ومكافحة الفقر؟ أو نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تخلق فرص عمل للشباب ولا سيما لذوي الدخل المحدود؟ علماً أن نسبة العاطلين عن العمل في العالم العربي تبلغ نحو 60%، وهم في سنّ الـ 30 عاماً.

ويعمل إتحاد المصارف العربية وبالتعاون مع الإسكوا، وبحسب إلتزامه أمام الأمم المتحدة، مع القطاع المصرفي العربي، والمؤسسات المالية العربية (مصدر التمويل)، على زيادة التمويلات التي تخدم التنمية المستدامة، والتي نأمل في أن تصل إلى 1 تريليون دولار. لذا من واجب الإتحاد أن يُبيّن أمام هذه المصارف، أهمية هذه التمويلات، وأن تكون مربحة، وتالياً من واجب الإتحاد بالتعاون مع أذرع الأمم المتحدة وفي مقدّمها الإسكوا، أن يُظهر أمام المصارف العربية، أهمية الفرص الإستثمارية المربحة، في حال بادر المصرف بالتمويل الضروري الذي يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

في المحصّلة، ترتبط أهداف التنمية المستدامة بالإقتصاد الأخضر الذي يُعتبر إستثماراً مربحاً، حيث نشهد دولاً متقدمة جداً مثل الصين وغيرها تصبُّ إستثماراتها في هذا الإتجاه، بما يفيد البيئة، في ظل التغيُّرات المناخية الحادة والتي يشهدها العالم في الوقت الحالي. علماً أن إتحاد المصارف العربية كان له دور أساس في إطلاق خطة الشمول المالي 2015 – 2020، فضلاً عن تعميم الثقافة المالية. إن الإتحاد جادّ في فتح كوّة واسعة للتمويل المجدي تحقيقاً للتنمية المستدامة المرجوّة.

في حديث إلى مجلة «إتحاد المصارف العربية» خلال فعّاليات
المؤتمر المصرفي العربي 2024 في الدوحة

الأمينة التنفيذية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
الدكتورة رولا دشتي:
لا بدّ من إنشاء إطار عربي مشترك لقضايا البيئةِ والمجتمعِ والحوكمة (ESG)

إتحاد المصارف العربية شريك رئيسي في الجهودِ العالميةِ المبذولةِ لتعزيزِ تمويلِ أهداف التنمية المستدامة

تواجه المنطقة العربية تحديات إقتصادية ومالية تحول دون سدّ فجوة تمويل التنمية، وتنبع هذه التحديات من خمس ثغرات تمويلية رئيسية: ضيق الحيّز المالي، بسبب تشعّب الأولويات وثقل المديونيات؛ نقص التمويل، لا سيما في ظل قلّة الإستثمارات الخاصة؛ الإعسار المالي؛ عدم إستدامة التمويل، نتيجة ضعف كفاءة الإنفاق وقلّة مردوده الإنمائي؛ وعدم المساواة في الوصول إلى التمويل، نتيجةً لارتفاع كلفته في ظل التحديات الجيوسياسية التي تمر بها المنطقة وعدم القدرة على إستقطاب الاستثمارات الدولية، وخصوصاً بفعل قصور النظام المالي الدولي وافتقاره إلى الشمول والإنصاف.

وتقول الأمينة التنفيذية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الدكتورة رولا دشتي: «إنّ هذا النظام المالي الدولي يسمح بحدوث تسرّبات تمويلية كبيرة، كما أنّه مثقل بالديون، وغير متوافق مع أهداف الإستدامة، وقاصر عن جذب الإستثمارات إلى القطاعات الحيوية وعن تعبئة الموارد المحلية العامة»، مشيرة إلى «أن إتحاد المصارف العربية يُدرك جسامةَ الفجوةِ التمويلية، لذا أبدى إلتزامَه، بالتعاونِ مع الإسكوا، بأن يكونَ شريكاً رئيسياً في الجهودِ العالميةِ المبذولةِ لتعزيزِ تمويلِ أهداف التنمية المستدامة، من خلالِ العملِ مع المؤسساتِ المصرفيةِ العربيةِ على مبادرةٍ لتعبئةِ تريليون دولار في حلولِ العام 2030، وبوضع مقاييس لتأثير أهداف التنمية المستدامة بدعم من الإسكوا».

في ما يلي الحديث مع د. رولا دشتي الأمينة التنفيذية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والتي خصّت به مجلة «إتحاد المصارف العربية»، خلال فعّاليات المؤتمر المصرفي العربي 2024 في الدوحة تحت عنوان «متطلبات التنمية المستدامة ودور المصارف»، والذي إنعقد مؤخراً برعاية محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، ونظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف قطر المركزي، وهنا نص المقابلة:

***ما هي التحدّيات الرئيسية التي تواجهها المنطقة العربية في سد فجوة تمويل التنمية المستدامة، وكيف يُمكن للبنوك الاقليمية أن تلعب دوراً أكثر محورية في التغلب على هذه العقبات؟**

لا شك في أن إرتفاع التكاليف الرأسمالية، والوصول المحدود إلى الإئتمان، والإعتماد المفرط على الشركات المملوكة للدولة، يؤدي إلى الحؤول دون نمو القطاع الخاص، وبالتالي إلى مزاحمة الإستثمار الخاص. كما أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر يركّز على القطاعات الريعية، مما يضيّق الحيّز المتاح لإعادة الإستثمار أو التحول الهيكلي. كذلك، يؤدي تجزّؤ نظم تمويل العمل المناخي وقصور آليات تخفيف الديون إلى تفاقم الأعباء المالية في المنطقة.

وعليه, أدرك إتحادُ المصارف العربية جسامةَ الفجوةِ التمويلية، وقد أبدى إلتزامَه، بالتعاونِ مع الإسكوا، بأن يكونَ شريكاً رئيسياً في الجهودِ العالميةِ المبذولةِ لتعزيزِ تمويلِ أهداف التنمية المستدامة، من خلالِ العملِ مع المؤسساتِ المصرفيةِ العربيةِ على مبادرةٍ لتعبئةِ تريليون دولار في حلولِ العام 2030 وبوضع مقاييس لتأثير أهداف التنمية المستدامة، بدعم من الإسكوا. ولا بدّ من إنشاء إطار عربي مشترك لقضايا البيئةِ والمجتمعِ والحوكمة (ESG). والهدف هو إقرار تعريف إقليمي موحَّد للإستثمار المستدام؛ وتجنّب تطبيق معايير متضاربة، وتفادي ما يندرج منها ضمن مفهوم التظاهر بالإهتمام بالبيئة (Greenwashing). ولتعزيز دور البنوك العربية أيضاً، يتعيّن إعادة النظر في أسلوب إدارة مَحافظ هذه البنوك، والتي تستحوذ عليها عمليات تمويل العجز الحكومي، والغرض من ذلك، خلقُ حيّز من الإئتمان وتوجيهه لدعم القطاع الخاص؛ وتوظيف السيولة الزائدة في البنى التحتية الإقليمية؛ وإعتماد بنود للتحوّط من أجل تحقيق المرونة. ومن شأن الإتفاق مع بنوك التنمية المتعدّدة الأطراف حول التمويل المشترك وبناء القدرات، وتأييد مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بتمويل أهداف التنمية المستدامة، المساهمة في تعبئة 500 مليار دولار سنوياً، أي المبلغ المستهدف سنوياً واللازم لتحقيق جهود التنمية المستدامة العالمية. وينبغي أيضاً للبنوك العربية أن تشارك بشكل فعّال في الإصلاحات المالية الدولية المقترحة من الأمم المتحدة، لإعادة رسم ملامح الهيكل المالي الدولي، والمساهمة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع حول التمويلِ من أجل التنمية من خلال إتحاد المصارف العربية، وذلك لضمان إبراز وجهات نظرها وأولويات المنطقة العربية.

***برأيكم، كيف ساهم المؤتمر المصرفي العربي 2024 في الدوحة في تعزيز دور البنوك العربية في تمويل التنمية المستدامة؟**

شكّل المؤتمر المصرفي العربي 2024 لحظة محورية للنهوض بتمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية. فقد أتاح منصّة رئيسية لأصحاب المصلحة لوضع إستراتيجيات من أجل سد الفجوة التمويلية المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أكّد المؤتمر الدور الحيوي الذي يُمكن أن تؤديه البنوك العربية بإعتبارها مسرّعات للتنمية المستدامة. وسلّط المؤتمر الضوء على أهمية إدراج الإستدامة في الممارسات المصرفية، والاستفادة من الابتكارات المالية لتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق النمو العادل في المنطقة. وكان التعاون بين المؤسسات المالية والحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية موضوعاً رئيسياً من مواضيع المؤتمر، مع التركيز على تعزيز النمو المستدام والإبتكار.

«الإسكوا»
تلتزم بتقديم أكثر من 177 مليون دولار
لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وشاركت الإسكوا بفعالية في النقاشات، وأكّدت إلتزامها دعم إتحاد المصارف العربية والبنوك العربية في دفع عجلة التغيير الإيجابي. وكجزء من هذا الدعم، قدّمت الإسكوا أجندة من 14 نقطة حدّدت فيها ما يلزم إتخاذه من إجراءات، ومنها وجوب وضع معايير لقياس ومتابعة المردود الإنمائي للتمويل المستهدف؛ وإنشاء إطار إقليمي لقضايا البيئة والمجتمع والحوكمة؛ وتعزيز الإبتكارات المالية من أجل النهوض بالشمول المالي.

***كيف تعمل الإسكوا مع الحكومات والمؤسسات المالية لتعزيز حلول التمويل المستدام؟ وما هي المبادرات الجديدة التي يتم التخطيط لها لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال؟**

على المستوى العالمي، تؤدي الإسكوا دوراً محورياً في دفع أجندة تمويل التنمية على نحو يتماشى مع الأطر الدولية، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا.

وتمثّل الإسكوا المنطقة العربية في المفاوضات العالمية والمحافل

الدولية، وتساهم بالبيانات والرؤى ووجهات النظر لضمان إستجابة الإصلاحات العالمية لاحتياجات المنطقة. فعلى سبيل المثال، تشارك الإسكوا في إعادة هيكلة منظومة المال والتمويل العالمية التي تهدف الى إنشاء نظام أكثر عدالة وشمولية. كذلك، تشارك الإسكوا في التحضيرات للمؤتمر الرابع للتمويل من أجل التنمية المزمع عقده في العام 2025، وتدعو الى إدراج التحدّيات المالية وأولويات التنمية في البلدان العربية في المسارات العالمية.
كما أنّها تبذل الجهود لضمان إستفادة المنطقة العربية من المبادرات العالمية، مثل مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بتمويل أهداف التنمية المستدامة.

وعلى المستوى الإقليمي، تتيح الإسكوا منصّة للتعاون ولمعالجة التحدّيات المشتركة بين الدول العربية، مع التركيز على التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة، وهي تعمل على تيسير الحوار حيال تمويل التنمية من خلال المؤتمرات والإجتماعات الرفيعة المستوى، وتوطيد التعاون حيال قضايا تعبئة الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومكافحة التدفُّقات المالية غير المشروعة، وتحسين الإستقرار المالي. فعلى سبيل المثال، تؤدّي لجنة تمويل التنمية في الإسكوا دوراً رئيسياً في تعزيز نتائج التمويل العربي، وتعمل الإسكوا على تطوير إستراتيجيات وتقديرات قائمة على الأدلة لمعالجة فجوات التمويل ودعم التكامل الإقتصادي من خلال مبادرات مثل إنشاء الإتحاد الجمركي العربي، وتطوير الأسواق المالية الإقليمية واللوائح المنسَّقة لتعزيز الوصول العادل الى تمويل التنمية. كما تعمل الإسكوا عن كثب مع المؤسسات المالية للنهوض بالتمويل الأخضر والتمويل المختلط والأدوات المالية المبتكرة، مع التركيز على القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ والاستثمارات في البنى التحتية المستدامة.
أما على المستوى الوطني، فتقدّم الإسكوا دعماً مخصّصاً لمساعدة الدول الأعضاء على تمويل خطط التنمية المستدامة الخاصة بها. وتتضمّن أهم جوانب عمل الإسكوا النهوض بأطر التمويل الوطنية والمتكاملة التي تتماشى مع المصادر المالية المتنوعة (العامة والخاصة والمحلية والدولية) ومع أولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. كذلك، تعمل الإسكوا على تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على إدارة المالية العامة بشكل أكثر فعّالية، وتقديم الخبرات المتخصّصة في مجالات مثل إعداد الميزانيات، ومراجعة الإنفاق العام، وتخطيط الإستثمار.
كما تقدم الإسكوا المساعدة الفنية لتحقيق الإصلاحات المالية والضريبية، وتوجّه الحكومات حيال تعبئة التمويل المحلي والدولي، والحدّ من تسرُّب الضرائب، وتحسين كفاءة الإنفاق العام لدعم التنمية المستدامة. وفي موازاة ذلك، تساعد الإسكوا البلدان على تصميم استراتيجيات مستدامة لإدارة الديون، بما يتماشى مع أهداف التنمية الطويلة الأجل، كما أنها تعمل على تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لإستثمارات القطاع الخاص ولتمويل التنمية، من خلال جهودها الرامية الى تحديث البنى الأساسية المالية، بما يشمل إصلاح القطاع المصرفي وأسواق المال وإبرام الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما تساعد الإسكوا الدول الأعضاء على تعبئة التمويل المناخي، من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل الدولي ودمج العمل المناخي في خطط التنمية الوطنية.

وفي هذا الإطار، إستحدثت الإسكوا مجموعة من الأدوات التفاعلية والديناميكية المتطورة الرامية إلى تحويل كيفية تعامل البلدان العربية مع تحديات التمويل، وتحسين إدارتها المالية العامة. وهذه الأدوات، التي تعمل بالذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي الخاضع للإشراف، تتيح لواضعي السياسات إجراء تشخيصات

متعمّقة وتصميم إستراتيجيات تمويل قائمة على الأدلة تناسب إحتياجاتهم المحدّدة.

وتوفّر محاكيات تقدير كلفة وتمويل أهداف التنمية المستدامة تقييمات تفصيلية للموارد المالية المطلوبة لتحقيق طموحات التنمية المستدامة. وتمكّن هذه المحاكيات الحكومات من التنبؤ بفجوات التمويل وتحديد الإستراتيجيات الأكثر فعّالية لسدّها، مما يوفر خارطة طريق واضحة لتعبئة الموارد.

علماً أن أداة تحسين الترابط بين أهداف التنمية المستدامة (SDG interlinkages optimizer) تُساعد واضعي السياسات على تحديد أولويات التدخلات وتسلسلها. ومن خلال تحليل الروابط بين أهداف التنمية المستدامة المختلفة، تقدّم هذه الأداة رؤى كميّة تدلّ كيف يمكن لتحسين الاستثمارات في أحد المجالات أن يعزّز الادخار ويعظّم التأثير في مجالات أخرى.

وقد أطلقت الإسكوا مجموعة الأدوات الذكية والمتكاملة لإعداد الميزانيات (AI-iBIT)، وهذه المجموعة هي أداة رائدة بإمتياز تعتمد على الذكاء الإصطناعي، وتشكّل منصّة لتقييم التأثير الزمني لنفقات الميزانية على أداء أهداف التنمية المستدامة، ولتقديم توقّعات حول كيفية تأثير أنماط الإنفاق المختلفة على أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وقد تم الإعتراف بالنُهُج المبتكرة لمجموعة الأدوات الذكية والمتكاملة لإعداد الميزانيات عالمياً، حيث إعتمدها فريق العمل المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة المعني بالتمويل، وأدرجها ضمن إرشاداته العالمية بشأن استراتيجيات التمويل الوطنية المتكاملة.

وتعمل الإسكوا بفعالية على توطيد الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كآلية لدفع عجلة التنمية وتعزيز النمو الإقتصادي المستدام في مختلف أنحاء المنطقة العربية. وتولي الإسكوا إهتماماً خاصاً للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، التي تمثل غالبية الشركات في المنطقة ولكن تُواجه تحديات كبيرة وغالباً ما تحتل المرتبة الأدنى في أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وإستجابة لذلك، تعمل الإسكوا على إشراك مجموعة واسعة ومتنوعة من ممثلي القطاع الخاص، ولا سيّما المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، في التخطيط والتنسيق المحليَّين لأهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار هذه الجهود، أعلنت الإسكوا إلتزامها تقديم أكثر من 177 مليون دولار لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ختام القمة العربية الثانية للشركات الصغيرة والمتوسطة في ديسمبر/ كانون الأول 2023. وفي العام 2024، وبالشراكة مع بنك قطر للتنمية، تنظّم الإسكوا القمة العربية الثالثة المقرر عقدها في الدوحة في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، وستجمع القمة نخبة من المبتكرين ورجال الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواضعي السياسات والقادة من مختلف القطاعات الذين سيناقشون الإستراتيجيات اللازمة لتعزيز وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل والمعرفة وبناء القدرات، مع التركيز على الإبتكار والإستدامة.

***بالنظر إلى الحاجة الملحّة لتحقيق القدرة على مواجهة تغيُّر المناخ والإستدامة البيئية، ما هي الأدوات المالية المبتكرة والأطر التي توصي بها الإسكوا للبنوك العربية لتضمينها في إستراتيجيتها للإستدامة، ولا سيما في التمويل الأخضر ومشاريع الطاقة المتجدّدة؟**

يُمكن للبنوك العربية أن تؤدّي دوراً محورياً في إتاحة التمويل الذي تحتاج إليه المنطقة كي تكتسب القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ وكي تموّل إنتقالها إلى الإستدامة البيئية. وفي هذا الشأن، تتقدّم الإسكوا بالتوصيات الخمس التالية:

– توسيع نطاق السندات الخضراء وسندات الإستدامة: على البنوك العربية أن تزيد من إستثماراتها في هذه الأدوات، لتمويل المشاريع البيئية. ومن شأن إنشاء إطار عربي إقليمي لقضايا البيئة والمجتمع والحوكمة، على غرار المعمول به في رابطة دول جنوبي شرق آسيا والاتحاد الأوروبي، أن يساعد في توحيد تعريفات الإستثمار المستدام ومنع التظاهر بالإهتمام بالبيئة (Greenwashing).

– قيام البنوك العربية بإعتماد بنود للتحوُّط في نماذجها المصرفية، بحيث تكفل هذه البنود المرونة اللازمة لتعديل شروط السداد، على نحو يراعي الظروف الإقتصادية، ولا سيّما عند التعرُّض للصدمات، ويُشجّع الإستثمار في المشاريع الطويلة الأجل مثل مشاريع الطاقة المتجدّدة.

– المساهمة في التمويل المشترك: ينبغي للبنوك العربية أن تتعاون على إنشاء إطار مشترك للإقراض، من أجل تمويل مبادرات الاستدامة الإقليمية الواسعة النطاق، مثل البنى التحتية للطاقة المتجددة البالغة الأهمية للتحوُّل الأخضر في المنطقة.

– دعم مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بتمويل أهداف التنمية المستدامة لزيادة الإقراض من أجل التنمية المستدامة، وضمان توجيه 50 % من التمويل المناخي نحو التكيّف مع تغيّر المناخ والمساهمة في آليات مثل صندوق الخسائر والأضرار.

– التعاون مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف: من شأن توطيد العلاقات مع بنوك التنمية المتعدّدة الأطراف أن يُعزّز فرص التمويل المشترك وتبادل المعرفة، مما سيفتح المجال أمام المزيد من الإقراض لتنفيذ مشاريع الطاقة الخضراء وتحقيق التنمية المستدامة.

***في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والتحوُّل الرقمي، كيف ترى الإسكوا دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز التمويل المستدام في المنطقة العربية؟ وما هي الفرص والتحدّيات التي يجب على البنوك أخذها في الإعتبار في هذا السياق؟**

ترى الإسكوا أن التكنولوجيا المالية (FinTech) تُشكل محرّكاً قوياً للتمويل المستدام في المنطقة العربية. ومع تسارع التحوُّل الرقمي، يُمكن للتكنولوجيا المالية إحداث ثورة في الخدمات المالية، من خلال تسهيل الوصول اليها وتحسين كفاءتها وضمان تصميمها لتناسب فئات سكانية متنوعة ولتساهم في تعزيز الشمولية ودعم أهداف التنمية المستدامة. وعلى البنوك العربية إعطاء الأولوية للحصول على الخدمات المالية من خلال المنصّات الرقمية والمنتجات المبتكرة، من أجل الوصول إلى قاعدة أوسع من المستهلكين.

ويُشكّل التحوّل إلى الشمول المالي ضرورة حتمية لزيادة اختراق السوق وتعزيز النمو الشامل. ويُمكن للتكنولوجيا المالية أن تتيح خدمات مصرفية سهلة الإستخدام تجتذب من لا تتوافر لديهم تلك الخدمات، مما يشجع على زيادة المشاركة في النظام المالي الرسمي. كما يُمكن للأدوات الرقمية زيادة الإقراض، وتحسين وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الائتمان، وتوجيه رأس المال نحو مشاريع التنمية المستدامة، وتعزيز تأثير البنوك العربية على الإستدامة ومساهمتها في النمو الإقتصادي والحدّ من الفقر.

مصرف الإسكان: قيادة متفائلة وإشراقة أمل وسط تحدّيات لبنان الراهنة

يتناول هذا المقال دور القيادة المتفائلة في مواجهة التحدّيات الصعبة التي يمر بها لبنان حالياً، مسلّطًا الضوء على مبادرة مصرف الإسكان لإستئناف قروض الإسكان كمثال على الرؤية الإيجابية التي تساهم في تعزيز الأمل والاستقرار، حتى في أوقات الأزمات.

مايا طوط – مصرف الاسكان

صمد لبنان عبر تاريخه الغني والمضطرب في وجه تجارب لا تعدّ، وتمكّن من الإبحار عبر موجات من الشدائد التي كوّنت طابعه. فواجه لبنان بإستمرار خلال تاريخه الحديث عدداً من التجارب بدءاً من الحروب المدمّرة، إلى الإنهيارات الإقتصادية، والإضطرابات السياسية، والصراعات المستمرة، مع ذلك، ومثل طائر الفينيق الأسطوري، فقد وجد دائماً طريقه للنهوض من الرماد، أقوى وأكثر حضوراً.

واليوم، يقف لبنان مرّة أخرى عند مفترق طرق، ويُواجه عدداً من أشدّ تحدّياته. غير أن التاريخ قد علّمنا أن داخل كل أزمة تكمن بذور التجديد؛ ففي مثل هذه اللّحظات الحرجة، يُصبح التفاؤل ليس مجرّد طريقة تفكير وحسب، بل حافزاً للتغيير، فأهم تحوّلات الأمّة تحدث دائماً من خلال قدرتها على الأمل وتصوُّر غدٍ أفضل حتى في أحلك اللّحظات.

تتحمّل القيادة، ولا سيما في هذه الأوقات، مسؤولية جوهرية؛ فثقل الريبة قد يكون ساحقاً، ولكن في هذه اللحظات تحديداً يشرق التفاؤل أكثر. إن القادة الذين يتبنون منظوراً إستشرافياً يلهمون فرق عملهم للبقاء منخرطين ومركزين ومحفّزين، حتى عندما تكون الظروف الخارجية متعبة، من خلال تعزيز بيئة من الأمل، يُوفر هؤلاء القادة شعوراً بالإستقرار، مما يحفّز فرق عملهم على التركيز على ما هو ممكن تحقيقه بدلاً مما هو خارج عن سيطرتهم.

تقدّم التحدّيات التي يُواجهها لبنان حالياً أيضاً فرصاً، هي فرصٌ للنمو والإبتكار والتكيُّف؛ فالقيادة المتفائلة لا تعني تجاهل الصعوبات، بل رؤية ما هو أبعد وتحديد إمكانية تحقيق نتائج إيجابية حيث لا يرى الآخرون سوى العقبات، مع الإدراك أن المثابرة ضرورية لتحويل هذه الإمكانات إلى واقع. يُمكن لهذا التحوُّل في المنظور أن يفتح آفاقاً جديدة للتقدم، مما يُمكّن فرق العمل من توجيه طاقتها إلى عملٍ بنّاء.

يُعتبر قرار مصرف الإسكان الهادف إلى إستئناف قروض الإسكان في خضمّ الأزمة الحالية التي يمر بها لبنان مثلاً صارخاً لهذه الرؤية المتفائلة. هذه الخطوة الجريئة هي منارة أمل للعديد من اللبنانيين، وهي تقدم لهم الوعد بالإستقرار والمنزل خلال زمن يطغى عليه القلق؛ هي أكثر من مجرد مبادرة مالية، إنّها رمز لقوة القيادة التي تقوم على التفاؤل – الإيمان بأنه حتى في أوقات الشدة، فإن التعافي ممكن وأن أياماً أكثر إشراقاً بإنتظارنا.

تذكّرنا رؤية مصرف الإسكان بأن التفاؤل ليس مجرّد مثال، بل هو قوة يُمكنها تشكيل الواقع. ومن خلال الإيمان بإمكانات لبنان، يُساهم مصرف الإسكان في تعافي هذا البلد ويُظهر كيف أن النهج الإيجابي والإستباقي يؤثر على المجتمع ككل. كما تُظهر أنه حتى عندما يكون التيار معاكساً لنا، فإن الإيمان بمستقبل أفضل يُمكن أن يحول التيار لصالحنا.

أخيراً، يُمكن القول إن التفاؤل ليس مجرد سمة قيادية؛ بل هو أداة تحويلية تُعزّز المرونة، والإبتكار، والأمل الجَماعي. وفي هذه الأوقات الصعبة، يحتاج لبنان إلى قادة يلهمون فريق عملهم، ومنظماتهم، ومجتمعهم بتفاؤلٍ لا يتزعزع للإرتقاء إلى مستوى التحدّيات التي تواجههم.

إلى كل أولئك الذين يرشدوننا عبر هذه المياه العاصفة – قودوا بتفاؤل، لأن من خلال الإيجابية سنستطيع إعادة البناء، والنجاح، والإزدهار مرّة أخرى.

بنك الإسكان
Housing Bank

50 عاماً Years

خمسون عاماً...
ونبقى بنكك للحياة

بلغت موجوداتها نحو 3.7 تريليونات دولار

دراسة لإتحاد المصارف العربية عن أكبر 50 مصرفاً عربياً بحسب الموجودات حتى نهاية النصف الأول من العام 2024

مصارف دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية في الصدارة

أظهرت بيانات أكبر 50 مصرفاً عربياً بحسب الموجودات لنهاية النصف الأول من العام 2024، أن مجموع موجودات هذه المصارف قد بلغ نحو 3.7 تريليونات دولار. وقد توزعت تلك المصارف بين الدول العربية، كما هو مبيّن في الجدول رقم 1، حيث سجّلت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أكبر عدد من المصارف العربية ضمن لائحة أكبر 50 مصرفاً عربياً بدخول 10 مصارف لكل منهما، تلتها قطر (8 مصارف)، فالكويت (6 مصارف)، فمصر (5 مصارف)، فالبحرين والمغرب (3 مصارف لكل منهما)، فعُمان ولبنان (مصرفان لكل منهما)، فالأردن (مصرف واحد).

وقد تصدّرت المصارف الإماراتية العشرة المُدرجة في اللائحة في مجموع موجوداتها والذي بلغ قرابة 1.05 تريليون دولار، تلتها المصارف السعودية (1.04 تريليون دولار)، فالقطرية (581.3 مليار دولار)، فالكويتية (328.0 مليار دولار)، فالمصرية (312.3 مليار دولار).

كما تبيّن البيانات إختلاف المصارف المذكورة بشكل كبير لناحية حجمها، ففي حين بلغ متوسط حجم المصارف الإماراتية في القائمة المذكورة نحو 105 مليارات دولار، بلغ متوسط حجم المصارف اللبنانية قرابة 17.4 مليار دولار.

جدول 1: توزّع أقوى 50 مصرفاً عربياً بحسب الموجودات بين الدول العربية – نهاية الربع الأول من 2024

	عدد المصارف	مجموع الموجودات (مليون دولار)	متوسط حجم الموجودات (مليون دولار)
الإمارات	10	1,049,436	104,944
السعودية	10	1,037,352	103,735
قطر	8	581,299	72,662
الكويت	6	328,009	54,668
مصر	5	312,266	62,453
البحرين	3	108,326	36,109
المغرب	3	158,487	52,829
عُمان	2	55,477	27,739
لبنان	2	34,790	17,395
الأردن	1	68,742	68,742
مجموع/متوسط	**50**	**3,734,184**	**74,684**

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف

رسم بياني 1: توزع الموجودات لأكبر 50 مصرفاً عربياً بين الدول العربية (%) - الربع الثاني من العام 2024

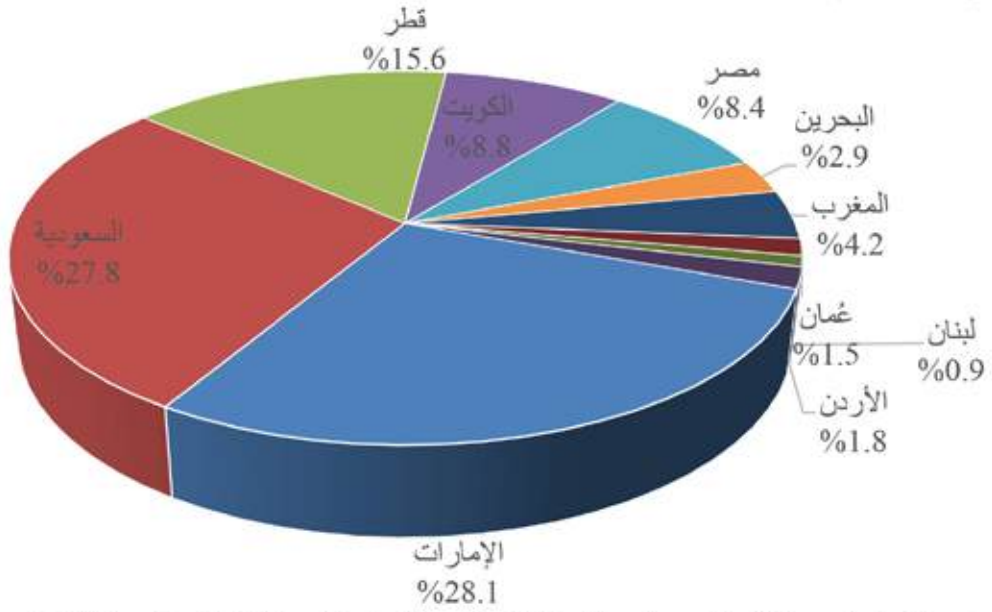

المصدر: إتحاد المصارف العربية – إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف

ويتضمّن الجدول رقم 2 ترتيب أكبر 50 مصرفاً عربياً من حيث الموجودات، وقد تصدّر بنك قطر الوطني جميع المصارف العربية بموجودات بنحو 346.4 مليار دولار، تلاه بنك أبو ظبي الأول بموجودات بنحو 319.8 مليار دولار، فالبنك الأهلي السعودي (290.2 مليار دولار)، فبنك الإمارات دبي الوطني (253.4 مليار دولار)، ومن ثم مصرف الراجحي بموجودات بنحو 231.2 مليار دولار. اما بالنسبة إلى مصارف الدول العربية غير النفطية، فقط حلّ بنك الأهلي المصري في المرتبة الأولى بينها، والمرتبة السابعة عربياً.

جدول 2: موجودات أكبر 50 مصرفاً عربياً – النصف الأول من العام 2024

المصرف	البلد	الترتيب العربي بحسب الموجودات	حجم الموجودات (مليون دولار)
بنك قطر الوطني	قطر	1	346,383
بنك أبوظبي الأول	الإمارات	2	319,798
البنك الأهلي السعودي	السعودية	3	290,163
بنك الإمارات دبي الوطني	الإمارات	4	253,413
مصرف الراجحي	السعودية	5	231,189
بنك أبوظبي التجاري	الإمارات	6	166,687
البنك الأهلي المصري***	مصر	7	162,378
بنك الكويت الوطني	الكويت	8	122,863
بيت التمويل الكويتي	الكويت	9	118,785
بنك الرياض	السعودية	10	108,008
مجموع أول 10 مصارف			2,119,667
البنك السعودي الأول	السعودية	11	94,943
بنك دبي الإسلامي	الإمارات	12	87,844

بنك الرياض	السعودية	10	108,008
مجموع أول 10 مصارف			2,119,667
البنك السعودي الأول	السعودية	11	94,943
بنك دبي الإسلامي	الإمارات	12	87,844
بنك مصر***	مصر	13	80,939
البنك السعودي الفرنسي *	السعودية	14	71,567
مصرف الإنماء	السعودية	15	69,370
بنك المشرق	الإمارات	16	69,008
البنك العربي	الأردن	17	68,742
التجاري وفا بنك**	المغرب	18	66,634
البنك العربي الوطني*	السعودية	19	61,906
مصرف أبوظبي الإسلامي	الإمارات	20	58,100
مجموع أول 20 مصرفاً			2,848,720
مصرف قطر الإسلامي	قطر	21	52,825
مجموعة البنوك الشعبية**	المغرب	22	52,603
بنك الخليج الدولي	البحرين	23	45,704
مصرف الريان	قطر	24	44,545
المؤسسة العربية المصرفية (بنك ABC)	البحرين	25	44,262
البنك التجاري	قطر	26	44,174
بنك أفريقيا**	المغرب	27	39,250
بنك البلاد	السعودية	28	38,744
بنك مسقط	عُمان	29	36,860
بنك الجزيرة	السعودية	30	36,800
مجموع أول 30 مصرفاً			3,284,487
بنك دبي التجاري	الإمارات	31	38,458
البنك السعودي للإستثمار**	السعودية	32	34,662
البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير	مصر	33	31,100
بنك دخان	قطر	34	31,385
بنك الدوحة	قطر	35	29,089
بنك برقان	الكويت	36	24,924
بنك الخليج	الكويت	37	24,231
البنك التجاري الدولي مصر	مصر	38	22,010
بنك رأس الخيمة الوطني	الإمارات	39	21,892
البنك الأهلي الكويتي	الكويت	40	21,648
مجموع أول 40 مصرفاً			3,563,886
مصرف الشارقة الإسلامي	الإمارات	41	19,090
بنك صحار	عُمان	42	18,617
مصرف السلام	البحرين	43	18,360
بنك لبنان والمهجر*	لبنان	44	17,858
بنك عوده*	لبنان	45	16,932
البنك الأهلي قطر**	قطر	46	16,611
بنك قطر الدولي الإسلامي	قطر	47	16,287
البنك العربي الأفريقي الدولي	مصر	48	15,839
البنك التجاري الكويتي	الكويت	49	15,558
بنك الفجيرة الوطني	الإمارات	50	15,146
المجموع العام			3,734,184

المصدر: إتحاد المصارف العربية – إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف * الربع الأول من العام 2024، ** نهاية العام 2023، *** الربع الثالث من العام 2023

أخيراً، يُظهر الرسم البياني رقم 2 التفاوت في حجم الموجودات للمصارف العربية ضمن لائحة أكبر 50 مصرفاً عربياً، حيث شكّل مجموع الموجودات لأول عشرة مصارف نسبة 56.7 % من المجموع، وثاني عشرة مصارف نسبة 19.5 %، وثالث عشرة مصارف نسبة 11.6 %، ورابع عشرة مصارف نسبة 7.5 %، وخامس عشرة مصارف نسبة 4.6 %.

رسم بياني 2: مجموع الموجودات لمجموعات المصارف العربية ضمن أكبر 50 مصرفاً عربياً (مليار دولار)

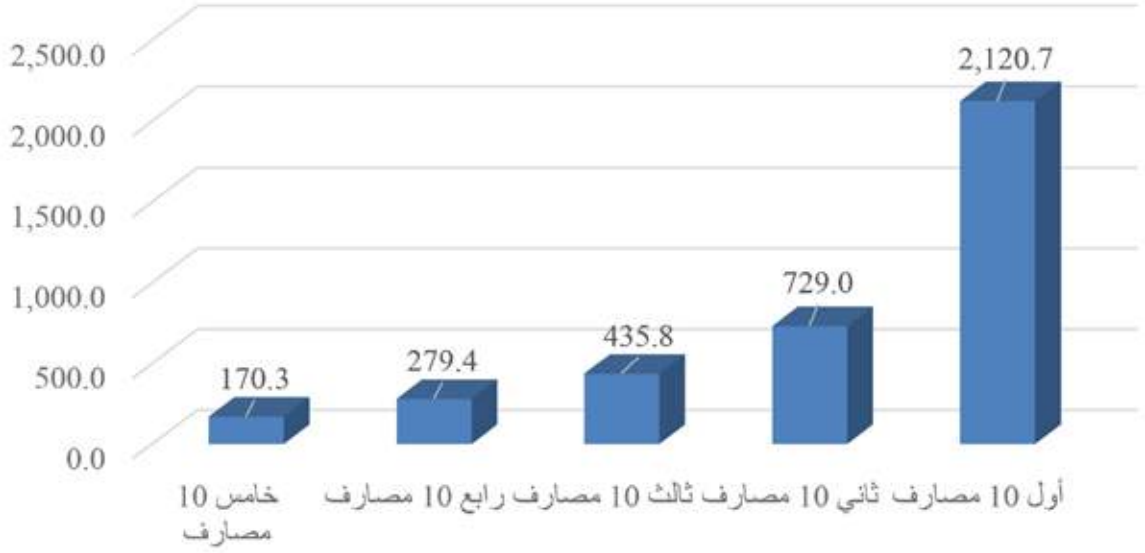

المصدر: إتحاد المصارف العربية – إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف

خدمات مصرفية إسلامية شاملة

مصرف اليمن البحرين الشامل
Shamil Bank
of Yemen & Bahrain
بنك إسلامي

الرقم المجاني
8000830

www.sbyb.net

دراسة لإتحاد المصارف العربية
أكبر عشرة مصارف عربية حتى نهاية العام 2023
بنك الإمارات دبي الوطني و«الأهلي السعودي» و«الراجحي» في الطليعة من حيث الأرباح

أظهرت دراسة لإتحاد المصارف العربية عن أكبر عشرة مصارف عربية حتى نهاية العام 2023، حيث جاء بنك الإمارات دبي الوطني في الطليعة من حيث الأرباح، بعدما بلغت نحو 3,751 مليون دولار، وثانياً البنك الأهلي السعودي محقّقاً أرباحاً بنحو 2,726 مليوناً، وثالثاً مصرف الراجحي حيث بلغت أرباحه 2,427 مليوناً.

في ما يلي جدول أكبر البنوك العربية العشرة من حيث الأرباح:

المصرف	البلد	الترتيب حسب الأرباح	الموجودات	القروض	الودائع	رأس المال	الأرباح
بنك الإمارات دبي الوطني	الإمارات	1	253,413	129,902	170,002	31,730	3,751
البنك الأهلي السعودي	السعودية	2	290,163	169,929	168,718	47,997	2,726
مصرف الراجحي	السعودية	3	231,189	165,837	166,019	31,039	2,427
بنك أبوظبي الأول	الإمارات	4	319,798	139,710	208,468	33,545	2,294
بنك الأهلي المصري**	مصر	5	169,420	74,953	120,854	9,621	2,288
بنك قطر الوطني	قطر	6	346,383	241,581	244,660	30,214	2,274
بنك أبوظبي التجاري	الإمارات	7	166,687	90,432	106,169	19,251	1,213
بنك الرياض	السعودية	8	108,008	77,614	73,602	16,625	1,176
بيت التمويل الكويتي	الكويت	9	118,785	61,966	63,718	20,108	1,154
بنك الكويت الوطني	الكويت	10	122,863	74,129	71,150	16,131	1,016

** نهاية العام 2023

القطاع المصرفي العربي حتى نهاية الربع الاول من العام 2024

المصارف الإماراتية في المرتبة الأولى من حيث الموجودات تليها المصارف السعودية

يحتل القطاع المصرفي الإماراتي المرتبة الأولى بين القطاعات المصرفية العربية بالنسبة إلى حجم الموجودات، والتي بلغت 1158.3 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2024، يليه القطاع المصرفي السعودي بموجودات بلغت 1096.3 ملياراً، فالقطري (545.7 ملياراً)، فالمصري (499.5 ملياراً – حتى شهر فبراير/ شباط)، فالكويتي (286.4 ملياراً)، فالبحريني (240.1 ملياراً)، فالمغربي (184.4 ملياراً)، فالجزائري (181.9 ملياراً – الربع الثالث من العام 2023)، فالعراقي (152.3 ملياراً)، فالعُماني (112.9 ملياراً)، فاللبناني (104.1 مليارات دولار – حتى شهر فبراير/ شباط، بحسب سعر صرف منصّة صيرفة)، وفق بيانات المصارف المركزية العربية.

البيانات المجمّعة للقطاع المصرفي العربي

تشير بيانات المصارف المركزية العربية إلى أن الموجودات المُجمّعة للقطاعات المصرفية العربية قد بلغت 4.79 ترليون دولار في نهاية الربع الاول من العام 2024 (بإستثناء سوريا واليمن)، أي بزيادة 4.8 % عن نهاية العام 2023، مقارنة بنسبة نمو 7.9 % خلال العام 2023 بأكمله و4.6 % خلال العام 2022 بأكمله.

رسم بياني 1: تطور البيانات المجمّعة للقطاع المصرفي العربي (مليار دولار)

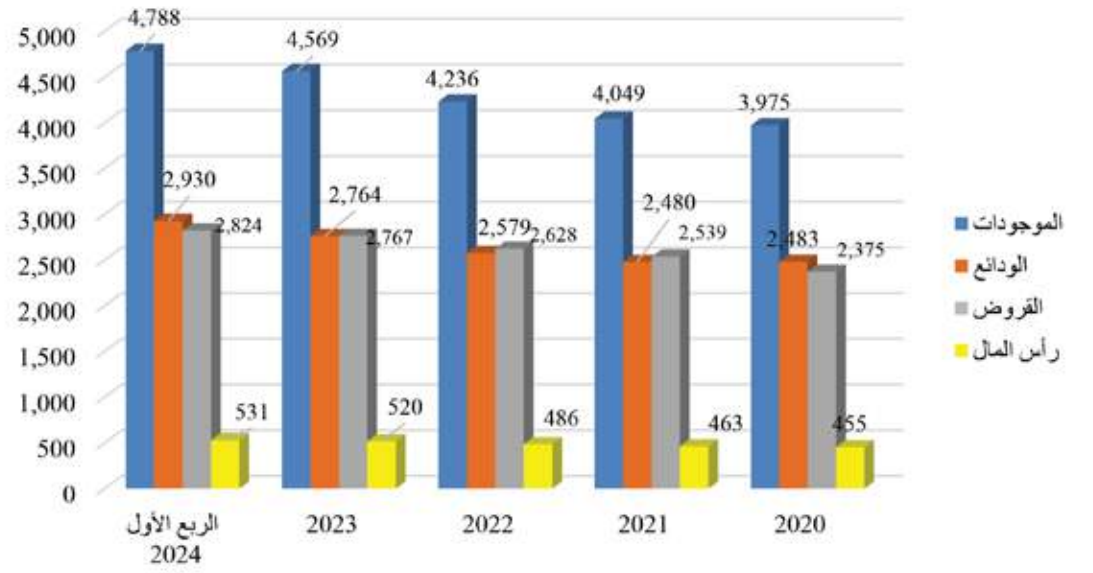

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية. ملاحظة: باستثناء سوريا واليمن.

وبالتوازي، بلغت الودائع المجمعة للقطاع المصرفي العربي نحو 2.93 ترليون دولار في نهاية الربع الأول من العام 2024، مسجّلة زيادة بنسبة 6.0 % عن نهاية العام 2023، مقابل زيادة بنسبة 7.2 % خلال العام 2023 و4.0 % خلال العام 2022. كما وصل حجم الائتمان المجمّع للقطاع الى نحو 2.82 تريليون دولار، وبزيادة 2.1 % عن نهاية العام 2023، مقابل 5.3 % و3.5 % خلال عاميّ 2023 و2022 تواليا. وأخيراً، بلغت حسابات رأس المال قرابة 531 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 2.2 % عن نهاية العام 2023، مقابل نسبة نمو 6.8 % و4.9 % خلال عاميّ 2023 و2022 تواليا. وبالنسبة إلى الحجم النسبي للقطاع المصرفي العربي، فقد بلغت نسبة موجودات القطاع الى الناتج المحلي الإجمالي العربي قرابة 135 % في نهاية العام 2023، مقارنة بـ 120 % في نهاية العام 2022، و139 % في نهاية العام 2021، و157 % في نهاية العام 2020، و131 % في نهاية العام 2019.

رسم بياني 2: مقارنة تطور حجم القطاع المصرفي العربي بحجم الاقتصاد العربي (مليار دولار)

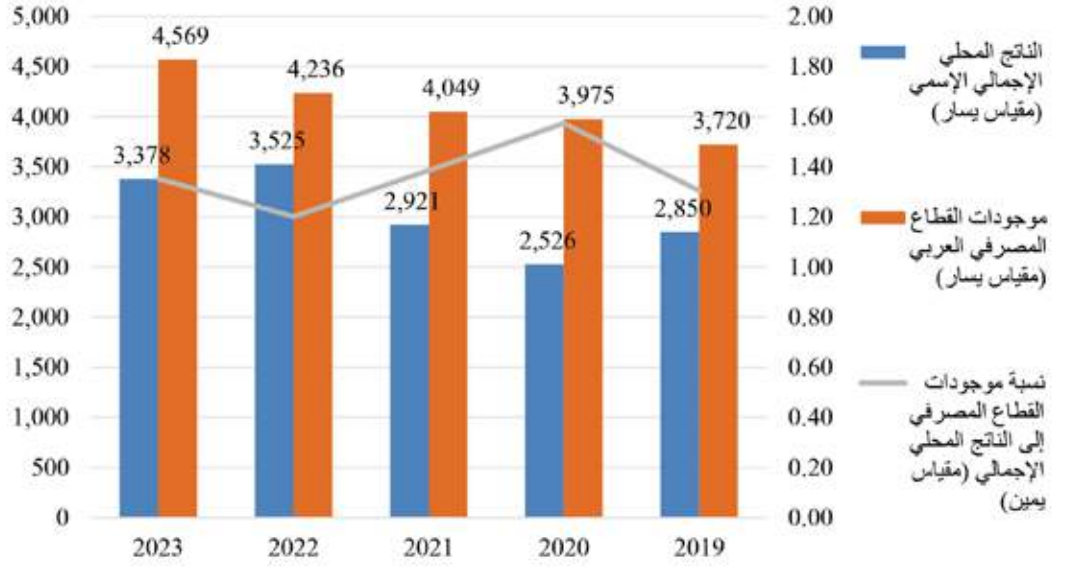

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية وصندوق النقد الدولي. ملاحظة: باستثناء سوريا واليمن.

ترتيب القطاعات المصرفية العربية من حيث الموجودات

إحتل القطاع المصرفي الإماراتي المرتبة الأولى بين القطاعات المصرفية العربية بالنسبة إلى حجم الموجودات، والتي بلغت 1158.3 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2024، تلاه القطاع المصرفي السعودي بموجودات بلغت 1096.3 مليار دولار، فالقطري (545.7 مليار دولار)، فالمصري (499.5 مليار دولار – حتى شهر فبراير/ شباط)، فالكويتي (286.4 مليار دولار)، فالبحريني (240.1 مليار دولار)، فالمغربي (184.4 مليار دولار)، فالجزائري (181.9 مليار دولار – الربع الثالث من العام 2023)، فالعراقي (152.3 مليار دولار)، فالعُماني (112.9 مليار دولار)، فاللبناني (104.1 مليار دولار – حتى شهر فبراير/ شباط، بحسب سعر صرف منصّة صيرفة)، فالأردني (94.6 مليار دولار)، فالتونسي (52.1 مليار دولار – حتى شهر فبراير/ شباط)، فالليبي (36.7 مليار دولار)، فالفلسطيني (22.9 مليار دولار)، فالسوداني (9.8 مليار دولار – حتى شهر فبراير/ شباط 2023)، فالموريتاني (4.6 مليار دولار – الربع الثالث من العام 2023)، فالجيبوتي (3.5 مليار دولار)، فالصومالي (1.8 مليار دولار – حتى نهاية العام 2023)، وأخيراً جزر القمر (489 حتى نهاية 2023).

ويُظهر الجدول رقم 1 تطور البيانات المالية الأساسية للقطاعات المصرفية العربية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، كما يُظهر الرسم البياني رقم 3 الحصة السوقية للقطاعات المصرفية العربية من مجموع موجودات القطاع المصرفي العربي في نهاية العام 2023.

جدول 1: البيانات المالية للقطاعات المصرفية العربية (مليار دولار)

	مجموع الموجودات			مجموع الودائع			القروض والديون			حسابات رأس المال		
	الربع الاول 2024	2023	2022	الربع الاول 2024	2023	2022	الربع الاول 2024	2023	2022	الربع الاول 2024	2023	2022
الامارات	1,158.3	1,109.5	998.5	726.8	688.8	606.9	478.1	470.1	446.0	129.8	133.0	116.7
السعودية	1,096.3	1,055.2	965.6	692.3	659.6	612.1	882.0	854.9	780.8	145.8	144.3	135.2
قطر	545.7	541.0	523.3	283.3	270.9	274.5	344.7	338.4	329.1	55.9	52.4	50.3
مصر	499.5	459.7	461.0	341.0	328.2	346.3	351.5	344.6	368.5	33.6	28.7	29.9
الكويت	286.4	286.5	277.7	162.2	159.2	153.3	150.6	149.2	147.3	51.1	49.0	47.0
البحرين	240.1	238.5	224.1	80.9	83.1	77.9	57.8	57.1	54.3	27.6	28.2	29.7
المغرب	184.4	186.4	161.2	130.4	131.9	115.1	141.8	143.5	123.5	17.5	17.7	15.2
الجزائر	181.9	181.9	169.9	104.9	104.9	100.6	142.2	142.2	132.7	13.8	13.8	12.0
العراق	152.3	157.9	137.0	95.2	102.7	89.0	54.3	53.3	41.8	14.7	14.7	12.3
عمان	113.0	110.2	102.1	78.8	75.8	67.5	79.5	78.7	75.6	16.5	16.3	17.3
لبنان	104.1	20.2	6.7	90.2	16.4	4.9	8.4	1.8	1.2	3.2	0.9	0.7
الاردن	94.6	93.3	90.5	52.6	51.9	50.3	65.7	64.7	64.0	10.3	10.2	9.5
تونس	52.1	52.1	47.5	33.4	33.4	31.2	42.0	42.0	39.2	4.9	4.6	4.2
ليبيا	36.7	33.2	30.8	28.5	26.3	21.1	6.1	6.4	5.0	2.5	1.9	1.8
فلسطين	22.9	22.8	21.4	17.7	17.6	16.5	11.7	11.9	11.1	2.4	2.3	2.2
السودان	9.8	9.8	9.2	6.0	6.0	5.6	3.2	3.2	3.2	0.8	0.8	0.8
موريتانيا	4.6	4.6	4.3	2.9	2.9	2.9	2.9	2.9	2.7	0.9	0.9	0.9
دجيبوتي	3.5	3.5	3.4	2.6	2.6	2.4	1.2	1.5	1.7	0.3	0.3	0.3
جزر القمر	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.02	0.02	0.02
الصومال	1.8	1.8	1.5	1.4	1.4	1.2	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.2
المجموع	*4,788.3*	*4,568.8*	*4,236.0*	*2,929.9*	*2,764.0*	*2,579.5*	*2,824.1*	*2,767.1*	*2,627.8*	*530.9*	*519.6*	*486.4*
مجلس التعاون الخليجي	*3,439.7*	*3,341.0*	*3,091.3*	*2,024.3*	*1,937.4*	*1,792.1*	*1,992.6*	*1,948.4*	*1,832.9*	*426.6*	*423.2*	*396.2*
المشرق العربي	*373.8*	*294.3*	*255.6*	*255.6*	*188.7*	*160.7*	*140.2*	*131.7*	*118.0*	*30.6*	*28.1*	*24.8*
شمال أفريقيا	*974.8*	*933.5*	*889.1*	*650.1*	*638.0*	*626.7*	*691.3*	*687.0*	*676.9*	*73.5*	*68.3*	*65.4*

المصدر: المصارف المركزية العربية. ملاحظات: بيانات مصر ولبنان وتونس لغاية شهر فبراير/ شباط 2024، بيانات الصومال وجزر القمر لغاية شهر ديسمبر/ كانون الأول 2023، بيانات الجزائر وموريتانيا لغاية شهر سبتمبر/ أيلول 2023، وبيانات السودان لغاية شهر فبراير/ شباط 2023. دول مجلس التعاون الخليجي تتضمن المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، وسلطنة عمان. دول شمال إفريقيا تتضمن مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، جيبوتي.

رسم بياني 3: نسبة موجودات القطاعات المصرفية العربية من المجموع (%) – 2023

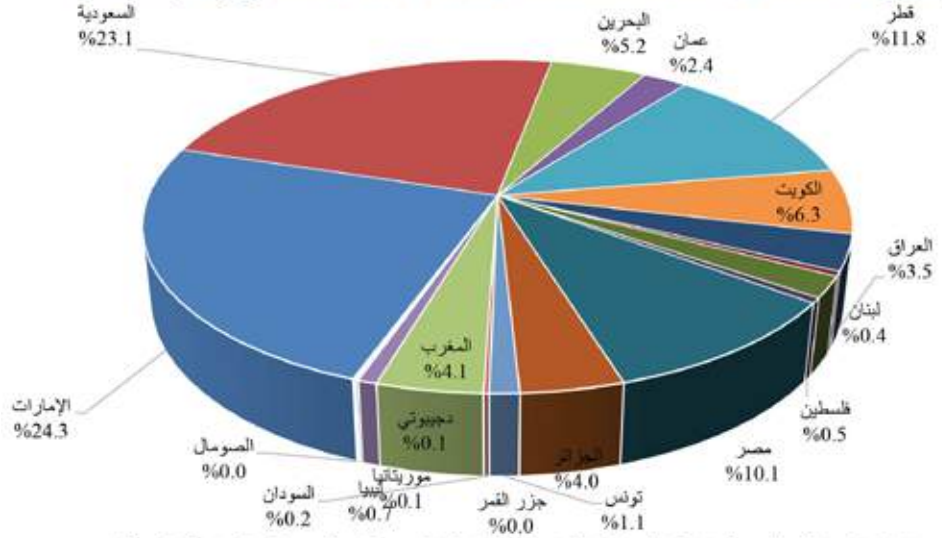

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية.

حجم موجودات القطاعات المصرفية العربية مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي لدولها

يتفاوت الحجم النسبي للقطاعات المصرفية العربية مقارنة بحجم إقتصاد دولها، حيث تشير بيانات نهاية العام 2023، أن نسبة موجودات القطاع المصرفي البحريني إلى الناتج المحلي الإجمالي للبحرين قد بلغت 534 %، فيما تنخفض الى نسبة 15 % للقطاع المصرفي في الصومال.

ويُظهر الرسم البياني رقم 4 أن عشرة قطاعات مصرفية عربية يزيد حجم موجوداتها عن حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولها.

رسم بياني 4: موجودات القطاعات المصرفية العربية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لدولها 2023 – (%)

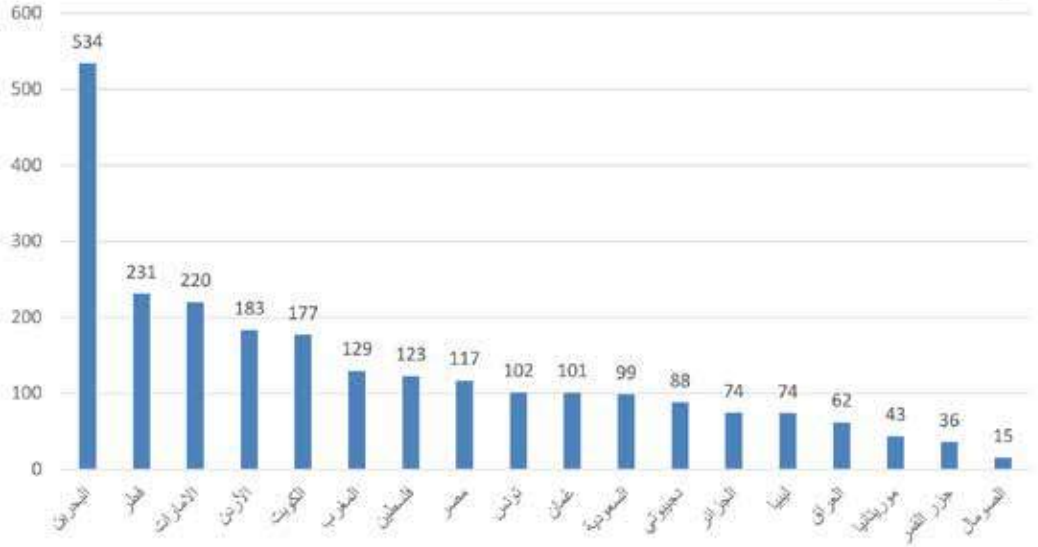

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية وصندوق النقد الدولي.

بنـــك براحتك

افتح حسابك من تطبيق العربي الإسلامي

وبطاقتك واصلة لبابك

حمّل تطبيقك الآن

GET IT ON Google Play | DOWNLOAD ON THE App Store | GET IT ON AppGallery

البنك العربي الإسلامي الدولي

ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

أفضل 10 دول في العالم للإستثمار في العام 2024

نشر موقع «الجزيرة» قائمة بأفضل 10 دول للإستثمار في العالم عام 2024، وإحتلت الولايات المتحدة المركز العاشر في هذه القائمة، وهو ما يؤكد مكانتها كأكبر اقتصاد في العالم، وكدولة رائدة في مجال الابتكار وريادة الأعمال، وبفضل بيئة الأعمال المتنوعة ورأس المال الوفير والمواهب وثقافة الابتكار.

وتقدم الولايات المتحدة فرص نمو وربح قوية للمستثمرين، وتبقى وجهة إستثمارية رائدة في قطاعات التكنولوجيا والرعاية الصحية والتمويل والتصنيع، وتُوفر الأطر القانونية والتنظيمية القوية للشركات بيئة آمنة للنمو على المدى الطويل.

9- الفلبين

يُسلط إحتلال الفلبين المركز التاسع الضوء على إمكاناتها كلاعب رئيسي في جنوب شرق آسيا. ومع وجود سكان شباب وموقع إستراتيجي وسوق إستهلاكية متنامية، تقدم البلاد فرصاً كبيرة للمستثمرين. كما أن البنية التحتية القوية، وبيئة الأعمال المحسنة، والمبادرات الحكومية لتعزيز الإستثمار وريادة الأعمال تجعل الفلبين وجهة جذابة. كما أن خبرتها في مجال الإستعانة بمصادر خارجية لتطوير الأعمال والسياحة والزراعة تُعزز جاذبيتها لأولئك الذين يسعون إلى الإستثمار في الأسواق الناشئة.

8- بولندا

يُسلط تصنيف بولندا في المركز الثامن الضوء على بروزها كإقتصاد ديناميكي وسريع النمو في وسط وشرق أوروبا، وبفضل موقعها الإستراتيجي، والبيئة الملائمة للأعمال التجارية، تجتذب بولندا إستثمارات أجنبية كبيرة، كما تجعلها بنيتها التحتية القوية، والعمالة الماهرة والمدربة، وسياساتها الحكومية الداعمة مركزاً مثالياً للتصنيع والخدمات والإبتكار. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر إندماج بولندا في الإتحاد الأوروبي للشركات إمكانية الوصول إلى سوق واسعة ومزدهرة، مما يُعزز جاذبيتها للمستثمرين.

7- أستراليا

يُؤكد تصنيف أستراليا في المركز السابع على سمعتها كبلد يتمتع باقتصاد مستقر ومزدهر ولديه موارد طبيعية وفيرة وبيئة عمل مرنة، وتوفر المؤسسات القوية والسياسات الإقتصادية السليمة والقوى العاملة الماهرة للمستثمرين بيئة آمنة وشفافة للأعمال.

ويجعل القرب من الأسواق الآسيوية سريعة النمو، والخبرة في التعدين والزراعة والتصنيع المتقدم أستراليا وجهة جذابة للإستثمار في مختلف الصناعات.

6- إسبانيا

إسبانيا بوابة أوروبا، ومركز للأعمال والسياحة، وبفضل تراثها الثقافي الغني وبنيتها التحتية ذات المستوى العالمي وإقتصادها المتنوع، تُوفر إسبانيا للمستثمرين إمكانية الوصول إلى سوق ناضجة ذات إمكانات كبيرة للنمو. ويوفر موقعها الإستراتيجي وعضويتها في الاتحاد الأوروبي للشركات إمكانية الوصول إلى قاعدة مستهلكين واسعة وظروف تجارية مواتية، بالإضافة إلى

ذلك، يتماشى إلتزام إسبانيا بالطاقة المتجددة والتنمية المستدامة مع الإتجاهات العالمية، مما يجعلها وجهة جذابة للمستثمرين المهتمين بالبيئة.

5- إندونيسيا

يُسلط تصنيف إندونيسيا في المركز الخامس الضوء على صعودها كلاعب رئيسي في اقتصاد جنوب شرق آسيا، ومع وجود ثروة سكانية شابة، وموارد طبيعية وفيرة وموقع إستراتيجي، توفر إندونيسيا فرصاً جذابة للمستثمرين الذين يستهدفون الأسواق الناشئة الديناميكية.

وأطلقت الحكومة مشاريع بنية تحتية طموحة، وإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي. وعلى الرغم من التحديات مثل البيروقراطية وعدم اليقين التنظيمي، فإن آفاق النمو في إندونيسيا على المدى الطويل قوية، مما يجعلها وجهة جذابة للأعمال والاستثمار.

4- الهند

تحتل الهند المركز الرابع في هذه القائمة، ولا عجب في ذلك فهي واحدة من أسرع الإقتصادات الكبرى نمواً على مستوى العالم، وذلك مع وجود سوق واسعة ومتنوعة، وموارد طبيعية غنية، وطبقة متوسطة مزدهرة. وتوفر الهند فرصاً إستثمارية كبيرة في مختلف القطاعات رغم التحدّيات مثل البيروقراطية وإختناقات البنية التحتية، لكن الحكومة الهندية قدمت إصلاحات لتحسين سهولة ممارسة الأعمال وجذب الإستثمار الأجنبي. وتوضح مبادرات مثل «صنع في الهند» و«الهند الرقمية» إلتزام البلاد بتهيئة بيئة عمل مواتية مع الإستفادة من التكنولوجيا لدفع النمو نحو آفاق جديدة.

3- تايوان

يؤكد بقاء تايوان في المركز الثالث صعودها كلاعب إقتصادي عالمي ديناميكي، إذ تشتهر بالإبتكار والخبرة التكنولوجية، وأصبحت مركزاً رئيسياً للصناعات التكنولوجية المتقدمة والتصنيع. ويجتذب موقعها الإستراتيجي في شرق آسيا والبنية الأساسية المتقدمة والقوى العاملة الماهرة وقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، المستثمرين الباحثين عن فرص إقليمية.

2- المملكة المتحدة

تأتي المملكة المتحدة في المركز الثاني مما يؤكد على جاذبيتها الدائمة كقيادة إقتصادية عالمية. رغم التغيُّرات السياسية الأخيرة، توفر المملكة المتحدة بيئة عمل مستقرة وشفافة، كما تجعلها حمايتها القوية للمستثمرين، وأنظمتها القانونية الراسخة، ومجموعة المواهب المتنوعة، الخيار المناسب للشركات المتعددة الجنسيات والشركات الناشئة. وباعتبارها مركزاً مالياً رائداً يتمتع بإمكانية الوصول إلى الأسواق الأوروبية، تواصل المملكة المتحدة جذب المستثمرين الباحثين عن الإستقرار وفرص الكسب والنمو.

1- سنغافورة

يعكس صعود سنغافورة إلى المركز الأول تفانيها في خلق بيئة مواتية للأعمال، وبفضل مستويات الفساد المنخفضة، والأطر القانونية القوية، والقوى العاملة ذات المهارات العالية، إكتسبت سنغافورة سمعتها كمركز مالي عالمي، كما أن موقعها الإستراتيجي، والبنية التحتية المتطورة، والسياسات الحكومية الاستباقية تجعلها وجهة مثالية للشركات التي تهدف إلى التوسع في آسيا، كما يلبي تركيز سنغافورة على الابتكار والتقدم التكنولوجي متطلبات الشركات الحديثة، ويجذب رؤوس الأموال للإستثمار في مختلف القطاعات.

الأصول الإجمالية لصناعة التمويل الإسلامي العالمية تواصل مسار نموها التصاعدي

شهدت الخدمات المصرفية الإسلامية نمواً ملحوظاً في العقود الأخيرة، حيث أثبتت نفسها كلاعب مهم في القطاع المالي العالمي. وتقدم البنوك الإسلامية، التي تستمد جذورها من الشريعة الإسلامية، خدمات مالية تلتزم المبادئ الأخلاقية والمعنوية للإسلام، مما يُميّزها عن البنوك التقليدية، ويمتد نفوذها إلى – ما هو أبعد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة – الأسواق الغربية، مما يعكس تأثيرها العالمي المتزايد.

وكان العام 2023 عاماً قوياً للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث إستفادت من الإستثمار بالتكنولوجيا والقدرات الرقمية لتعزيز النمو وإكتساب العملاء. وساعد التقدم بالخدمات المصرفية الرقمية في إبقاء التكاليف تحت السيطرة، وأدّى ذلك لزيادة توافد العملاء من البنوك التقليدية إلى المؤسسات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ولا سيما بين جيل الشباب الباحثين عن التمويل الحلال لمشاريعهم وحياتهم. وتظل الخدمات المصرفية للأفراد حجر الزاوية في معظم المؤسسات المالية الإسلامية، لكن العديد منها تعمل على تعزيز منتجاتها المصرفية التجارية.

وقد إرتفعت الميزانيات العمومية للبنوك الإسلامية بنحو 8 % العام الماضي (2023)، وهو ما يقل قليلاً عن نمو العام السابق، لكنه يظل أعلى من نمو أصول البنوك التقليدية. ويظل الوضع العام للبنوك الإسلامية جيداً للغاية، حيث تبلغ نسبة القروض المتعثرة نحو 3 %، وفق مجلة «غلوبال فاينانس».

وبلغ إجمالي أصول أكبر 100 بنك إسلامي 1.57 تريليون دولار، وصافي التمويل تريليون دولار، والودائع 1.15 تريليون دولار، ووصل صافي الأرباح إلى 24.4 مليار دولار. ويشمل التصنيف 45 مصرفاً إسلامياً آسيوياً، و42 مصرفاً إسلامياً من الشرق الأوسط، و9 مصارف إسلامية أوروبية، و4 مصارف إسلامية أفريقية، وفق منصة «تاب إنسايتس».

ويكشف تحليل أداء أكبر 10 بنوك إسلامية عن تمثيل جغرافي متنوع، حيث تستضيف كل من السعودية والإمارات وقطر والكويت وماليزيا أبرز اللاعبين. وتستحوذ بنوك الشرق الأوسط على حصة مهيمنة تبلغ 71.6 % من أصول أكبر 100 بنك إسلامي في العالم، وهو ما يفوق بشكل كبير حصة نظيراتها الآسيوية البالغة 24.3 %، وفق المصدر السابق.

وتستمر الأصول الإجمالية لصناعة التمويل الإسلامي العالمية في مسار نموها التصاعدي، وتتوقع وكالة «ستاندرد آند بورز» العالمية للتصنيفات الإئتمانية نمواً مرتفعاً في عامي 2024 و2025 بعد نمو بنسبة 8 % في العام 2023 وفق «إس آند بي غلوبال».

أفضل 10 بنوك إسلامية في العالم في العام 2024

في ما يلي في هذا التقرير، أفضل 10 بنوك إسلامية في العالم خلال العام 2024، وفق «غلوبال فاينانس»:

بيت التمويل الكويتي حقق المركز الأول بفضل الإبتكار في التمويل والإنتشار الجغرافي

الراجحي أكبر بنك إسلامي في العالم بأصول 216 مليار دولار

ماي بنك يعتبر أفضل مزود لتمويل التجارة الإسلامية

«سي آي إم بي» الماليزي يتصدر البنوك الإسلامية في مجال الصكوك العالمية

أبو ظبي الإسلامي يخدم أكثر من 1.3 مليون عميل

أطلقت «سدرة كابيتال» سلسلة من المشاريع الجديدة في العام 2023

مجموعة «جي إف إتش» المالية أفضل بنك إستثماري إسلامي

بنك دخان حقق إندماجاً ناجحاً بين مصرفي بروة وقطر الدولي في العام 2019

بنك بوبيان يُنظر إليه باعتباره مبتكراً ويتمتع بعلامة تجارية قوية وخدمة عملاء ممتازة

الكويتي التركي للمشاركة أكبر بنك إسلامي في تركيا

1- بيت التمويل الكويتي

حصل بيت التمويل الكويتي (بيتك) على لقب أفضل مؤسسة مالية إسلامية على مستوى العالم، حسب تصنيف مجلة غلوبال فاينانس، بفضل الابتكار في التمويل الإسلامي والانتشار الجغرافي الواسع والعمليات المالية القوية.

ويُعد «بيتك» ثاني أكبر بنك إسلامي على مستوى العالم، حيث يقدم خدماته للعملاء في الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا من خلال قنوات توزيع واسعة النطاق. ولديه فروع وشركات تابعة في الكويت وتركيا ومصر والبحرين والعراق وماليزيا والمملكة المتحدة وألمانيا. وبلغ إجمالي أصوله 124 مليار دولار في نهاية العام 2023، حيث قفز صافي الربح إلى 2.2 مليار دولار من 1.4 مليار، بعائد على الأصول المتوسطة بنسبة 1.8 %. ويحافظ «بيتك» على مكانته الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية للشركات. ففي العام الماضي (2023)، نجحت المجموعة في قيادة وترتيب إصدارات صكوك تجاوزت قيمتها 4 مليارات دولار لصالح مجموعة متنوعة من العملاء المصدرين، شملت إصدارات سيادية وشركات عبر قطاعات ومناطق جغرافية متعددة.

2 - بنك الراجحي

هو أكبر بنك إسلامي في العالم بأصول تبلغ 216 مليار دولار، أي ما يعادل 21.8 % من إجمالي أصول البنوك في السعودية، وحقوق ملكية تبلغ 28 مليار دولار.

ولديه فروع وشركات تابعة في كل من الأردن وماليزيا والكويت إلى جانب قاعدته الواسعة في السعودية. كما إرتفعت محفظة تمويل الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى البنك في العام 2023 بنسبة 20.7 % و22.8 % تواليا.

ويُعد بنك الراجحي رائداً في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد، حيث يقدم خبرات كبيرة في الخدمات المصرفية للأفراد

المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد حصل على جائزة أفضل بنك إسلامي للأفراد بناءً على أدائه القوي في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والإبتكار في عملياته.

ويُهيمن «الراجحي» على سوق التمويل بالتجزئة في السعودية بحصة 41 %، ويدير أكثر من 800 مليون معاملة وأكبر حصة من التحويلات المالية شهرياً.

3 – ماي بنك

هو أفضل بنك إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وأفضل مزوّد لتمويل التجارة الإسلامية، وهو البنك الأكبر، في شرق آسيا من حيث إجمالي الأصول، والتي تبلغ أكثر من 67 مليار دولار. ونجح هذا البنك الماليزي في ترسيخ مكانته كقناة عالمية حيوية للعمليات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في ماليزيا والصين وسنغافورة وإندونيسيا وبروناي.

وقدم بنك ماي الإسلامي الماليزي «نظاماً بيئياً حلالاً» للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال منصة رقمية مدفوعة بالقيم. وهو يدعم نمو الأعمال، وذلك من خلال حلول سلسلة التوريد الإسلامية التي تلبي إحتياجات العملاء الرئيسيين كذلك موردهم والمشترين.

وأطلق هذا البنك برنامج تمويل الموردين الرقمي مؤخراً لتسهيل الوصول إلى التمويل للموردين في النظام البيئي، وتعزيز نمو الأعمال بالخارج. ونتيجة ذلك، شهد تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في «ماي بنك» نمواً قوياً على مدى السنوات الماضية.

4 – بنك «سي آي إم بي»

هو فرع الخدمات المصرفية الإسلامية لمجموعة «سي آي إم بي» التي تركز عملياتها على منطقة «آسيان». ويتصدّر «سي آي إم بي» (CIMB) الماليزي، البنوك الإسلامية في مجال الصكوك العالمية، وسندات العملة المحلية في رابطة دول جنوب شرق آسيا، ويستحوذ على حصة سوقية تبلغ نحو 13 % في الصكوك العالمية، وحصة سوقية تبلغ 28 % بالصكوك بـ «الرينغيت» (العملة المحلية الماليزية).

وفي العام الماضي (2023)، نجح في إطلاق أكبر إصدار للصكوك بالدولار من قبل دولة آسيوية، كما حقق أضيق فروق بأسعار الفائدة على السندات لأجل 5 و10 سنوات عند الإصدار من قبل دولة آسيوية للعام الثاني على التوالي.
ومن بين الإصدارات البارزة التي لعب فيها دوراً مهماً، إصدار صكوك عالمية بقيمة ملياري دولار لصالح إندونيسيا والتي تضمنت شريحة خضراء بقيمة مليار دولار، وصكوكاً بقيمة 750 مليون دولار أصدرتها شركة «الخزانة الوطنية» والتي تم الإكتتاب فيها بأكثر من 6 أضعاف، وصكوكاً مضمونة من الدولة بقيمة 1.5 مليار رينغيت ماليزي لـ «شركة جوهر» وهي أول معاملة مضمونة من الدولة على الإطلاق.

5 – بنك أبو ظبي الإسلامي

تبلغ أصول بنك أبو ظبي الإسلامي 53 مليار دولار في العام 2024 حسب مجلة فوربس، ويُعد أحد البنوك الرائدة في الإمارات، وأحد أكبر البنوك الإسلامية على مستوى العالم من حيث الأصول. ويخدم البنك حالياً أكثر من 1.3 مليون عميل من خلال عرض متوازن يجمع بين تجربة عملاء مخصصة للغاية وخدمات مصرفية رقمية عالمية المستوى.

ويمتلك أبوظبي الإسلامي واحدة من أكبر شبكات التوزيع في الدولة وعلى الصعيد الدولي، ويتمتع بحضور في 6 أسواق إستراتيجية هي مصر والسعودية والمملكة المتحدة وقطر والسودان والعراق.
وهو أفضل بنك إسلامي في مجال الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية حسب تصنيف «غلوبال فاينانس». وبإعتباره إحدى المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في العالم، فقد واصل البنك لعب دور حاسم في تعزيز التمويل المستدام في منطقة الخليج العربي، وتسهيل حوالي 1.5 مليار دولار من المشاريع المستدامة في العام 2023.

6 – سدرة كابيتال

يحدث الإبتكار بوتيرة سريعة في التمويل الإسلامي، مما يُحفّز النمو والتطوُّر في هذه السوق العالمية. وتحتاج شركات إدارة الإستثمار إلى تطوير منتجاتها وخدماتها بشكل مستمر للبقاء في صدارة المنافسة وجذب رأس مال جديد. ومن أبرز الشركات التي أثبتت ذلك العام الماضي (2023) شركة إدارة الأصول العالمية «سدرة كابيتال» ومقرها السعودية، وتوصف بأنها «مدير الصناديق الإسلامية الأكثر إبتكاراً» لعام 2024.

وقد أطلقت «سدرة كابيتال» سلسلة من المشاريع الجديدة في العام 2023، بما في ذلك شركتها الأولى «سدرة آسيان أوبورتيونيتيز» في سنغافورة. وتركز هذه الشركة الجديدة على تسهيل سلاسل توريد السلع عبر الحدود من خلال خطابات إعتماد غير قابلة للإلغاء وممولة بالكامل، وتستهدف على وجه التحديد الطلب المرتفع على الوقود الصلب لدى منتجين إندونيسيين مختارين.

وفي العام الماضي، إستحوذت على منطقة «يوروكاب» الصناعية والتجارية شمال فرنسا، وهي عقار مجاور لمحطة سكة حديد «يوروتانيل» ويتألف من 23 مبنى على مساحة 130 فداناً، مما يُوفر مجموعة واسعة من خيارات العقارات للمستأجرين. كما إستحوذت أيضاً على «لندن سكوير» وهو مبنى مكاتب في جيلدفورد في المملكة المتحدة، مقابل ما يزيد قليلاً على 40 مليون جنيه إسترليني.

7 – مجموعة بنك «جي إف إتش» المالية

مجموعة «جي إف إتش» المالية، المعروفة سابقاً بإسم بيت التمويل الخليجي، هي أفضل بنك إستثماري إسلامي حسب تصنيف «غلوبال فاينانس»، وتتميّز المجموعة التي تتخذ من البحرين مقراً لها، بتطوير منتجاتها وطرحها، حيث سجلت سلسلة من الصفقات الناجحة في العام 2023، بما في ذلك طرح «منصة الرعاية الصحية الإقليمية».

وقد وسعت «جي إف إتش» حضورها العالمي بشكل كبير في العام الماضي (2023)، ويجسد إستحواذها على «بيج سكاي» لإدارة الأصول، وهي شركة رائدة في مجال العقارات الصحية في الولايات المتحدة، تركيز المجموعة على الأسواق العالمية الجذابة.

وتمثل «بيج سكاي» ثالث شركة لإدارة الأصول الدولية تستحوذ عليها «جي إف إتش» خلال السنوات الأخيرة، بعد شركتي «روبوك» لإدارة الأصول و«إس كيو» لإدارة الأصول، اللتين تستفيدان من الفرص القوية في الخدمات اللوجستية الأوروبية، وإسكان الطلاب في الولايات المتحدة تواليا.

كما دخلت «جي إف إتش» في شراكة العام الماضي مع شركة إدارة الإستثمار «إكويتيكس» ومقرها المملكة المتحدة للإستثمار، في شركة «أورورا إنفراستركتشر» التي تدير شبكتين رئيسيتين للكهرباء في فنلندا. كما شاركت المجموعة في الإستثمار لدى «سيبر باور» وهي شركة مربحة وعالية النمو تقدم خدمات البنية التحتية الكهربائية ومقرها مدينة هيوستن الأميركية.

8 – بنك دخان الإسلامي القطري

هو أفضل بنك إسلامي خاص لعام 2024 حسب تصنيف «غلوبال فاينانس»، ويبلغ إجمالي أصوله 114.2 مليار ريال قطري (31.33 مليار دولار) حتى 30 يونيو/ حزيران 2024. ونشأ هذا البنك نتيجة الإندماج الناجح بين مصرفي بروة وقطر الدولي في العام 2019، وبرز كواحد من أكبر المؤسسات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الدولة، مستفيداً من الخبرة والتآزر المشترك لإثنين من اللاعبين الماليين الرائدين تحت مؤسسة واحدة.

ويركّز عرض الخدمات المصرفية الخاصة لبنك دخان على الخدمات المبتكرة التي تركز على العملاء والمدعومة بتكنولوجيا قوية عبر محفظة شاملة من منتجات وخدمات التمويل والخدمات المصرفية والاستثمار للأفراد ذوي الثروات الضخمة.

ويركز بنك دخان على التحوّل الرقمي المعزز بشكل خاص على جذب جيل أكبر وأصغر سناً من العملاء. وقد نمت أصول إدارة الثروات في هذا البنك بنسبة 17 % العام الماضي (2023)، مما ساعد على زيادة حصته في السوق.

9 – بنك بوبيان

يركز على الخدمات المصرفية للأفراد والتكنولوجيا، ويزيد حصته في السوق مقارنة بالبنوك التقليدية والإسلامية في الكويت، من خلال تركيزه على ابتكار منتجات وخدمات رقمية مبتكرة لعملائه.

ويُنظر إليه على نطاق واسع باعتباره مبتكراً يتمتع بعلامة تجارية قوية وخدمة عملاء ممتازة، وقد أثبت نفسه كرائد في تلبية إحتياجات الفئة العمرية تحت سن الـ 30 عاماً، وساعد ذلك المؤسسة التي تبلغ أصولها 27 مليار دولار على زيادة صافي الأرباح بنسبة 44 % إلى 254 مليون دولار العام الماضي (2023).

ويتميز بنك بوبيان بإتساع إلتزامه المسؤولية الإجتماعية للشركات، وتشمل المبادرات الإجتماعية تنمية الشباب وتطوير المنتجات التي تركز على النساء، ودمج مؤشرات الأداء الرئيسية الإجتماعية في تقييمات أداء الموظفين. وينشط البنك في القضايا الإنسانية والخيرية، بما في ذلك مبادرات مثل حملة «نور بوبيان» التي نجحت في إستعادة الآلاف أبصارهم في العديد من البلدان الأفريقية.

10 – الكويتي التركي للمشاركة

هو أكبر بنك إسلامي في تركيا بأصول تبلغ 24 مليار دولار، ويعمل في جميع أنحاء البلاد، بدعم من شبكة فروع كبيرة نسبياً. ويعمل مكتب له في البحرين كجسر بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، كما يُدير مصرفاً إسلامياً في ألمانيا تحت إسم «كي تي بنك» – KT Bank. وقد إرتفع صافي الربح بنسبة 37 % عام 2023 إلى 1.3 مليار دولار.

(الجزيرة)

KIB
بنـك للحيـاة

BLACK
عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك

فروع البنوك العاملة في السعودية بلغ 1903 في نهاية النصف الأول من العام 2024

بلغ عدد فروع البنوك العاملة في السعودية 1903 فروع في نهاية النصف الأول من العام 2024، وذلك مقارنة بـ 1901 فرع في نهاية العام 2023.

وقد تم إفتتاح 18 فرعاً جديداً للبنوك خلال النصف الأول من العام 2024 مقابل إغلاق 16 فرعاً، وذلك حسبما أظهرت النشرة الأخيرة التي أصدرها البنك المركزي السعودي – ساما.

في ما يلي جدول يوضح تطور عدد فروع البنوك العاملة في السعودية منذ العام 2006:

تطوُّر عدد فروع البنوك العاملة في السعودية

الفترة	عدد الفروع	التغيُّر
2006	1289	+ 56
2007	1353	+ 76
2008	1410	+ 57
2009	1519	+ 109
2010	1591	+ 72
2011	1630	+ 39
2012	1677	+ 47
2013	1749	+ 72
2014	1909	+ 160
2015	1976	+ 67
2016	2029	+ 53
2017	2069	+ 40
2018	2064	(5)
2019	2076	+ 12
2020	2014	(62)
2021	1945	(69)
2022	1927	(18)
2023	1901	(26)
النصف الأول من العام 2024	1903	+ 2

قائمة البنوك التي إفتتحت فروعاً جديدة أو أغلقت فروعاً خلال النصف الأول من العام 2024

البنك	إجمالي عدد الفروع	عدد الفروع الجديدة	عدد الفروع المغلقة
الأهلي السعودي	476	7 +	(1)
مصرف الإنماء	112	4 +	--
بنك الإمارات دبي الوطني	18	3 +	--
الراجحي	511	3 +	(1)
السعودي الأول	93	--	(1)
بنك البلاد	107	--	(1)
بنك الجزيرة	74	--	(1)
بنك الرياض	232	1 +	(6)
العربي الوطني	122	--	(5)
الإجمالي		18 +	(16)

يشار إلى أن قائمة البنوك العاملة في السعودية تضم 10 مصارف مدرجة في السوق، بالإضافة إلى 18 مصرفاً أجنبياً لها فروع ففي السعودية، تتمثل في كل من بنك الإمارات دبي الوطني (18 فرعاً)، بنك الخليج الدولي وبنك الكويت الوطني وبنك أبوظبي الأول (3 فروع لكلٍّ منها).
ويمتلك كل من البنك الصناعي التجاري الصيني وبنك قطر الوطني فرعين.
ويوجد فرع واحد لكل من بنك صحار الدولي، والمصرف الأهلي العراقي، وستاندرد تشارترد، وكريديت سويس، وإم يو إف جي المحدودة، وزراعات بنكازي، وبنك باكستان الوطني، جي بي مورغان تشيز إن آي الأميركي، بنك البحرين الوطني، بنك مسقط، دويتشه بنك الألماني، وبي إن بي باريبا الفرنسي.

وبالنسبة إلى عدد فروع البنوك السعودية فقد انخفضت بنهاية النصف الأول من العام 2024 إلى 1860 فرعاً، يتصدّرها مصرف الراجحي بـ511 فرعاً، يليه كلٌّ من الأهلي السعودي بـ476 فرعًا وبنك الرياض بـ 232 فرعاً، ثم العربي الوطني بـ 122 فرعًا، كما يوضح الجدول أدناه:

عدد فروع البنوك السعودية في نهاية النصف الأول 2024

البنك	2023	النصف الأول 2024	التغيُّر (فرع)
مصرف الراجحي	509	511	2 +
الأهلي السعودي	470	476	6 +
بنك الرياض	237	232	(5)
العربي الوطني	127	122	(5)
مصرف الإنماء	108	112	4 +
البلاد	108	107	(1)
الأول	94	93	(1)
السعودي الفرنسي	82	82	--
الجزيرة	75	74	(1)
الاستثمار	51	51	--
الإجمالي	1861	1860	(1)

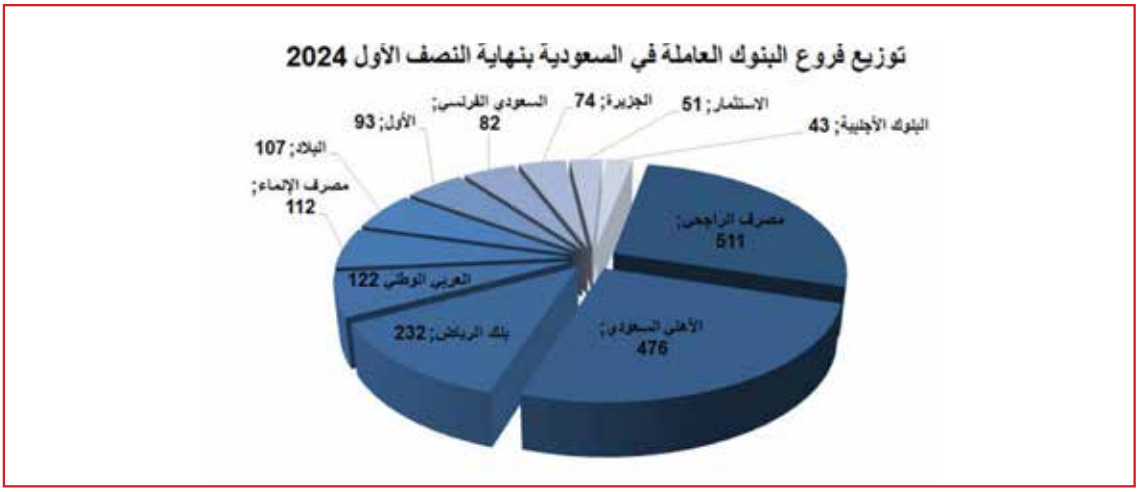

وبالنسبة إلى التقسيم الجغرافي لفروع البنوك العاملة بالسعودية على مختلف مناطق السعودية، تصدّرت منطقة الرياض بـ 582 فرعاً لمختلف البنوك، تلتها منطقة مكة المكرمة بـ 376 فرعاً، ثم المنطقة الشرقية بـ 357 فرعاً، كما يوضح الجدول التالي:

قائمة فروع البنوك حسب المناطق بنهاية النصف الأول من العام 2024

المنطقة	عدد الفروع
الرياض	582
مكة المكرمة	376
الشرقية	357
عسير	123
القصيم	119
المدينة المنورة	103
جازان	54
تبوك	47
حائل	43
الجوف	28
الباحة	26
نجران	26
الحدود الشمالية	19
الإجمالي	**1903**

وسجلت البنوك العاملة في السعودية في نهاية النصف الأول من العام 2024، إرتفاعاً في متوسط موجودات الفرع الواحد لتصل إلى 2217 مليون ريال مقارنة بـ 2082 مليون ريال في نهاية العام 2023.
وإرتفع معدل القروض الممنوحة من الفرع الواحد إلى 1414 مليون ريال، كما إرتفع متوسط الودائع إلى 1403 ملايين ريال، كما يوضح الجدول التالي:

متوسط موجودات وودائع وقروض وأرباح الفرع الواحد *(مليون ريال/ للفرع)*

الفترة	متوسط الموجودات	متوسط القروض	متوسط الودائع	متوسط الأرباح
2006	668	369	458	26.9
2007	795	427	530	22.4
2008	924	521	600	21.2
2009	902	483	619	17.7
2010	890	488	619	16.4
2011	962	530	687	18.9
2012	1049	601	760	19.9
2013	1099	648	811	20.3
2014	1133	666	832	21.0
2015	1130	701	818	21.5
2016	1128	699	803	19.9
2017	1136	679	789	21.2
2018	1162	700	811	23.3
2019	1267	745	865	24.2
2020	1479	875	965	19.2
2021	1685	1046	1082	27.7
2022	1879	1188	1191	35.9
2023	2082	1325	1301	40.7
النصف الأول من العام 2024	2217	1414	1403	22.3

رحلتنـــا نحـــ

رحلــة بنــك سبــأ الإسلامــي (اليمن) نحــو الريــادة

نحتفي معكم بقصة إنجازنا التي بدأت بتأسيس البنك عام 1997م كصرح اقتصادي إسلامي يمني بقاعدة عريضة من المساهمين المحليين من جميع فئات المجتمع بالإضافة إلى مساهمين دوليين من مؤسسات إقليمية عريقة كالبنك الإسلامي للتنمية وبنك دبي الإسلامي ومارسنا نشاطنا المصرفي والاستثماري وفق رؤية وضعناها نصب أعيننا لنكون الخيار الأول للتعامل المصرفي ملتزمون بترسيخ قواعد العمل المؤسسي مما مكننا من تحقيق نجاحات كبيرة خلال ربع قرن من مسيرتنا وكل ما تحقق إلى اليوم فيه بصمتنا التي وضعناها بملامح الإنجاز

تناغمنا تماما مع هويتنا الإسلامية

أسّسنا نظامًا مصرفيًا يعمل وفق الضوابط الشرعية، لإيجاد اقتصاد حقيقي يحقق العدالة ويعزز التنمية المستدامة. برؤية متكاملة تهدف إلى بناء مجتمع يعكس القيم الإسلامية في التعاملات المالية

نتطلع إلى تحقيق مزيد من التكامل بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصادات العالمية، مع الحفاظ على هويتنا وقيمنا الأصيلة، مما يساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة

برنامج امتثال مصرفي متكامل

تم اعداد برنامج مصرفي متكامل وفقاً للقوانين والتشريعات المحلية، لضمان الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية، و وفقا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية، مما يسهم في تعزيز الحوكمة المؤسسية ويساعد في التنبؤ بالمخاطر وإدارتها

يساهم هذا البرنامج في ضمان سلامة العمليات المالية، مما يعزز ثقة العملاء والشركاء

هدفنا هو الحفاظ على بيئة مالية آمنة ومستقرة تتماشى مع التطورات العالمية، مما يمكننا من مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية بثقة وكفاءة

نعمل في محيط مليء بالمتغيرات

نتكيف سريعا مع التطورات الحديثة لنعزز مزايانا التنافسية في تقديم منتجات وخدمات مصرفية متميزة وبجودة وكفاءة عالية تعتمد على أحدث الوسائل التكنولوجية لتحقيق رغبة عملائنا وتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم، وحيثما تكون الفرصة نكون

بفريق عمل يتبنى أفضل المعايير المهنية في استكشاف الفرص وتحليلها، لإختيار أفضلها والاستثمار فيها عبر برامجنا التمويلية والاستثمارية المتنوعة ، لنضعها بين أيديكم بأفضل العوائد واقل المخاطر

العالم بالنسبة لنا أصغر من قرية

نطل على العالم من نافذة رقمية إذ نرتبط مع شبكات المؤسسات المالية العالمية عبر نظام بنكي متكامل وشبكة معلوماتية متطورة وبدورنا نضع عالمنا المصرفي في متناول أيديكم ، من خلال خدماتنا الرقمية، ونجعل العالم سوقا عبر بطائقنا الالكترونية، ضمن مجموعة واسعة من الخدمات الالكترونية عابرة للحدود في أي وقت ومن أي مكان

ـــو الريـــادة

بنك سبأ الإسلامي
SABA ISLAMIC BANK
YEMEN
ثقة وأمان

خارطة نشاطنا

هي كل جغرافية الوطن، ففروعنا تنتشر في كافة المحافظات، وتستوعب مئات الكوادر الوطنية المؤهلة التي وفرنا لها بيئة عمل مناسبة وبرامج تدريبية متميزة لتطوير قدراتها المهنية ، كوادرنا تعمل بروح الفريق الواحد وتتمتع بكفاءة الأداء وحسن التعامل، تمتلك رصيدا ثابتا من القيم، تجتهد لتنالوا الخدمة التي تلبي رغباتكم ويليق بالسيدات أن خصصنا لهن اقساماً خاصة في جميع فروع البنك، تقدم من خلالها جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية عبر طاقم نسائي متكامل

إنه رصيد لا محدود

لنا رصيد من الثقة والخبرة والتحسين المستمر، ننفتح على العالم ونواكب تطوراته المصرفية لنمد جسوراً من الشراكات المتينة أتاح لنا فرصة لخلق التكامل الاستراتيجي، والتوسع الإقليمي، والاستثمار الدولي جعلتنا نحتل مكانة مرموقة على الصعيدين المحلي والدولي

رائد الصناعة العقارية

في بنك سبأ، نسير بخطوات متقدمة ونفخر بتجاربنا المتميزة في مجال التمويل والاستثمار العقاري، والتي تتجلى بوضوح في مشاريع الإسكان وبناء المدن السكنية الحديثة. تعتبر هذه المبادرات من الأنشطة الرئيسية للبنك، حيث يديرها فريق مختص يضمن تحقيق التميز في كل مرحلة

عبر تعاوننا مع شركات تطوير رائدة ومتخصصة في التصميم والتنفيذ والإشراف، نلتزم بتطبيق أفضل المعايير والممارسات العالمية. نحن هنا لنصنع معًا بيئات سكنية تلبي تطلعات المجتمع وتدعم مستقبلًا مشرقًا للجميع

لنا رصيد في حساب المسؤولية الاجتماعية

قيمنا ومبادئنا، تدفعنا للقيام بأدوارنا لدعم الفعاليات والمبادرات والأنشطة المجتمعية المختلفة، جنبا إلى جنب مع برامجنا التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومشاريع الشباب والمرأة بشروط ميسرة، لمختلف الفئات، لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض الشامل بالوطن والإنسان

على هامش الملتقى السنوى لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية 2024 في دورته السادسة في شرم الشيخ

حفل إستقبال لكبار الشخصيات المصرية واللبنانية والعربية

على هامش الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية 2024 في دورته السادسة في شرم الشيخ، والذي إنعقد تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبدالله، ونظّمه إتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع البنك المركزي المصري، وإتحاد بنوك مصر في مدينة شرم الشيخ على مدار ثلاثة أيام، بمشاركة نخبة من المتحدّثين، جرى حفل إستقبال عشية إفتتاح الملتقى الذي نظمه الإتحاد لكبار الشخصيات الرسمية المصرية واللبنانية والعربية من النخب المصرفية.

مجموعة منتجات وخدمات iscore

الاكثر تطوراً

VERIFY

مجموعة منتجات و خدمات iVerify تضمن لكم التأكد من صحة البيانات من مصادرها الرسمية.

EASE

مجموعة منتجات و خدمات iEase تساعدك على تسهيل الإجراءات المختلفة مما يساعد المؤسسات المالية على تقديم مستوى خدمة أفضل و اسرع.

ALERT

مجموعة خدمات و منتجات iAlert المتخصصة في تقديم الإشعارات للمؤسسات المالية التي تجعلها اكثر دراية و تساعدها على اتخاذ قرارات بشكل سريع و دقيق للحد من المخاطر المحتملة.

ANALYZE

مجموعة منتجات و خدمات iAnalyze المتخصصة في تحليل المعلومات و البيانات بشكل مفصل و دقيق مما يعطي رؤية أشمل للمؤسسات المالية المختلفة لمراجعة محافظهم الإئتمانية و تقييم عملائهم لإتخاذ قرارات منح سليمة.

DECIDE

مجموعة منتجات و خدمات iDecide تمنحك المعلومات الخاصة بالتقييم الائتماني لإتخاذ قرارات المنح الصحيحة.

iscore

رقم التسجيل الضريبي 220-7260-213
بترخيص من البنك المركزي المصري

www.iscore.com.eg
16262
Contact-Us@iscore.com.eg

الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية 2024 في دورته السادسة في شرم الشيخ

مواجهة تحدّيات الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب بتطبيق أعلى المعايير الدولية

الشخصيات الرسمية المصرية والعربية وقوفاً للسلام المصري في افتتاح الملتقى السنوي في شرم الشيخ

شرح الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية في دورته السادسة، في مدينة شرم الشيخ، مصر، والذي إنعقد تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبدالله، ونظّمه إتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع البنك المركزي المصري، وإتحاد بنوك مصر في مدينة شرم الشيخ على مدار ثلاثة أيام، بمشاركة نخبة من المتحدّثين، أطر إدارة المخاطر في ضوء المتغيّرات والمستجدّات التي تفرضها الظروف العالمية، بالتركيز على خطط الطوارئ وإستمرارية الأعمال، وإلقاء الضوء على أهمية دمج المخاطر البيئية والإجتماعية والحوكمة ضمن إطار إدارة المخاطر في المصارف، مختتماً فعالياته بجلسة نقاش بعنوان «إستراتيجيات المصارف في مواجهة الأزمات وتعزيز المرونة التشغيلية».

وبحسب د. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، «يُعدّ الملتقى منصّة سنوية هامة ومتخصّصة للبحث حول أهم المستجدات في مجال إدارة المخاطر والتحديثات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، كما أضحى تقليداً سنوياً راسخاً بفضل دعم البنك المركزي المصري وإتحاد بنوك مصر وبفضل ما يلقاه من تعاون وتنسيق من الخبراء المحليين والعرب والدوليين وفي مقدمهم أصدقاء الإتحاد من لجنة بازل للرقابة المصرفية. كما يشكل الملتقى منصّة هامة ينتظرها مسؤولو الرقابة على المصارف ورؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية لكي يتبادلوا خلالها خبراتهم ويعرضوا تجاربهم ويناقشوا آخر المستجدات في مسألة إدارة المخاطر، وذلك بهدف تطوير أدائهم ورفع مستوى كفاءاتهم من جهة، وتحصين مصارفنا العربية وتعزيز إلتزامها بمتطلبات لجنة بازل من جهة أخرى».

وشارك في إفتتاح الملتقى كل من الدكتور أشرف بهي الدين، وكيل محافظ البنك المركزي المصري، ممثلاً محافظ «المركزي المصري» حسن عبد الله راعي الملتقى، وحسين رفاعي، عضو مجلس الإدارة، إتحاد بنوك مصر، ورئيس بنك التنمية الصناعية، والدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، والمستشار أحمد سعيد خليل رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واللواء خالد بكري محافظ جنوب سيناء، وأكثر من 200 مشارك من رؤساء وقيادات إدارات المخاطر في الدول العربية. علماً أنه في سياق الملتقى جرى توقيع مذكرة تفاهم بين إتحاد المصارف العربية وشركة VALOORES.

بهي الدين ممثلاً راعي الحفل المحافظ حسن عبد الله

وكيل محافظ البنك المركزي المصري د. أشرف بهي الدين ممثلاً المحافظ – راعي الحفل حسن عبدالله:

الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم يومياً
قد أوجدت تحديات جديدة للمخاطر أمام السلطات الرقابية

وقال وكيل محافظ البنك المركزي المصري د. أشرف بهي الدين ممثلاً المحافظ – راعي الحفل حسن عبد الله: «إن متتبع ظاهرة الصيرفة العالمية يستطيع من خلالها تتبع ظواهر متداخلة، أولها التوسع الكبير في القطاعات المصرفية، وتحوُّل الأنشطة المصرفية من الأنشطة التقليدية لتلقي الودائع والإقراض، إلى الأنشطة المعتمدة على التكنولوجيا المالية، فيما أصبحت البنوك أكثر نشاطاً في التجارة، ولا سيما في المنتجات المالية الجديدة، مثل المشتقات المالية، وقد قامت البنوك على نحو متزايد في محاولة لتنويع المخاطر وإفساح المجال لتقديم المزيد من القروض».

ولفت بهي الدين إلى «أن التغيُّر المناخي مثل الفيضانات وحرائق الغابات والجفاف، والضغوط الناجمة عن الحرارة بشكل مباشر على المال والإستثمار، تؤدي إلى مخاطر على النظم المالية، ولا سيما المخاطر المادية، ومخاطر التحوّل الأخضر والتلوث البيئي، ومخاطر الأصول المشفّرة»، مشيراً إلى «أن البنك المركزي المصري يقوم بدور كبير بمساندة البنوك إزاء التحوُّلات في النظم المصرفية، وذلك على مستوى كل بنك على حدة، كذلك على مستوى القطاع المصرفي ككل، من خلال دور الرقابة والإشراف، وإصدار التعليمات للبنوك، وكشف نقاط الضعف في القطاع المصرفي أو لكل بنك على حدة، وإتخاذ كل ما يلزم من إجراءات تصحيحية، وتعزيز نظم إدارة المخاطر والحوكمة».

وتحدث بهي الدين عن ضرورة قيام مدراء المخاطر بالإطلاع على النقاط التي تطور عملهم، وفي مقدّمها تطوير ثقافة المخاطر، ويتضمّن ذلك تعزيز بنية بيئية لكل موظف مصرفي متخصّص في هذا المجال، والعمل على تكامل المعلومات والبيانات المتعلقة بالمخاطر والتأكد من تحقيق الهدف القياسي السليم، وتقييم التعامل مع المخاطر على مستوى المصارف، وإدارة المخاطر المتعلّقة بالتحوّل الرقمي، والحفاظ على المرونة في سرعة الإستجابة المتغيّرة مما يُخفف من المخاطر، والإطّلاع على المستجدات التكنولوجية ولا سيما ما يتعلق منها بالذكاء الإصطناعي، بما لها من إمكانات تحويلية وثورية في تحويل الأموال، والتحقق منها قبل وقوع المخاطر، ولا سيما بما يتعلق بأمن المعلومات».

وخلص بهي الدين إلى القول: «إن الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم يومياً قد أوجدت تحديات جديدة للمخاطر أمام السلطات الرقابية، مما يتطلب وضع آليات وتشريعات فعّالة لمواكبة هذه التطورات في مكافحة غسل الأموال»، مؤكداً «أن البنوك المركزية حول العالم تولي هذا الأمر أهمية قصوى لحماية القطاع المصرفي من الأنشطة غير المشروعة ولتعزيز الحوكمة. كما أن البنك المركزي المصري قد وضع الضوابط والتشريعات التنظيمية اللازمة لتعزيز دور البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يتماشى مع المعايير والمتطلّبات الدولية».

الأستاذ حسين رفاعي ممثلاً الأستاذ محمد الإتربي

عضو مجلس إدارة إتحاد بنوك مصر ورئيس بنك التنمية الصناعية حسين رفاعي ممثلاً محمد الإتربي:

تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة بهدف التحقُّق من سلامة وإستقرار القطاع المصرفي

وأكد حسين رفاعي عضو مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر، ورئيس بنك التنمية الصناعية، ممثلاً محمد الأتربي رئيس إتحاد بنوك مصر ورئيس البنك الأهلي المصري في كلمته «أن البنك المركزي المصري يقوم بدور رئيسي في إدارة المخاطر المالية في البلاد من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الإستقرار المالي وحماية الإقتصاد من المخاطر المحتملة، ويعمل على وضع أهداف لمعدّل التضخُّم ويستخدم أدوات السياسة النقدية للحدّ من التضخُّم، كما يساهم في إدارة مخاطر سعر الصرف بهدف الحفاظ على إستقرار الجنيه المصري، ويطبّق معايير رقابية صارمة على البنوك لضمان سلامة رأس المال والسيولة، وذلك يشمل تطبيق متطلّبات إتفاقية بازل الدولية الخاصة برأس المال (بازل III)، ويقوم البنك المركزي بعمليات محاكاة لإختبار قدرة البنوك على تحمل الصدمات، ويسعى إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة بهدف التحقق من سلامة واستقرار القطاع المصرفي، وتقييم المخاطر الحالية والمستقبلية».

وأشار رفاعي إلى «أن مؤشرات السلامة المصرفية في مارس/ آذار 2024 توضح أن القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجّحة بأوزان المخاطر بلغت 18.1 %، وبلغت الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر 14.6 %، وبلغ رأس المال الأساسي المستمر إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطر 11.5 %، وبلغت الرافعة المالية 7.3 %، وبلغت القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض 2.6 %، وبلغ متوسط نسبة السيولة الفعلية لدى البنوك بالعملات الأجنبية 79.3 %. وبلغت نسبة صافي التمويل المستقر NSFR على المستوى الإجمالي (عملات محلية وأجنبية معاً) 214.8 %».

ودعا رفاعي إلى «تبنّي إطار شامل وإطار متكامل لإدارة المخاطر يأخذ في الإعتبار كافة أنواع المخاطر، مع تبنّي نهج إستباقي وشامل، يُمكّن من التعامل بفعالية مع هذه التحدّيات وتعزيز مرونة وإستقرار مصارفنا العربية، مع تعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها، وإستخدام التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الإصطناعي وتحليلات البيانات لتحسين قدرات إدارة المخاطر وتحسين دقة تقييم المخاطر وتحديد الإتجاهات الإقتصادية المستقبلية، وضرورة تبنّي المرونة في سياساتها الإئتمانية للتكيُّف مع التغيُّرات السريعة في الإقتصاد الكلي، مع تطوير نماذج تقييم إئتمان ديناميكية تأخذ في الإعتبار البيانات الإقتصادية الكلية وتسمح بالتحديث المستمر وفق التغيُّرات في الإقتصاد، وإجراء إختبارات منتظمة للضغط تحاكي سيناريوهات أزمات مختلفة لتقييم قدرة البنك على الصمود، كما نؤكد أهمية تعزيز التعاون الإقليمي بين البنوك العربية لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات في إدارة المخاطر».

د. فتوح

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
الهجمات الإلكترونية على المؤسسات المالية باتت أكثر تعقيداً وتنوّعاً وتتطلّب من المصارف تعزيز قدراتها في مجال الحماية السيبرانية

وقال الدكتور وسام فتّوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية إنه «لشرف كبير أن أفتتح هذا الملتقى، حيث نجتمع مع نخبة من العقول الأكثر براعة في مجال إدارة المخاطر في مصارفنا العربية، وفي عصر تسوده تغيُّرات غير مسبوقة وحالة من عدم اليقين، لا يُمكن أن يكون موضوع الإتجاهات الناشئة في إدارة المخاطر أكثر أهمية أو تأثيراً مما هو عليه الآن».

أضاف د. فتوح: «نحن هنا اليوم ليس فقط لمناقشة الإتجاهات؛ بل لنساهم في رسم مسار لكيفية إستجابة الأعمال والمؤسسات المصرفية للبيئة المتطورة للمخاطر. فالبيئة التي نعمل فيها هي ديناميكية ومعقّدة، من التطوُّرات التكنولوجية والتغيُّرات التنظيمية، إلى الأزمات العالمية والمخاطر البيئية، ما يفرض علينا إتباع نهج متكامل وإستباقي لإدارة المخاطر. وإسمحوا لي في هذا المجال، الاشارة الى أن إتحاد المصارف العربية – وكما تلاحظون – قد حشد مجموعة واسعة من الخبراء، من الدول العربية والأجنبية، ومن مؤسسات مصرفية ومالية عديدة، ومن خلفيات مهنية متعددة، وسنوات طويلة من الخبرة والبحث والممارسة العلمية، وذلك بهدف إغناء هذا الملتقى بالخبرات والتجارب والمعرفة، وتقديمها للمشاركين».

وأوضح د. فتوح قائلاً: لا شك في أن التحوُّل الرقمي في القطاع المصرفي أحدث ثورة في طريقة تقديم الخدمات المالية، ومن المصرفية الإلكترونية إلى الخدمات المالية عبر الهواتف الذكية، أصبحت التقنيات الرقمية جزءاً لا يتجزأ من العمليات المصرفية. ولكن مع هذه الفرص تأتي مخاطر جديدة، أبرزها مخاطر الأمن السيبراني، فالهجمات الإلكترونية على المؤسسات المالية باتت أكثر تعقيداً وتنوعاً، مما يتطلب من المصارف تعزيز قدراتها في مجال الحماية السيبرانية. وعليه، يجب أن يكون لدى المصارف خطط إستباقية للتعامل مع التهديدات السيبرانية، تتضمن تقنيات متقدمة مثل الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي، لتحليل البيانات وكشف الأنماط المشتبهة بشكل فوري».

وقال د. فتوح: «لم يعد التغيُّر المناخي، مجرّد قضية بيئية، بل أصبح له تأثير مباشر على الإستقرار المالي للمؤسسات المصرفية، حيث تشير الدراسات إلى أن المخاطر المناخية يُمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة، سواء نتيجة الأضرار المادية للبنية التحتية أو عبر إنخفاض قيم الأصول التي تتأثر بالكوارث الطبيعية. لذلك، أصبح من الضروري أن تدمج المصارف المخاطر البيئية في إستراتيجياتها لإدارة المخاطر. ومن خلال تبنّي معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية (ESG)، يُمكن للمصارف أن تحمي نفسها من المخاطر المستقبلية، وفي الوقت نفسه تستفيد من الفرص المتاحة للإستثمار في المشاريع المستدامة. أما في ما يتعلّق بالمخاطر الإئتمانية والتي هي من أكبر التحدّيات التي تواجه المصارف، ومع إزدياد التقلبات الإقتصادية العالمية، يُصبح من الضروري للمصارف أن تُعيد النظر في سياساتها المتعلقة بتقييم الجدارة الإئتمانية. فتقنيات التحليل المتقدم والبيانات الكبيرة تُوفر للمصارف القدرة على تقييم المخاطر الإئتمانية بشكل أدق، مما يقلل من إحتمالية حدوث الأزمات المالية الناجمة عن القروض المتعثرة. وفي هذا المجال، تحتاج المصارف إلى تطوير نماذج مخاطر ائتمانية تستفيد من الذكاء الاصطناعي لتحليل السلوكيات الائتمانية السابقة والتنبؤ بالأداء المستقبلي للعملاء، مما يمكّنها من تقليل نسبة القروض المتعثرة وتحسين جودة محفظتها الإئتمانية».

وهنّأ د. فتوح مصر في تنفيذ وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، ملقياً الضوء على بعض التطورات الاقتصادية والمالية والمصرفية المهمة التي شهدتها جمهورية مصر العربية في السنوات الأخيرة، والتي تؤثر بشكل كبير على بيئة المخاطر المصرفية، «إذ شهد الإقتصاد المصري تحسناً ملموساً في السنوات الأخيرة، بفضل الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الحكومة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وأبرز هذه الإصلاحات كان برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في

العام 2016 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. وقد أسهم هذا البرنامج في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك زيادة النمو الإقتصادي وخفض العجز المالي، وقد تمكنت مصر من تحقيق معدلات نمو إقتصادية إيجابية، حتى في ظل الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا، مما أظهر قدرة الإقتصاد المصري على التكيُّف مع الظروف الصعبة. وقد بلغ متوسط نسبة نمو الاقتصاد المصري خلال السنوات الخمس الماضية (2019-2023) نحو 4.6 %، وهي من أعلى نسب النمو حول العالم. وعلى صعيد السياسة النقدية، قام البنك المركزي المصري بتطبيق سياسات تهدف إلى تحقيق الإستقرار النقدي والتحكُّم في معدّلات التضخُّم. كان تحرير سعر الصرف في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 خطوة محورية، ساهمت في ترسيخ الثقة في الإقتصاد المصري وتحسين التنافسية، ومكّنت البنك المركزي من تعزيز إحتياطاته الأجنبية التي بلغت 46.4 مليار دولار في يونيو/ حزيران 2024. وبالنسبة إلى القطاع المصرفي المصري، فهو يحتل اليوم المرتبة الرابعة عربياً من حيث حجم الموجودات، التي بلغت في النصف الأول من العام الحالي نحو 19.3 تريليون جنيه (أي نحو 402 مليار دولار)، محققة نمواً بنسبة 36 % عن نهاية العام الماضي. وهذا النمو الكبير في الموجودات، رافقته زيادة كبيرة في القاعدة الرأسمالية للقطاع بلغت نسبة 42 % خلال الستة أشهر الأولى من العام الحالي، وهو ما يدّل على سعي المصارف المصرية الى تعزيز ملاءتها ومتانتها. كما يشهد القطاع المصرفي تحولاً رقمياً سريعاً مع تبني التكنولوجيا المالية (FinTech) والتوسع في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية والرقمية».

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح يتوسط كبار الشخصيات الرسمية

المستشار أحمد خليل

رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
المستشار أحمد سعيد خليل:
مصر حريصة على تعزيز جهود
مكافحة غسل الأموال والإرهاب والجرائم السيبرانية

من جهته، أكد المستشار أحمد سعيد خليل، رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، «حرص مصر على تعزيز جهود مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكل الجرائم المالية، إلى جانب تطوير وتحديث الضوابط الرقابية بما يتناسب مع المتغيّرات وتطوّر التكنولوجيا الرقمية، بما يُحقق الإستقرار المالي الذي ينعكس إيجابياً على دعم الإقتصاد المصري كما يساعد على تحقيق أهداف التنمية».وشدّد المستشار أحمد سعيد خليل، على «أن الدولة المصرية تولي أهمية بالغة لتحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب التي تواجهها، بواسطة تطبيق منهج قائم على المخاطر لضمان تناسب تدابير منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو تخفيفها مع المخاطر التي تم تحديدها، وذلك فى ضوء المعايير الدولية ذات الصلة، وكذلك التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي». وأشار سعيد خليل إلى «أن مصر بذلت جهوداً كبيرة فى مجال تطوير وتحديث الضوابط الرقابية بما يتناسب مع المتغيّرات المحلية والإقليمية والدولية، في ظل إرتفاع مخاطر الجرائم السيبرانية التى تشكل تهديداً حقيقياً ومتزايداً بالتوازي مع التنامي المستمر في القدرات التكنولوجية». ولفت سعيد خليل إلى «أن الجماعات الإجرامية تعمل على إستغلال ما يشهده العالم حالياً من تطوّرات وما يحدث فى المنطقة، لإرتكاب المزيد من الجرائم التى ينتج عنها تدفقات مالية غير مشروعة، مما يتطلّب تعزيز الجهود فى مكافحة الجرائم المالية، بما فى ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا سيما أنه مع تصاعد الضغوط

الإقتصادية، تزداد فرص إستغلال الأوضاع من قِبَل الجماعات الإجرامية، ما يستوجب من جميع الجهات المعنية بالدولة إتخاذ تدابير فعّالة لضمان إستقرار وشفافية القطاع المصرفي». وقال سعيد خليل: «إن الجهود المصرية كانت سبّاقة في مجال مواجهة هذه المخاطر، حيث إعتمدت مصر في العام 2019 أول تقرير لها حول تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنه يجري تحديثه بصورة دورية، بمشاركة الجهات الوطنية كافة، سعياً نحو تحديد وتقييم تهديدات الجرائم المالية ونقاط الضعف والعواقب ذات الصلة بالقطاعات المختلفة». وأضاف سعيد خليل: «أن مصر من خلال التنسيق والتعاون بين الأطراف المعنية، قامت بوضع وتحديث الإستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ التي تتميز بالمرونة وفق المستجدات الدولية والمحلية، كما تُعد خريطة طريق تسير وفق منظومة المنع والمكافحة، بما يحقق الإستقرار المالي الذي ينعكس إيجابياً على دعم الإقتصاد المصري كما يساعد على تحقيق أهداف التنمية»، مؤكداً «أن التطوُّر في مجال التكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها ساعد الدول على تطوير النظام المالي والمصرفي0 وتحوّله نحو الرقمنة، كما أن قطاع التكنولوجيا المالية يحمل وعوداً هائلة للنمو، غير أنه في المقابل يواجه أيضاً نصيبه من التحدّيات»؛ موضحاً «أن التزايد المستمر في القدرات التكنولوجية ترتفع معه مستويات مخاطر الجرائم السيبرانية».

د. مبارك

وأكد الدكتور خالد مبارك، محافظ جنوب سيناء «مكانة مدينة شرم الشيخ كوجهة إقليمية ودولية رائدة للمؤتمرات والفعاليات الكبرى»، مشيراً إلى «أن إستمرارية ودورية الملتقى وإنعقاده في مدينة شرم الشيخ في نسخته السادسة، يعكس التضامن العربي المثمر بين صنّاع السياسات المالية والنقدية وقادة البنوك في الوطن العربي»، معرباً عن فخره بمكانة شرم الشيخ العالمية ودورها في إستضافة الأحداث الدولية البارزة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة لتغيُّر المناخ لعام 2022 (COP 27)، مجدّداً إلتزامه «دعم المبادرات التي تُسهم في تنمية المنطقة وإزدهارها الإقتصادي».

وسلّط المحافظ مبارك الضوء على «المبادرة الهامة التي تقوم بها محافظة جنوب سيناء بالتعاون مع البنوك المصرية بهدف السعي إلى إعادة إستثمار الوحدات الفندقية المغلقة، إستجابة لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بهدف دفع عجلة التنمية المستدامة وتنشيط الإقتصاد المحلي، والتي تعتمد على إعادة تأهيل الوحدات الفندقية التي كانت خارج الخدمة، وتحويلها إلى مشروعات منتجة تساهم في تعزيز قطاع السياحة».

وأشار المحافظ مبارك إلى «أن المحافظة تعمل مع البنوك الوطنية لتوفير التمويل اللازم لتأهيل هذه الوحدات وفق أعلى معايير الجودة والبيئة وتوفير فرص عمل جديدة للشباب، في إطار الإلتزام بالتحوُّل الرقمي وتطبيق الحوكمة الرشيدة بما يتماشى مع رؤية مصر 2030 وإستراتيجية الدولة المصرية لتطوير مختلف القطاعات الإستراتيجية».

محافظ جنوب سيناء الدكتور خالد مبارك:
نسعى إلى إعادة إستثمار الوحدات الفندقية المغلقة
بهدف دفع عجلة التنمية المستدامة وتنشيط الإقتصاد المحلي

ولفت المحافظ مبارك إلى «حصول جنوب سيناء على جائزة التميُّز العالمي 2024 في نظم المعلومات الجغرافية لتصبح أول جهة مصرية وفي شمال أفريقيا تحصل على هذه الجائزة»، مشيراً إلى أنه «تم إعتماد إستراتيجية تنموية متكاملة تحت رعاية وتوجيهات الرئيس السيسي، تسعى إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة في جميع القطاعات الخمسة التي تم تقسيم المحافظة إليها، وذلك في إطار تسريع وتيرة التنفيذ لمختلف المشروعات التنموية والإستثمارية بما يشمل المشروعات السياحية وريادة الأعمال للشباب».

جلسات الملتقى السنوى لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية 2024 ناقشت تحديثات أعمال لجنة بازل والمخاطر المصرفية الناشئة دولياً

ناقشت جلسات الملتقى السنوى لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية 2024 في دورته السادسة، في مدينة شرم الشيخ، مصر، والذي إنعقد تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله، ونظّمه إتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع البنك المركزي المصري، وإتحاد بنوك مصر في مدينة شرم الشيخ على مدار ثلاثة أيام، بمشاركة نخبة من المتحدّثين، محاور التحديثات الأخيرة فى اعمال لجنة بازل، والمخاطر المصرفية الناشئة على المستوى الدولي، وتحديد المخاطر والتحدّيات الراهنة في البيئة التشغيلية للمصارف (التضخم وأسعار الفائدة – السيولة – الإنعكاسات على ظروف الإقتصاد الكلي)، والمخاطر المصرفية الناشئة على المستوى الإقليمي، وإنعكاسات المخاطر والتحدّيات الراهنة في البيئة التشغيلية للبنوك على القطاع المصرفي.

كما ناقش الملتقى، تحدّيات إستدامة الديون السيادية وكيفية كسر حلقة الإرتباط وردود الفعل السلبية بين البنوك ومحافظ ديونها السيادية في الأوقات الضاغطة، ونوعية التسليفات والممارسات العملية لتكوين المؤونات ومنهجية مواجهة الخسائر المتوقعة، وهل هناك حاجة لمراجعة المعيار الدولي IFRS9؟، وإستكشاف تقنيات لتقييم مخاطر الائتمان وضمان جودة القروض، وإستمرارية العمل في الوقت الراهن. وأعقب الجلسة الختامية، تكريم المؤسسات والبنوك المتعاونة والراعية لأعمال الملتقى وتسليمهم دروع تكريمية.

اليوم الأول

كلمة رئيسية عن «التحديثات الأخيرة في أعمال لجنة بازل»

ألقى مارك فرج، عضو الأمانة العامة للجنة بازل، بنك التسويات الدولية، بازل، سويسرا، كلمة رئيسية عن «التحديثات الأخيرة في أعمال لجنة بازل».

وتُعد إتفاقية بازل 1 نتاج أكثر من عشر سنوات من المناقشات في لجنة بازل للرقابة المصرفية، وقد دخلت الإتفاقية حيّز التنفيذ في العام 1988. وأزالت إتفاقية بازل 2 أحد أهم محاور بازل 1، وهو التصنيف الخارجي للمخاطر، والذي إعتبره الكثيرون أحد الأسباب الرئيسية للأزمة المالية عام 2007/2008. وجاءت اتفاقية بازل 3 كمحاولة لتجنّب الإنهيار الوشيك للنظام المصرفي العالمي، إذ رفعت متطلبات رأس المال وأضافت ضمانات جديدة، والتي من بينها المتطلبات الجديدة لزيادة الإحتياطيات خلال فترات التوسع الإئتماني وتخفيفها خلال فترات تراجع الإقتراض.

الأستاذ مارك فرج

الجلسة الأولى

«رؤية إستشرافية حول المخاطر المصرفية الناشئة (على المستوى الدولي)»

أيمن خليفة ، Michiel Haasbroek، Ivica Stankovi و عمر نجم

تناولت الجلسة الأولى محور «رؤية إستشرافية حول المخاطر المصرفية الناشئة (على المستوى الدولي)»، وتضمّنت تحديد المخاطر والتحدّيات الراهنة في البيئة التشغيلية للمصارف، (التضخُّم وأسعار الفائدة – السيولة – الإنعكاسات على ظروف الإقتصاد الكلي).

أدار الجلسة الأولى، أيمن خليفة، رئيس قطاع المخاطر CRO – Chartered Bank Standard، مصر، حاضر فيها د. Michiel Haasbroek مسؤول قطاع التمويل والمخاطر في البنك الدولي BIL في لوكسمبورغ (سويسرا)، وتحدث في الجلسة كل من: Ivica Stankovic، شريك في إدارة المخاطر – الخدمات الإستشارية، للشرق الأوسط (إرنست آند يونغ)، وعمر نجم، رئيس قطاع المخاطر CRO، بنك أبو ظبي الأول، مصر.

ورقة عمل

تناولت ورقة العمل، تحدّيات إستدامة الديون السيادية وكيفية كسر حلقة الإرتباط وردود الفعل السلبية بين البنوك ومحافظ ديونها السيادية في الأوقات الضاغطة، وتحدث فيها عدنان ناجي، الرئيس التنفيذي للشركة الأردنية لضمان القروض، الأردن.

الأستاذ عدنان ناجي

الجلسة الثانية

«رؤية إستشرافية حول المخاطر المصرفية الناشئة (على المستوى الإقليمي)»

الدكتور أشرف بهي الدين، رودريغ أبي الحسن، محمد أبو السعود، الدكتور أحمد فؤاد خليل، ومعتز منير

تناولت الجلسة الثانية محور «رؤية إستشرافية حول المخاطر المصرفية الناشئة (على المستوى الإقليمي)»، وتضمّنت إنعكاسات المخاطر والتحدّيات الراهنة في البيئة التشغيلية للبنوك على القطاع المصرفي المصري (التضخُّم وأسعار الفائدة – السيولة الأجنبية – الإنكشاف على الديون السيادية – ثقافة المخاطر)، أدار الجلسة الثانية الدكتور أشرف بهي الدين، وكيل محافظ البنك المركزي المصري. وحاضر فيها رودريغ أبي الحسن، رئيس إدارة المخاطر المؤسسية – البنك الدولي في لوكسمبورغ (أونلاين)، وتحدث فيها كل من: محمد أبو السعود، نائب رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات، والدكتور أحمد فؤاد خليل، المدير العام لبنك مصر، ومعتز منير، رئيس مجموعة مخاطر التشغيل والسوق، بنك SAIB، مصر.

الدكتور أحمد فؤاد خليل متحدثاً

ورشة عمل باللغة الإنكليزية

Generative AI for Risk Managers

تناولت ورشة العمل باللغة الإنكليزية محور Generative AI for Risk Managers تحدث فيها الدكتور سميح كوملوك، خبير رئيسي في التكنولوجيا المالية – التعليم التنفيذي – مدرسة كيلوج للإدارة، دبي.

سميح كوملوك

اليوم الثاني

الجلسة الأولى

«الغوص في المراحل النهائية من بازل 111: التكيُّفات الأساسية في إدارة المخاطر»

تناولت الجلسة الأولى محور «الغوص في المراحل النهائية من بازل 111: التكيُّفات الأساسية في إدارة المخاطر»، وتضمّنت نقاطاً عدة أبرزها: التعديلات الأساسية الأخيرة على معايير ومتطلبات إدارة المخاطر، وإحتمالات تأجيل تطبيق مقررات بازل 1V، والإجراءات التحضيرية المسبقة، وهل يُمكن أن يؤدي تطبيق مقررات بازل 1V إلى تقليص حجم رؤوس أموال المصارف؟ وما هو موقف الجهات التنظيمية؟ وما هو إستعداد المصارف المصرية للإنتقال إلى بازل 1V؟

أدار الجلسة الأولى الدكتور أحمد فؤاد خليل، المدير العام لبنك مصر، وحاضر فيها ربيع نعمة، خبير الرقابة المصرفية، البنك المركزي العُماني، سلطنة عُمان (أونلاين)، وتحدث فيها كل من: نهلة هشام حافظ، نائب مدير عام، قطاع بازل، البنك المركزي المصري، ود. Michiel Haasbroek مسؤول التمويل والمخاطر في البنك الدولي BIL في لوكسمبورغ (سويسرا).

ورقة عمل

«شركات الإستعلام الإئتماني 2.0»

تناولت ورقة عمل، «شركات الإستعلام الإئتماني 2.0: إدارة المخاطر وتحليل البيانات»، تحدث فيها محمد كريّم، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – الشركة المصرية للإستعلام الإئتماني – I-Score، مصر.

محمد كريّم

ورقة عمل

«المعايير الدولية لتقارير الإفصاح عن الإستدامة والمناخ (المعيار S1 والمعيار S2)»

تناولت ورقة عمل «المعايير الدولية لتقارير الإفصاح عن الإستدامة والمناخ (المعيار S1 والمعيار S2)»، حاضر فيها الدكتور أحمد فؤاد خليل، المدير العام لبنك مصر.

الدكتور أحمد فؤاد خليل

ورقة عمل

«التحدّيات الرئيسية التي تواجه رؤساء إدارات المخاطر في المنطقة العربية (أونلاين)»

تناولت ورقة عمل «التحدّيات الرئيسية التي تواجه رؤساء إدارات المخاطر في المنطقة العربية (أونلاين)»، تحدث فيها جيرار رزق، رئيس تنفيذي مساعد – رئيس إدارة المخاطر للمجموعة CRO، بنك لبنان والمهجر.

الأستاذ جيرار رزق

الجلسة الثانية

«نوعية التسليفات والممارسات العملية لتكوين المؤونات ومنهجية مواجهة الخسائر المتوقعة»

محمد أبو السعود، Ivica Stankovic، عدنان ناجي، والدكتور أحمد فؤاد خليل

تناولت الجلسة الثانية محور «نوعية التسليفات والممارسات العملية لتكوين المؤونات ومنهجية مواجهة الخسائر المتوقعة»، وتضمّنت نقاطاً أبرزها: هل هناك حاجة لمراجعة المعيار الدولي IFRS9؟ وإستكشاف تقنيات لتقييم مخاطر الإئتمان وضمان جودة القروض ومحافظ التسليفات في بيئة إقتصادية غير مستقرة، وأوجه القصور البنيوية ومواطن الضعف في إدارة مخاطر الإئتمان في ضوء تحديات الإقتصاد الكلي والتقلبات أسعار الفائدة.

أدار حلقة النقاش محمد أبو السعود، نائب رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات، وحاضر فيها:

Ivica Stankovic، شريك في إدارة المخاطر – الخدمات الإستشارية، للشرق الأوسط (إرنست آند يونغ)، وتحدث فيها كل من: عدنان ناجي، الرئيس التنفيذي للشركة الأردنية لضمان القروض، الأردن، والدكتور أحمد فؤاد خليل، المدير العام لبنك مصر.

ورقة عمل
AI – Powered Risk Assessment

تناولت ورقة العمل باللغة الإنكليزية، AI – Powered Risk Assessmentt, Tracking Suspicious Transactions and Crypto Acttivities وتحدث فيها نعمة طوق الرئيس التنفيذي لشركة VALOORES للخدمات التكنولوجية، لبنان.

الأستاذ نعمة طوق

مداخلات مصرفية متخصصة

اليوم الثالث

ورقة العمل الأولى
«كيفية تعاطي البنوك مع الرقمنة»

تناولت ورقة العمل الأولى، «كيفية تعاطي البنوك مع الرقمنة في الصناعة المصرفية والمنافسة مع شركات التكنولوجيا المالية العملاقة»، تحدث فيها سميح كوملوك، خبير رئيسي في التكنولوجيا المالية، التعليم التنفيذي، مدرسة كيلوج للإدارة، دبي.

الأستاذ سميح كوملوك

ورقة العمل الثانية
«إدارة المخاطر الرقمية في الخدمات البنكية»

تناولت ورقة العمل الثانية، «إدارة المخاطر الرقمية في الخدمات البنكية: إدارة التحديات الأمنية في عصر الذكاء الإصطناعي والحوسبة الحكومية»، و«إستراتيجيات الإدارة الفعّالة للمخاطر الأمنية في زمن التحول الرقمي»، حاضر فيها أسامة عبد الحميد، مدير إدارة المخاطر – بنك UBS، سويسرا.

الأستاذ أسامة عبد الحميد

جلسة نقاش
« ثبات وإستدامة عمل البنوك في ظل إدارة عدم اليقين »

تناولت جلسة النقاش بعنوان «ثبات وإستدامة عمل البنوك في ظل إدارة عدم اليقين»، نقاطاً أبرزها: كيف يُمكن للمصارف أن تصمد وتزدهر في الأوقات المضطربة؟ وفلسفة ومقاربة بناء الصيرفة المستدامة المناسبة للمستقبل، والإستراتيجيات الفعّالة الهادفة إلى تقوية مرونة نماذج الأعمال في الصناعة المصرفية وتحسين كفاءة الإقتصاد الكلي.

حاضر في الجلسة، رودريغ أبي الحسن، رئيس إدارة المخاطر المؤسسية، البنك الدولي في لوكسمبورغ، وتحدث فيها كل من: Michiel Haasbroek مسؤول التمويل والمخاطر في البنك الدولي BIL في لوكسمبورغ (سويسرا)، وأيمن خليفة، رئيس قطاع المخاطر Standard Chartered Bank – CRO، مصر.

الأستاذ رودريغ أبي الحسن

الجلسة الأخيرة

«بناء المرونة في المصارف»

تناولت الجلسة الأخيرة، محور «بناء المرونة في المصارف: إستراتيجيات الإستعداد لمواجهة الأزمات، ما هو مدى جهوزية المصارف العربية لمواجهة الأزمات؟». وتضمنت نقاطاً عدة أبرزها تدعيم مرونة البنك المركزي: مقاربة إستراتيجية لإدارة المخاطر في أوقات الأزمات، والأطر التنظيمية والقواعد الإرشادية، وأنظمة الضبط الداخلي وأطر إدارة المخاطر، وبناء خطط إستمرارية العمل المصرفي.

أدار حلقة النقاش وكيل محافظ البنك المركزي المصري د. أشرف بهي الدين، وتحدث فيها كل من: عمر نجم رئيس قطاع المخاطر CRO، بنك أبو ظبي الأول، مصر، ومعتز منير، رئيس مجموعة مخاطر التشغيل والسوق – بنك SAIB، مصر، وأيمن خليفة، رئيس قطاع المخاطر Standard Chartered Bank – CRO، مصر، ورودريغ أبي الحسن، رئيس إدارة المخاطر المؤسسية، البنك الدولي في لوكسمبورغ، وعدنان ناجي، الرئيس التنفيذي للشركة الأردنية لضمان القروض، الأردن.

شخصيات مصرفية مصرية في الملتقى السنوي

المعرض المصاحب الملتقى السنوى لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية 2024

NBE SME
15011
احكي للي يكبرك
مع الأهلي بيزنس
أسهل وأسرع تمويل
بخبرة في كل المجالات
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
تطبق الشروط والأحكام
احذر .. لا تشارك بياناتك أو أرقامك السرية مع أحد
رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢-٠٠٠٠٠

دروع تقديرية من إتحاد المصارف العربية للبنوك والمؤسسات المالية الراعية للملتقى السنوى لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية 2024

في ختام الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية في دورته السادسة، في مدينة شرم الشيخ، مصر، والذي إنعقد تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبدالله، ونظّمه إتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع البنك المركزي المصري، وإتحاد بنوك مصر في مدينة شرم الشيخ على مدار ثلاثة أيام، بمشاركة نخبة من المتحدّثين، قدم إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام د. وسام فتوح، في حضور المدير العام لإتحاد بنوك مصر شريف جامع، دروعاً تقديرية للبنوك والمؤسسات المالية الرعية.

إتحاد بنوك مصر

البنك العربي

البنك الأهلي المصري

البنك المركزي المصري

البنك المصري لتنمية الصادرات

الشركة المصرية للاستعلام الإئتماني I-SCORE

بنك التعمير

بنك التنمية الصناعية

بنك القاهرة

بنك قطر الوطني

بنك مصر

مصرف الجمهورية

«المركزي المصري» يستضيف الدورة 48 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في القاهرة

إستضاف البنك المركزي المصري في العاصمة المصرية القاهرة، إجتماع الدورة الإعتيادية الـ 48 الثامنة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي، والتي إفتتحها الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، وحسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري، وأحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، والدكتور فهد بن محمد التركي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، وأيمن السياري محافظ البنك المركزي السعودي رئيس الدورة الحالية، وذلك بمشاركة عدد من محافظي البنوك المركزية العربية ورؤساء المؤسسات المالية العربية والدولية، وسفراء الدول العربية. وسبق إنعقاد الدورة الإعتيادية الـ 48، ورشة عمل رفيعة المستوى تحت عنوان «تعزيز صلابة وإستقرار النظام المالي في عصر الرقمنة».

مدبولي

رئيس الوزراء د. مصطفى مدبولي:
نسعى إلى رفع نسبة مساهمة الإستثمارات والصادرات وتوفير فرص عمل للشباب

بدءاً، رحب الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بضيوف مصر المشاركين في الإجتماع، مؤكداً أن «إنعقاد فعّاليات هذه الدورة يأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية تفرض تحديات غير تقليدية، تستلزم التعامل بأساليب مُستحدثة، تأخذ في إعتبارها كافة العوامل والمتغيّرات، ولا تغفل في الوقت ذاته البُعد الإجتماعي»، لافتاً إلى «أن الحكومة المصرية تسعى من خلال برنامج متكامل إلى رفع نسبة مساهمة الإستثمارات والصادرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي بما يدعم معدّلات التشغيل، ويساعد على توفير فرص العمل للشباب».

عبد الله

محافظ «المركزي المصري» حسن عبد الله:
نُواجه تحدّيات السياسة النقدية في المنطقة العربية لا سيما في هذه المرحلة الفارقة

من جانبه، أكد حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري أن «إجتماعات المجلس تحظى دائماً بمكانة خاصة وإهتمام بالغ من جانب القيادة السياسية لجمهورية مصر العربية، منذ أن إحتضنت القاهرة فعّاليات الإجتماع الأول لهذا المجلس في العام 1972، وذلك إيماناً بالدور المحوري الذي تضطلع به البنوك المركزية في قيادة النمو الإقتصادي وتوجيه السياسة النقدية، ولا سيما في ظل التغيُّرات الجيوسياسية والصدمات الإقتصادية العالمية المتتالية»،

وأشار إلى «أن هذه الإجتماعات تُمثل منصّة لتبادل الرؤى ووجهات النظر بين البنوك المركزية العربية ومواجهة تحدّيات السياسة النقدية في المنطقة العربية، لا سيما في هذه المرحلة الفارقة التي تشهدها المنطقة».

أبو الغيط

وفي السياق ذاته، أشاد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، في كلمته، بالجهود المبذولة من صندوق النقد العربي والدور الحيوي الذي يقوم به، بإعتباره شريكاً هاماً للحكومات العربية في تعزيز مسيرة الإستقرار والتطوير الإقتصادي والمالي والنقدي، متوجّهاً بالشكر للبنك المركزي المصري على إستضافة أعمال هذه الدورة، متمنياً «أن تُسهم نتائجها في تحقيق المزيد من التعاون والتنسيق بين الدول العربية في مواجهة التحدّيات الماثلة أمام القطاع المصرفي، وبما يُحقق مصالحها المشتركة».

التركي

وفي الإطار عينه، أعرب الدكتور فهد بن محمد التركي المدير العام، رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي عن شكره وتقديره للرعاية السامية من الرئيس عبد الفتاح السيسي لهذه الإجتماعات، منوّهاً بأهمية الموضوعات التي سيناقشها المجلس هذا العام، في ضوء التطورات الإقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية الإقليمية والدولية. وأشاد التركي بما يقدمه البنك المركزي المصري من تسهيلات لإنجاح إجتماع هذا العام، والمتابعة الدؤوبة من قبل المحافظ حسن عبد الله لترتيب الإجتماعات، كما أشاد التركي بالدعم والإهتمام اللذين يُوليهما محافظو البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية لتطوير أعمال وأنشطة المجلس.

مناقشات مجلس المحافظين

وناقشت إجتماعات المجلس، نتائج أعمال اللجان الفنية وفرق العمل المتخصصة، كما إعتمدت الصيغة النهائية للتقرير السنوي للإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2024، والتقرير الإقتصادي العربي الموحّد لعام 2024، فضلاً عن إقرار الصيغة النهائية للقضايا المقترح إدراجها في الخطاب العربي الموحّد الذي يتم إلقاؤه خلال إجتماعات صندوق النقد الدولي لهذا العام (2024)، كما تمّت مناقشة عدد من أوراق العمل التي قامت الأمانة العامة للمجلس بإعدادها حول بعض القضايا ذات التأثير على أداء البنوك والمصارف المركزية العربية، ومن بينها آليات إدارة السياسة النقدية في بيئة تتّسم بعدم اليقين وبتواتر للصدمات، ودور المصارف المركزية في التعامل مع قضايا التغيُّر المناخي.

ورشة عمل

وعلى هامش الإجتماع، إنعقدت ورشة عمل رفيعة المستوى تحت عنوان «تعزيز صلابة وإستقرار النظام المالي في عصر

الرقمنة»، حيث ناقشت إنعكاسات السياسة النقدية والإستقرار المالي في ظل نظام مالي متغيّر، وسبل تعزيز الإعتماد على الذكاء الإصطناعي في القطاع المالي، فضلاً عن مناقشة تحدّيات المخاطر السيبرانية.

يُشار إلى أن إجتماعات المجلس تُعقد سنوياً في إحدى الدول العربية، بمشاركة محافظي البنوك المركزية العربية وعدد من الخبراء والمتخصّصين وكبار المسؤولين في الدول العربية، فضلاً عن مشاركة واسعة من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، ويهدف المجلس إلى تدعيم دور البنوك المركزية، وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال العمل المصرفي بين الدول العربية، وتنسيق مواقف الدول العربية في مواجهة المشكلات النقدية الدولية، بما يُحقّق مصالحها المشتركة.

مذكرة تفاهم بين «المركزي المصري» ونظيره التونسي لتعزيز التعاون في المجال المصرفي

معالي المحافظ حسن عبدالله ومعالي المحافظ فتحي زهير النوري يوقعان مذكرة التفاهم

إنطلاقًا من العلاقات المتميّزة والروابط التاريخية بين البلدين، وقّع البنك المركزي المصري ونظيره البنك المركزي التونسي، مذكرة تفاهم في المجال المصرفي، بما يُساهم في تعزيز التعاون بين الجانبين في كافة المجالات ذات الإهتمام المشترك؛ حيث تتضمّن تبادل الخبرات في مجالي الإستقرار المالي والسياسة النقدية.

وقّع المذكرة حسن عبد الله محافظ «المركزي المصري»، وفتحي زهير النوري، محافظ «المركزي التونسي»، وذلك في مقر «المركزي المصري»، في حضور قيادات المصرفين المركزيين.

وقال حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري: إن «مذكرة التفاهم تعكس العلاقة الوطيدة بين البنك المركزي المصري ونظيره التونسي، وتهدف إلى النهوض بالقطاع المصرفي في البلدين، ودعم الإستقرار النقدي والمصرفي بغية تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تبادل الخبرات والتجارب في مجالات العمل المشتركة».

من جانبه، قال فتحي زهير النوري، محافظ البنك المركزي التونسي: إن «هذه الإتفاقية تجسّد عُمق العلاقات التاريخية والأخوية التي تربط بين الشعبين الشقيقين، وهي خطوة جديدة نحو تعزيز الروابط المشتركة بين مؤسساتنا المصرفية، وتعكس التزامنا المشترك بتطوير القطاع المالي في بلدينا».

وتهدف مذكرة التفاهم إلى تبادل التجارب والخبرات من خلال عقد ورش العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات واللقاءات وتبادل الخبرات في المجالات الفنية، وفق إحتياجات الجانبين، ولا سيما في ما يتعلق بالإستقرار المالي، والتطورات الرقابية، وسياسة سعر الصرف، والموارد البشرية، كذلك أنظمة التسويات، وأنظمة وخدمات الدفع، والشمول المالي وإدارة النقد والسيولة، والبحوث والنشر والإحصاء، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والرقابة والإشراف على الجهات الخاضعة للمصرفين المركزيين، والسياسات والعمليات النقدية، والرقمنة وتحديث نظم المعلومات، بالإضافة إلى الأمن السيبراني وإدارة العمليات المصرفية للحكومة والمؤسسات العامة.

ويُعد توقيع مذكرة التفاهم خطوة إيجابية لدعم أواصر التعاون المشترك بين البلدين، لا سيما في مجال التطوير المصرفي وخصوصاً في ظل المستجدات والمتطلبات الرقابية الدولية ورقمنة العمليات المصرفية، وذلك في ضوء تسارع وتيرة استخدام التكنولوجيا في مجالات العمل ذات الصلة.

ورشة عمل لإتحاد المصارف العربية حول التطبيقات العملية للإصلاحات النهائية لمقرّرات بازل III: الطريق إلى بازل IV

نظم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع إتحاد المصارف الليبية، وبرعاية مصرف الجمهورية في العاصمة الليبية طرابلس، ورشة عمل حول التطبيقات العملية للإصلاحات النهائية لمقرّرات بازلIII : الطريق إلى بازلIV ، والتي إستمرت خمسة أيام (ما بين 22 أيلول/ سبتمبر و26 منه 2024).

وقد هدفت الورشة إلى التركيز على فهم أشمل للمخاطر المصرفية وتحسين أساليب إدارة تلك المخاطر ومناقشة التعديلات النهائية لمقرّرات لجنة بازل، وطرح آليات التطبيق العملي لها، وبمشاركة 38 مشاركاً من المصارف الليبية. وقد إفتتح أعمال الورشة هاني علي عبدالله المدير الإقليمي لإتحاد المصارف العربية في مصر وليبيا، والدكتور حسين الزروق المدير العام لإتحاد المصارف الليبية، والدكتورة آمال ودان، مديرة إدارة تنمية الموارد البشرية، مصرف الجمهورية، والدكتور أحمد فؤاد خليل، مدير عام بنك مصر، محاضر ورشة العمل.

تكليف ميلاد فرج الساحلي بمهام مدير التدريب والدراسات المصرفية والمالية في «المركزي الليبي»

أعلن محافظ مصرف ليبيا المركزي، عبد الفتاح الصغير غفار، عن تكليف ميلاد فرج الساحلي بتولي مهام مدير معهد التدريب والدراسات المصرفية والمالية، بصفة موقتة، في «المركزي الليبي».

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East - 2015,2016,2017,2018,2020,2021,2022 and 2023 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 51 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for many years, and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI), in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR

19888
www.banquemisr.com

لبنان على القائمة الرمادية من قبل مجموعة العمل الدولية FATF

بعد سنوات من التحذيرات والتوصيات الدولية، تحوّل هاجس دخول «اللائحة الرمادية لغسل الأموال» إلى واقع في لبنان، فقد أدرجت مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) لبنان رسمياً على قائمتها الرمادية في ختام اجتماعاتها الأخيرة في باريس. ويأتي هذا الإدراج في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعانيها البلد، وليسلط الضوء على رهان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البلاد، وسط تساؤلات على كلفته المحتملة وتداعياته على إقتصاد البلاد.

وفي هذا السياق، يلفت الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح بعد المؤتمر الذي عقده الإتحاد في البنك الإحتياطي الفدرالي الأميركي في نيويورك، بمشاركة وزارة الخزانة الأميركية ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (مينافاتف)، إلى أن إدراج لبنان على اللائحة الرمادية «قد يكون فرصة جيدة للضغط وبدء العمل الفعلي والجدّي للحكومة اللبنانية للقيام بالإصلاحات المصرفية والإقتصادية المطلوبة، رغم التحدّيات الكبيرة التي تواجه هذه الحكومة حالياً جرّاء العدوان الغاشم على لبنان»، مؤكداً أنه «بناء على جهود كبيرة قام بها مصرف لبنان المركزي، فإن معظم المصارف الأميركية المراسلة ستُبقي التعامل مع المصارف اللبنانية، لكن يوجد تحدّ حقيقي بإستمرار وإبقاء التعامل مع المصارف الأوروبية».

وتقود مجموعة العمل المالي التحركات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتشار الأسلحة، إذ تُقيّم تحركات الدول لمواجهة إستعمال الأموال في أنشطة غير مشروعة وجرائم بينها الإرهاب.

لا شك في أن تداعيات تصنيف لبنان على اللائحة الرمادية سيئة جداً، لأنه سيؤثر على التحويلات الخارجية إليه، فتصبح بكلفة أعلى، وبتدقيق أكبر من قبل المصارف المراسلة، وهذا سيطاول تحويلات المغتربين الى ذويهم، فضلاً عن أن هذا التصنيف سيُقلّل من دخول العملة الصعبة إليه، فمصرف لبنان المعني الأول بهذا التصنيف يفيد أنه قام بالخطوات التي عليه القيام بها، وأجبر المصارف على القيام بها، وأن المشكلة هي عند القضاء اللبناني ومجلس النواب، لأن التقييم الدولي أي مجموعة «فاتف» تقيّم القوانين التي تحقق هذه الأهداف ومدى كفايتها، وهل هناك تطبيق جيد لها.

في المقابل هناك خبراء يلفتون إلى أن المشكلة الأساسية التي تحول دون تقلّص إقتصاد الكاش، هو إستمرار الأزمة المالية والمصرفية دون حل منذ 5 سنوات، وهذه مسؤولية مصرف لبنان والحكومة والمجلس النيابي والمصارف على حد سواء.

إذاً، تخفيض تصنيف لبنان ودخوله المنطقة الرمادية، يعني المزيد من العزلة المالية والمصرفية وتضييق الخناق على المعاملات المالية والمصرفية التي تتم خصوصاً مع المصارف المراسلة، وقد كان من المفترض أن يسلك لبنان في أيار/ مايو 2024 مسار إدراجه في اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي الدولية «فاتف»، التي أنشأتها مجموعة السبع (G7) لتحديد البلدان المتورّطة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إثر إنتهاء فترة التأجيل التي حصل عليها لبنان في العام 2023.

لكن الحاكم بالإنابة د. منصوري، إستطاع تأجيل إدراج لبنان على اللائحة الرمادية، وعدم طرح ملف لبنان في الإجتماع الذي عقد في 19 أيار/ مايو 2024. وقد جاء هذا التأجيل كفرصة أخيرة للبنان ولكنها ليست مفتوحة، وذلك ضمن مدّة زمنية تنتهي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، حيث حدّدت خلالها المجموعة، جملة من التدابير الواجب إتخاذها لتجنُّب الإدراج منها:

تخفيف حجم الإقتصاد النقدي الذي يُمكن من خلاله تسريب عمليات تبييض الأموال، وخصوصاً أن حجم هذا الإقتصاد النقدي قد تجاوز الـ50%، والتشدُّد في إصدار الأحكام القضائية، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي والنظام المالي، وإعادة تشجيع إستعمال وسائل الدفع الإلكترونية، وتخفيف إستعمال الدفع النقدي (الكاش) في السوق اللبنانية، وذلك بالتوافق مع المعايير الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وإتخاذ سياسات وإجراءات للحدّ من مخاطر الجرائم الأكثر خطورة، ومنها الفساد، والإتجار بالمخدرات.

بحسب الخبراء، فإن عملية الخروج من القائمة السوداء أو الرمادية ليست مستحيلة، بل تتطلّب الكثير من العمل وفق تقرير نشره White & Case في العام 2023، بعنوان «الأثر الإقتصادي للإدراج ضمن القائمة الرمادية في مجموعة العمل المالي»، إذ يجب على أيّ بلد أن يقوم بعملية تصحيحية واسعة النطاق للتعامل مع المشاكل، التي حدّدتها مجموعة العمل المالي في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، بما في ذلك من منظور قانوني. ويُمكن أن تسعى البلدان المدرجة في هاتين اللائحتين الحصول على دعم من مستشارين خارجيين، في ما يتعلق بعملية الإصلاح الخاصة بها لإزالتها من القائمة الرمادية عادة عن طريق طلب ترسله وزارة المالية.بناء على كل ما تقدم، السؤال الذي يُمكن طرحه هنا، ما هي التداعيات القانونية والإقتصادية والمالية لتصنيف لبنان على اللائحة الرمادية؟ ومَن يتحمّل المسؤولية الأكبر عن هذا الوضع؟ القضاء أو مصرف لبنان أو الحكومة أو مجلس النواب؟

مصرف لبنان المسؤول الاساسي!

يشرح المحامي باسكال فؤاد ضاهر لمجلة «إتحاد المصارف العربية»، أن «مجموعة العمل المالي (FATF) قد تأسّست في العام 1989 من قبل مجموعة الدول السبع، لدراسة وتطوير التدابير لمكافحة غسيل الأموال. وقد ضمّت في الأصل دول مجموعة الدول السبع والمفوضية الأوروبية وثماني دول أخرى. وتحدد هذه المجموعة الدول الضعيفة في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ضمن وثيقتين عامتين تصدران ثلاث مرات في السنة، ولا يُشكل هذا الإدراج عقاباً بمقدار ما هو تحفيز موجّه لهذه الدول بغية العمل الجاد والدؤوب للخروج من هذه القائمة، وقد عرضت على سبيل المثال «فاتف» 133 ولاية قضائية. وحددت 108 منها كبلد ضعيف. ومن بين هذه البلدان، أجرت 84 منها التطبيقات للإصلاحات اللازمة لمعالجة الخلل لديها، ونقاط ضعفها في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم بعد إعادة التقييم من المنظمة والتثبت من فعّالية الإجراءات، رفعها من القائمة».

يضيف ضاهر: «تُعتبر التوصيات التي تصدر عنFATF بمثابة منهجية عمل، وهي تتصل بالإجراءات المالية، وتشكل بطبيعتها إطاراً شاملاً للتدابير الرامية إلى مساعدة البلدان المعنية على التصدّي للتدفقات المالية غير المشروعة، والتي تغذي الجرائم والإرهاب، ومعاقبة المسؤولين عن هذا النشاط غير القانوني. وتنقسم تلك التوصيات إلى 40 توصية، وقد تطوّرت بتطور الأساليب الإحتيالية المتبعة، وكان آخر تحديث لها من قبل المجموعة في شباط/ فبراير 2023. وهي تنقسم إلى سبعة فروع، وكل فرع إلى عدد من الأقسام، ويُمكن تلخيصها بالآتي: سياسات تنسيق مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وغسل الأموال ومصادرتها، وتمويل الإرهاب وتمويل إنتشار التسلح، وتدابير وقائية، والشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الأشخاص الإعتباريين، وصلاحيات ومسؤوليات السلطات المختصة والتدابير المؤسسية الأخرى والتعاون الدولي».

القائمة الرمادية باب لتنفيذ اجراءات جدية

ويؤكد ضاهر أنه «يقتضي التأكيد أنه وفق نظام FATF ، بأن القائمة الرمادية تعني أن البلدان المصنّفة في متنها، يجب أن

تعمل بنشاط مع مجموعة العمل المالي، لمعالجة أوجه القصور الإستراتيجية في أنظمتها لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل إنتشار الأسلحة، وأنه عندما تضع «فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية» ولاية قضائية (في بلد ما) تحت المراقبة المرتفعة والمتزايدة، فهذا يعني أن الدولة قد إلتزمت أنها ستعمل على حل أوجه القصور الإستراتيجية المحددة وبسرعة، وضمن أطر زمنية متفق عليها. كما وأنها تخضع لمزيد من المراقبة، وإلاّ فإن القائمة السوداء ستكون بالإنتظار»، لافتاً إلى أن «وضع إسم لبنان على لائحة الدول غير المتعاونة هذه، سيؤثر سلباً على عمليات إدخال وإخراج الأموال من لبنان وإليه، أي على تدفق الإستثمارات الأجنبية، لا سيما وأن رأس المال الدولي لا يستكين إلاّ لدولة القانون، وإعاقة العمليات المالية مع دول العالم وتعريض سمعته دولياً، والحدّ من علاقاته الدولية في شتى الشؤون المالية وغير المالية، كالثقافية والإجتماعية والسياحية وغيرها، إضافة إلى فرض قيود متزايدة على التحويلات المصرفية، مما سؤدي إلى رفع تكلفة الرقابة، وبالتالي سيرفع من هذه التكاليف التي في المحصّلة، ستلقى على كاهل الشعب الذي يعاني سلفاً إرتفاعاً غير موزون في تكاليف المعيشة جرّاء إعتماد الدولرة الكلية بإستثناء كل ما يتصل في حقوقه».

الإرتكابات القانونية أوصلتنا إلى القائمة الرمادية

ويشدّد ضاهر على أنه «من الناحية العملية، وخلافاً لكل ما يساق في الجمهورية اللبنانية من محاولات لرمي التهم من كل طرف مؤسساتي على الآخر، بهدف التملّص من المسؤولية، إلاّ أنّ الأسباب الكامنة وراء إحتمال هذا التصنيف مردّه إلى تضافر عددٍ من الإرتكابات القانونية يمكن تلخيصها علمياً بالآتي:

– ضرب الثقة الإئتمانية الممنهج، والمساق من قبل السلطة الحاكمة بتعاضد وثيق مع السلطة المصرفية بسبب إشكالية تضارب المصالح conflict of interest ، والمسؤولية الأولى هنا تقع على عاتق المصرف المركزي، لا سيّما وأنّ كتلة التعاميم غير المشروعة التي أصدرها منذ بداية العام 2020 المتناقضة مع الدستور اللبناني كما والقوانين الناظمة لا سيما قانون النقد والتسليف، الذي جاء في أسبابه الموجبة أنّ إسترداد المودع لوديعته المنصوص عليها في المادة (307) تجارة «يكون تماماً كإستردادها من صندوقه الخاص»، وورد فيها تحت عنوان «القواعد الأساسية لتسيير العمل المصرفي السليم» «تشكّل الودائع أساس مورد كلّ مصرف، بيد أنّ بقاءها ونموّها لدى المصرف هما جوهرياً قضية ثقة، ثقة المودعين المرتكزة على اليقين من أنّ أموالهم في المصرف هي في مأمن كما هي في صندوقهم(as good as cash)، لأن في وسعهم التصرّف بها في كلّ حين أو في المهل المتّفق عليها، وهذا هو التعهّد عينه الذي يرتبط به المصرف تجاههم بموجب عقد الإيداع».

يضيف ضاهر: «هذا الموجب يطرح على المصرف مسألة السيولة، التي تعني أن يتمكن من جعل موجوداته جاهزة سريعاً ومن دون خسارة. كذلك قانون الموجبات والعقود وقانون التجارة، قد رمت هذه التعاميم إلى تحوير الأصول وإطفاء المخالفات القانونية المرتكبة من حسابات غير المسؤولين عن الأزمة المفتعلة وأعني تحديداً المودعين، ما قد أدى إلى تعظيم أرباح القلّة المرتكِبة من حساب كلّ الشعب؛ هذه الإجراءات أدّت في طبيعتها إلى خلق أزمة ثقة بين المودع والشعب اللبناني من جهة، ومع النظام والقطاع المصرفي برمّته من جهةٍ أخرى».

ويتابع ضاهر: «للتوضيح أكثر، نشير إلى أنّ كتلة هذه التعاميم، قد شكّلت بمجموعها وبطبيعتها تجاوزاً لحدّ السلطة، كما وأحدثت في خطورتها الواقعية والقانونية تحويراً لطبيعة الإقتصاد اللبناني وإستقراره المالي من نظام ليبرالي إلى نظام شمولي، لا سيما وأنّها أسّست لتعدّد أسعار الصرف، وبذلك عمّقت التضخّم وهتكت الأحكام القانونيّة كافّة، لا سيّما المادتين (9) و(10) من المرسوم الإشتراعي الرقم 120 لعام 1983.

ضاهر:
ضرب الثقة الإئتمانية الممنهج والمُساق
من قبل السلطة أوصلنا الى القائمة الرمادية

كما فرضت كابيتال كونترول غير منظّم ومتناقض مع الأسس القانونية لهذا المفهوم بشكل جذري وكليّ وسمحت للمحظيّين بتهريب أموالهم على حساب الأكثرية. كما فرضت من دون أي وجه حقّ «هيركات» ثقيل جداً على أموال المودعين، ممّا أدّى إلى هدر ملكيّتهم المحميّة والمصانة بموجب المادة (15) من الدستور اللبناني، فضلاً عن مناقضتها الأحكام القانونية الناظمة الواردة في قوانين النقد والتسليف والموجبات والعقود وقانون التجارة. كما وعدّلت مفهوم عملة الدولار بخلقها عملة يتيمة غير قانونية تدعى «اللولار» ممّا أدّى إلى ضرب عامل الثقة الإئتمانية وحقوق المودعين كافة.

وشكّلت بطبيعتها هندسةً ماليةً سعت إلى وأد المحاسبة وتعزيز حكم الفساد بتشريعها خطّة الظلّ الرامية إلى إقفال العجز من الودائع المصرفية، كما وتدخّلت، رغم أنّها من الغير، بتعديل العقود الموقّعة بين المصرف والمودع التي تبقى محصورة بينهما ولا يجوز المس بها إلاّ من طرفيها أصحاب الولاية (أي المودع والمصرف المتعاقد معه) طالما أنّ عقدهما منضوٍ تحت أحكام النظام العام وفق الأحكام القانونية ذات الصلة، ومن خلفهما المجلس النيابي، إلاّ أنّه وحتى هذا الأخير لا يعود له تقرير تعديل عملة العقد و/ أو خرق حقّ الملكية الثابتة بالأحكام القانونية التي صانت الودائع».

أدلة ووقائع

ويشدّد ضاهر على أن «ما يثبت خطورة هذه القرارات على الثقة الإئتمانية، إلزام المودعين سحب دولاراتهم من دون وجه حق على سعر صرف وهمي، وأقلّ من قيمته الحقيقية وبغير عملة العقد، وشكّلت وسيلة للتربح والمرابحة غير القانونية على حساب أصحاب الحقوق من المودعين والشعب برمته، وإلزام المصارف أن تعتمد ميزانيّتين، إحداها مخصّصة لدولارات المودعين المسماة قديمة، وثانية لما يسمّى فريش، وإقدام المصارف على تثبيت سياسة تحميل المودعين المخالفات القانونية التي جرت وتجري بما يعرف بخطّة الظل، وضرب الثقة الإئتمانية في القطاع المصرفي، ممّا عزّز الإحجام عن التعاطي مع القطاع المصرفي وتعظيم الإقتصاد النقدي، مما إنعكس سلباً على النظام المالي العام في الدولة اللبنانية سواء على صعيد التعاطي الداخلي أو الخارجي. ونذكّر هنا بواقعة قطع مصارف مراسلة علاقاتها مع القطاع المصرفي اللبناني، وهذا ما هو ثابت من كتاب حاكم مصرف لبنان الرقم 365/1 تاريخ 2021/3/31 الموجّه منه إلى المدعي العام التمييزي، والذي أشار فيه إلى: «وجود مصارف مُراسلة قد أقفلت حسابات مصرف لبنان لديها، وهي:

ويلز فارجو Wells Fargo الأميركي، وإتش إس بي س HSBC البريطاني، ودانسكي Danske الدانمركي، و سي أي بي أس – CIBSالكندي».

تحذيرات صندوق النقد الدولي

ويلفت ضاهر الى أن «بيانات صندوق النقد الدولي كافّة لا سيما منها الصادر عن بيان خبراء الصندوق، في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2023، 2023/3/23، الذي أعاد التأكيد على ضرورة منع تعدّد أسعار الصرف، وطلب من المركزي العودة إلى الطبيعة التقليدية لعمله والكفّ عن تخطّي حدود مهامه، وقد أورد حرفياً: «التضخّم أصبح في حدود ثلاث خانات، مدفوعاً بالإنخفاض الحادّ في قيمة الليرة اللبنانية، مما يعكس عدم الثقة في النظام المالي اللبناني، والزيادات الكبيرة في المعروض النقدي، والآثار المتشابكة لتعاميم مصرف لبنان التي تفسح المجال أمام أسعار الصرف المتعددة والمراجحة بغرض المضاربة». علماً أيضاً أنّ هذا البيان قد وصف تصرّف الحكومة اللبنانية بـ «اللا فعل»، وهذا الوصف يستعمله صندوق النقد الدولي للمرة الأولى في تاريخ بياناته وأورد: «تتسبّب (الحكومة) هذه الحالة من اللا فعل في الإضرار بشريحة السكان منخفضة الدخل إلى متوسطة الدخل أكثر من سواها وتؤدّي إلى إضعاف إمكانات لبنان الإقتصادية على المدى الطويل».

يضيف ضاهر: «علماً أنّ صندوق النقد الدولي قد أشار إلى مساوئ هذه التعاميم في العديد من بياناته، نذكر منها ما أورده عن سلبيات عمليات الهندسات المالية، في بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2018، 2018/2/12، المنشور على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي، حيث قال إنّ هذه العمليات: «قد خلقت مجموعة مختلفة من المخاطر على الإستقرار المالي عن طريق تعريض البنوك لمخاطر سيادية كبيرة وتفاوتات في آجال الإستحقاق».

ويتابع ضاهر: «ثم تتابعت التعاميم بصدور التعميم الرقم 165 والذي توّج المخالفات حين شرّع من دون نصّ التفرقة بين الدولار الفريش والدولار الموجود في حساب المودعين وسمح بعودة الأموال التي أُخرجت بتواطؤ مع النظام ووصفها بفريش، أي محرّرة من أي قيد وأنشأ منطقة مصرفية حرة ومحرّرة لدى المصارف الخاصّة بأصحاب الودائع الجديدة بالعملات الأجنبية ورمى إلى إستقطاب تلك الأموال التي حوّلت من الخارج و/ أو تم تلقّيها أوراقا Banknotes بالعملات الأجنبية في السوق المحلية بعد تاريخ 2019/11/17»، لافتاً إلى أن «هذا الأمر غير ممكن بقرار إداري ولا حتى بقرار من مجلس الوزراء، بل يتطلّب قانوناً خاصاً على غرار القانون المنفّذ بالمرسوم الرقم 75/9976/، كما والمنفّذ بالمرسوم الرقم 1974/29 تاريخ 1974/5/29 والذي أنشأ «منطقة مصرفية حرة» خاصّة بودائع غير المقيمين بالعملات الأجنبية، وأُعفيت بمقتضاه المصارف من تكوين الإحتياطي الإلزامي على هذه الودائع، وقضى كلياً على فكرة إعادة تكوين ودائع ما قبل تاريخ محدّد بالعملات الأجنبية، ومما يثبت فشل هذا التعميم أنّ تطبيقه قد أدّى إلى

تعاظم الإقتصاد النقدي بخلاف الهدف الظاهري المحكي عنه من قبل بيانات المصرف المركزي».

ويرى ضاهر أن «خطورة هذا التعميم تكمن في مكانه الدولي، لأنه أوجد غرفة مقاصة داخلية في مصرف لبنان بغير العملة اللبنانية وتحديداً بالدولار، خالقاً نوعاً من المنطقة المصرفية الحرة، مما يشكل مخالفة لأحكام المادة 80 من قانون النقد والتسليف، التي لا تتحدث عن أي تكليف لمصرف لبنان بالمقاصة بغير الليرة اللبنانية، ويشكل مخالفة أيضاً لأحكام الإمتياز الممنوح لمصرف لبنان بموجب المادة 10 والمتصل حصراً بالنقد الوطني، أي بالليرة اللبنانية، ولا يتعدى ذلك إلى الدولار الذي لا يطبعه المصرف المركزي»، مشدداً على أن «الإشكالية هنا بأن هذه المقاصة الداخلية وفق ما أقرّها التعميم، تكون قد خرجت عن رقابة المصارف المراسلة، التي يعود لها أن تدقق بأن التعامل الحاصل يقع ضمن الأصول التي تفرضها وزارة الخزانة الأميركية، وهذا كان موضوع دراسة لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى نُشرت بتاريخ 22 حزيران من العام 2023 تحت عنوان «عصابات الكاش». وقد وصفت الدراسة التعميم بأنه يشكل «جهداً مشبوهاً من مصرف لبنان للتحكم بالإقتصاد النقدي»، وأضافت أنه «سيسهل واقع تبييض الاموال لا سيما أنه فتح مجالاً للمقاصة الداخلية بعيدة عن أعين المصارف المراسلة ومن دون رقابتها، ومن خلال مقاصة محلية من دون المرور بالنظام الأميركي عبر المصارف المراسلة، أي من دون رقابة خارجية على حركة الأموال بالعملات الأجنبية وشرعيتها، مما يسهل حركة تبييض أموال الفساد وعائدات الجريمة المنظمة وغيرها، وتالياً بات من الممكن وفق هذه الدراسة إخفاء تبييض الاموال والمعاملات المشبوهة بسهولة أكبر عن طريق هذه التسوية المحلية».

ويوضح ضاهر أنّه «وبخلاف كل ما يشاع عن حاجة الجمهورية إلى قوانين إصلاحية، فإن رأينا أنّنا لسنا بحاجة لأي قانون جديد يرمي إلى تمويه الإرتكابات الحاصلة بل إلى تطبيق القوانين الموجودة، لا سيما وأنّ الفكر المالي لم يبتدع وسيلة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي سوى التمويل الذاتي، ووضع اليد، والدمج والإندماج وجميع هذه القوانين موجودة في كتلة المشروعية اللبنانية، ولكنّ الحيد عن تطبيقها هو معيار هذه السلطة، لأنّ ذلك يتمّ بهدف إكمال خطّة الظل التي من نتائجها ضرب الثقة الإئتمانية وهذا جرم خيانة عظمى يرمي إلى إقفال آخر فلس منهوب بالفساد من جيوب غير المرتكبين».

يضيف ضاهر: «الفساد الممنهج والمستشري في الجمهورية اللبنانية، وما أدلّ عليها سوى عدد من التقارير الدولية لا سيما منها التقرير الخاص للأمم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، أوليفييه دي شوتر، المنشور بتاريخ 2022/5/11، مما يشكّل عائقاً يمنع من تطبيق القوانين المرعية الإجراء ويؤدي إلى تعاظم الإقتصاد النقدي الذي يشكّل بطبيعته حقلاً خصباً لجرائم تبييض الأموال».

ويختم ضاهر: «إن عدم إنتظام الملاحقات القانونية وإعلاء صوت القانون، وهنا من المفيد الإشارة إلى أنّ ضبط كلّ ما يتصل بجرائم تبييض الأموال، يقع على عاتق هيئة التحقيق الخاصة المنشأة في المادة 6 من القانون الرقم 44 لعام 2015، لا سيّما هنا وأنّ حجم الإقتصاد في الجمهورية اللبنانية قد تقلّص من حوالي 56 مليار دولار إلى حوالي 20 ملياراً والإقتصاد النقدي بلغ حوالي 10 مليارات دولار أي نصف حجم الإقتصاد برمّته، مما فتح العين الدولية أكثر وأكثر على ضرورة محاربة هذا التدهور المالي والمصرفي الحاصل، ومع التأكيد بأنّ الحل ممكنٌ تأمينه ضمن فترة وجيزة».

لبنان لديه تشريعات كافية لمكافحة الاقتصاد النقدي

د. سرُّوع:
المطلوب إصلاح شفاف وقابل للقياس كمّاً ونوعاً

في الميزان الاقتصادي يجزم الخبير المصرفي والمالي الدكتور جو سرُّوع «أن لبنان أبدى حرصه الشديد تشريعياً ومصرفياً، على الإمتثال للقوانين العالمية المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، عندما أقر المجلس النيابي في حينه أربعة قوانين أساسية تتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتجفيف مصادر تمويله إضافة إلى تبادل المعلومات في هذا الخصوص».

يضيف د. سرُّوع: «على الصعيد العملي، أنشأ مصرف لبنان هيئة مكافحة تبييض الاموال والتي سجلت أداء جيداً، وأحالت العديد من الملفات المخالفة الى القضاء، كما إستثمر القطاع المصرفي في

إنشاء وتطوير أقسام الامتثال المجهزة تقنياً وعملانياً وإدارياً، مما أبقاه على تماس مع المصارف المراسلة، وهذا يعني التأكيد إلى حد كبير في إلتزام وحرص المصارف على الإمتثال للقوانين الدولية»، لافتاً إلى أن «هذه العلاقة الايجابية بين مجموعة العمل المالي ولبنان عموماً، والقطاع المصرفي خصوصاً أصابها تآكل الثقة، بعد مراجعة «فاتف» لفعالية لبنان ومدى إلتزامه المطلوب الذي يجنّب وضعه على اللائحة الرمادية، وفي آخر مراجعتين لم يتم إدراجه فأخذت المجموعة في الإعتبار وضعه الإستثنائي».

ويوضح د. سرُّوع أن «فاتف» تطالب بالتبنّي وتنفيذ إعادة هيكلة جدية للمصارف، كذلك التعامل الجدي والقانوني والعملاني لكبح النمو المتصاعد والعمودي للإقتصاد النقدي، في سبيل تجفيفه والتي تدل بعض الإحصاءات أن حجمه بين 40% و45% من الإقتصاد الوطني»، مشدداً على أن «المطلوب أن يكون الإصلاح المستهدف شفافاً وقابلاً للقياس كمّاً ونوعاً، وبالتالي هناك خشية من التنامي المقلق من الإقتصاد النقدي وإنسحابه السلبي على الإقتصاد الوطني، وبالتالي على أهمية إقفال لبنان للقوانين الدولية القائمة في هذا الخصوص في ظل إصلاحات محدودة وخجولة تفتقر إلى الفعّالية الاستراتجية والفعّالية العملانية».

تغيّر دور المصارف!!

ويشرح د. سرُّوع أن «المصارف اللبنانية لم تعد مصارف بالمعنى القانوني ولا بالمحتوى العملاني والعملي، إذ إن الإنهيار الهيكلي للنظام المصرفي في لبنان، قد أفقده صيرورته، كونه منصّة مصرفية شاملة تقبل الودائع والقروض وتلبي حاجات زبائنها وطلباتهم، وتضطلع بدور أساسي في النمو الإقتصادي، وكل هذا بإلتزام أكيد بالقوانين والنظم والسبل التي ترعى إدارة المصارف المالية بكافة مكوناتها وتفاصيلها وسلبياتها»، معتبراً أنه من هذا الواقع «إن علاقة المصارف في لبنان بالمصارف المراسلة، تنحصر في مجملها بتأكيد الإعتمادات المستندية التي

يعرفها المصرف المعني وإعلام المستفيدين من هذه الإعتمادات الإستيفائية، وفي هذا السياق على المصرف في لبنان أن يعرف عميله جيداً، من خلال المعلومات التي يحفظها عنده والتي يتم التحقق منها مباشرة».

يضيف د. سرُّوع: «هنا تقع مسؤولية الإمتثال كاملة على عاتق المصرف المعني، فعليه أن يتأكد أن إسم المستفيد لا يرد على أي لائحة من لوائح مراجعة الإمتثال، ويتم على الأرجح تحقيق لاحق في هذا الخصوص من قبل هيئة مكافحة تبييض الأموال من فترة إلى أخرى، وعلى المصرف أيضاً التدقيق في عدم إدراج المستفيد من الإعتماد المستندي على لوائح مجموعة العمل المالي أو أي لوائح أو مواقع سوداء أخرى»، لافتاً إلى أنه «من هذا المنطلق، ومن الواقع، فإن تمويل الإعتمادات المستندية، والغالبية الساحقة من بقية العمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف، بما في ذلك بطاقات الدفع في الداخل والخارج، تتم بواسطة الفريش كاش والمصدر الأساسي لهذا النقد، كذلك العمليات المصرفية في الوقت الحاضر هو سوق النقد السوداء والتي هي في حد ذاتها منظمة ومحمية.

وهذا برأيي مصدر خطورة مطلقة لمؤسسات الإمتثال في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب».

قزح: تصنيف لبنان على القائمة الرمادية في ظل إقتصاد مدولر مشكلة

يعتبر الخبير المصرفي ميشال قزح أن «مشكلة تصنيف لبنان على القائمة الرمادية، في ظل الإقتصاد المدولر والكاش (بسبب عدم إعادة هيكلة المصارف والسندات السيادية – اليوروبوند وعدم تنفيذ الإصلاحات)، كونها خطوة هي مقدمة لوضعه على القائمة السوداء، في حال لم يتم تنفيذ مجموعة إجراءات مطلوب تنفيذها، على غرار ما حصل مع دولة الإمارات مثلاً، وهذا يعني أننا سنكون أشبه ببلدان متخلفة مثل سوريا والعراق وغيرهما، وبالتالي علينا الإنتظار لمعرفة إذا كان لبنان سيُعطى فرصة أخرى وسيُنفذ الإجراءات المطلوبة منه».

باسمة عطوي

مذكرة تفاهم بين «الثقافة» السعودية و«الأهلي السعودي» لتعزيز العمل المشترك في خدمة الثقافة وتحفيز الإستثمار

في حضور الأمير بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود، وزير الثقافة، وقّع حامد بن محمد فايز، نائب وزير الثقافة، وسعيد بن محمد الغامدي، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي السعودي، مذكرة تفاهم بين وزارة الثقافة و«الأهلي السعودي»؛ لتعزيز التعاون المشترك في خدمة الثقافة السعودية، وتحفيز الإستثمار في القطاع الثقافي.

وتضمّنت مذكرة التفاهم تعاون الجانبين في إثراء المحتوى الثقافي لتجربة زوار المقرات والفروع التابعة للبنك، والتعاون في دعم الإستثمار وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير القطاع الثقافي، إضافةً إلى رعاية وتفعيل الخدمة المجتمعية، وتمكين ريادة الأعمال، وتطوير ودعم المواهب الثقافية.

غرفة قطر تعلن عن إصدار نسخة محدثة من دليلها التجاري والصناعي لعام 2025

أعلنت غرفة قطر عن إصدار نسخة محدثة من الدليل التجاري والصناعي للغرفة للعام 2025. والدليل عبارة عن مطبوعة ورقية تشمل قوائم الشركات التجارية والصناعية المسجلة بالغرفة، وبيانات الإتصال والتواصل الخاصة بها.

ويهدف الدليل إلى تسهيل عملية التواصل مع الشركات، وتوفير بيانات صحيحة عن شركات القطاع الخاص القطري. وسيكون متاحاً لكافة مكونات مجتمع الأعمال، وسيتم توزيعه لاحقاً على منتسبي الغرفة، والجهات المعنية بالدولة.

وأكد علي بوشرباك المنصوري المدير العام المكلف في غرفة قطر، «حرص الغرفة على إصدار نسخة محدّثة من الدليل، والتي تشمل تفاصيل ومعلومات عن الشركات التجارية والصناعية، المسجلة لديها، ما يُسهم في توفير مرجع شامل لكافة التجار والمستثمرين».

بنك الإسكان الأردني يموّل مشروع إمداد تجمعات صناعية بالغاز الطبيعي

الصورة تجمع السادة عمّار الصفدي، والمهندس فؤاد رشاد، ومحمد الطرابيلي وعبد الإله الخطيب

في خطوة هامة نحو دعم القطاع الصناعي في الأردن، وقّع بنك الإسكان إتفاقية مع شركة تنمية للغاز الطبيعي، لتمويل المرحلة الأولى من مشروع إمداد عدد من التجمعات الصناعية بالغاز الطبيعي بالتعاون مع شركة فجر الأردنية المصرية لنقل وتوريد الغاز الطبيعي، والهادفة إلى تغطية جزء من تكلفة تنفيذ البنية التحتية والشبكات الفرعية لنقل وتوصيل وتوزيع الغاز الطبيعي للصناعات.

وقد وقّع الإتفاقية في مقر الإدارة العامة لبنك الإسكان عمّار الصفدي، الرئيس التنفيذي لدى بنك الإسكان، والمهندس فؤاد رشاد، الرئيس التنفيذي لدى شركة فجر الأردنية المصرية، الشركة المؤسسة والمالكة لشركة تنمية للغاز الطبيعي، ومحمد الطرابيلي، الرئيس التنفيذي لشركة تنمية للغاز الطبيعي، في حضور رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان عبد الاله الخطيب، وعدد من ممثلي الجانبين.

وتأتي هذه الإتفاقية ضمن جهود بنك الإسكان لتمكين المؤسسات الصناعية من تقليل تكاليف الطاقة مقارنة بمصادر الوقود التقليدية، بما يُسهم في تخفيض الكلف الإنتاجية ويُعزّز من تنافسية الصناعات الوطنية في السوق المحلية وأسواق التصدير، ويزيد من مقوّمات جذب الإستثمارات الصناعية، بالإضافة إلى توفير المزيد من فرص العمل.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمّار الصفدي: «تعكس هذه الإتفاقية الدور التشاركي الذي يحرص البنك على تأديته لتحقيق التوازن بين الإستدامة وتحفيز النمو الإقتصادي والإجتماعي، من خلال تمكين الإستثمار في مشاريع إستراتيجية تنموية بغية أن تساهم في دعم جهود تنويع مصادر الطاقة وتسهيل وتعزيز الاعتماد عليها في مختلف القطاعات، بالتركيز على القطاع الصناعي كأكبر مستهلك للطاقة».

من جهته، أوضح رئيس شركة فجر الأردنية المصرية، المهندس فؤاد رشاد عن شكره وتقديره لبنك الإسكان السبّاق دائماً إلى دعم مشاريع الطاقة والبنية التحتية، معرباً عن تفاؤله بالإتفاقية التي سوف تساهم بشكل مباشر في التوسع بمشاريع الغاز الطبيعي في المملكة الأردنية الهاشمية وتخفيض الكلف الانتاجية للعملاء الصناعيين إنسجاماً مع رؤية التحديث الإقتصادي للمملكة.

ورأى الرئيس التنفيذي لشركة تنمية للغاز الطبيعي، محمد الطرابيلي أن هذا التمويل «يُمثل خطوة رئيسية تجاه تحقيق نقلة نوعية في تزويد الصناعات بالغاز الطبيعي في إطار التعاون الأردني المصري في قطاع الطاقة»، شاكراً بنك الإسكان على دعمه «الذي يُعزّز من قدرتنا على توفير الموارد اللازمة لتمويل تنفيذ بنية تحتية تساهم في تخفيض كلفة الطاقة على القطاع الصناعي».

ويشار إلى أن بنك الإسكان يُعد من أبرز الداعمين للقطاعات الحيوية في المملكة، لا سيما قطاع الطاقة والقطاع الصناعي، من خلال تقديم العديد من البرامج التمويلية للأفراد والمؤسسات، والتي يسعى من خلالها للتشجيع على تبنّي حلول الطاقة المتجدّدة وترشيد إستهلاك الطاقة بما ينسجم مع توجهاته نحو الإستدامة في مختلف المجالات.

تعيين أحمد عيسى طه نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر عضواً في مجلس إدارة «سي آي كابيتال القابضة للإستثمارات المالية»

أعلنت شركة سي آي كابيتال القابضة للإستثمارات المالية، تعيين أحمد عيسى طه، بصفته نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر عضواً في مجلس إدارة الشركة، بدلاً من محمد الإتربي.

وأوضحت الشركة، في بيان للبورصة المصرية، أن تشكيل مجلس الإدارة بعد التعديل، يشمل أحمد عيسى طه عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً عن بنك مصر، ومحمود فتحي عطاالله نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وهشام محمد أشرف جوهر الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب. كما يضم التشكيل، محمد علاء الدين محمد خيرت عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً عن بنك مصر، وأحمد محمد صبحي رمضان عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً عن بنك مصر، وأحمد عمرو إيهاب أحمد خليفة طنطاوي عضو مجلس إدارة مستقل. ولفتت الشركة إلى أن تشكيل المجلس ضم أيضاً نيفين حمدي بدوي الطاهري، رامي أحمد عادل أبو النجا، عمر عبد العزيز مهنا، ودواليا عبد العظيم محمد وهبه أعضاء مجلس إدارة مستقل.

«بوبيان» يُطلق «أكاديمية بوبيان للتكنولوجيا» لتعزيز كفاءة ومهارات خريجي التخصُّصات التقنية

أعلن بنك بوبيان عن إطلاق «أكاديمية بوبيان للتكنولوجيا» بالتعاون مع أكاديمية CODED بهدف بناء وتطوير قدرات جيل من الشباب حديثي التخرج من التخصُّصات التقنية ليكونوا خبراء التكنولوجيا المستقبليين في «بوبيان» والقطاع المصرفي. وقد تم إعداد البرنامج وفق معايير عالمية تُسهم في مواكبة المستجدات لإستكشاف آفاق وسُبل رسم مستقبل تقني أكثر إبتكاراً وتطوراً.

وتبدأ أكاديمية بوبيان للتكنولوجيا في إستقبال مجموعة من خرّيجي التخصصات التقنية الجدد، من مهندسي البرمجة وهندسة الكمبيوتر وغيرها من التخصُّصات المماثلة، وذلك إعتباراً من 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 ولمدة تستمر لـ 20 أسبوعاً، يخضع خلالها الخرّيجون لبرنامج تدريبي إحترافي متكامل يتضمّن التعرُّف على المهارات التقنية الحديثة وأساسيات البرمجة وكيفية وضع منهجيات للابتكارات الرقمية وإستخدام التحوّل الرقمي في مجال العمل المصرفي. وسوف يحظى المشاركون الحاصلون على أفضل أداء وتقييم بفرصة للعمل والانضمام إلى بيئة «بوبيان» العملية فور إنتهاء البرنامج.

من جهة أخرى، أعلن بنك بوبيان عن تحقيقه أرباحاً تشغيلية حتى نهاية سبتمبر/ أيلول 2024 بلغت 91.1 مليون دينار كويتي وتحقيق أرباح صافيةً بلغت 73.5 مليون دينار كويتي بزيادة 20 % عن العام الماضي 2023 وبلغت ربحية السهم 16.1 فلساً. وتضمنت أبرز المؤشرات المالية حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي إرتفاع أصول البنك إلى 9.1 مليارات دينار كويتي بنسبة نمو 11 % مقارنة بالعام الماضي، كما بلغت محفظة التمويل 6.8 مليارات دينار كويتي بنسبة نمو 12 % .

تعيينات جديدة في مصرف عجمان

أعلن مصرف عجمان عن تعيين هند آل علي في منصب نائبة تنفيذية للرئيس، رئيس الموارد البشرية. وتتمتع هند آل علي بخبرة واسعة تمتد لأكثر من 24 عاماً في القطاع المصرفي، مع سجل حافل بالإنجازات في مجال الموارد البشرية الاستراتيجية وإدارة التغيير وتحويل الأعمال والموارد البشرية، ولديها خبرة واسعة في التعامل مع الشركات الناشئة وعمليات الدمج والإستحواذ والطرح العام الأولي، ما يجعلها إضافة مثالية إلى بيئة مصرف عجمان الديناميكية.

وقال مصطفى الخلفاوي، الرئيس التنفيذي لمصرف عجمان: «يسعدنا أن نرحب بهند آل علي رئيسة تنفيذية جديدة للموارد البشرية، إذ ستلعب خبرتها الواسعة ورؤيتها الإستراتيجية في إدارة رأس المال البشري دوراً مفصلياً في دعم نمو مصرف عجمان».

وأضاف الخلفاوي: «ستقود هند عملية تحويل جذري شاملة في مجال الموارد البشرية في مصرف عجمان، مما سيمكننا من بناء ثقافة ديناميكية عالية الأداء، تتوافق مع أهدافنا التجارية طويلة الأجل، وتضمن موقعنا في طليعة القطاع المصرفي».

وقدمت هند آل علي، في منصبها السابق كرئيس تنفيذي للموارد البشرية في مجموعة «نتورك إنترناشيونال»، مساهمات جوهرية في إدارة وظيفة الموارد البشرية بشكل عام، حيث قادت مبادرات رئيسية في مجال التعويضات والمزايا وإستراتيجيات الموارد البشرية، خصوصاً خلال مراحل التوسع والإستحواذ الكبيرة التي شهدتها الشركة.

موديز تثبّت تصنيف البنك التجاري

أكدت وكالة «موديز» للتصنيف العالمي، تصنيف الودائع قصيرة الأجل وطويلة الأجل للبنك التجاري ، الرائد في مجال الخدمات المصرفية الرقمية المبتكرة في قطر، عند درجة A3/Prime-2 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وبحسب التقرير الصادر من «موديز»، يعكس تصنيف البنك التجاري توقعات الوكالة، بأن تبقى رسملة البنك وسيولته ثابتة في ظل الضغوط المستمرة على جودة الأصول، والمخاطر السلبية الناجمة عن تركيزات الميزانية العمومية للبنك، والإعتماد الكبير على السوق والتمويل الخارجي.

ويأتي هذا التصنيف نتيجة القوة التي يتمتع بها البنك والناجمة عن نسبة الربحية العالية والكفاءة القوية، والإحتياطيات المعتدلة لرأس المال، والتي تتجاوز المتطلبات التنظيمية، ومعدّل السيولة الجيد، بالإضافة إلى الإحتمال الكبير لحصول البنك على الدعم من الحكومة القطرية عند الحاجة.

سلطة النقد: المشتريات من المحروقات بإستخدام وسائل الدفع الإلكتروني متاحة من دون عمولات

أبدت سلطة النقد الفلسطينية إستياءها من قيام بعض أصحاب محطات المحروقات بالإعلان عن إغلاق المحطات أمام الجمهور بحجة توقف البنوك عن إستقبال الشيكل، مؤكدة أن البنوك تقبل الإيداعات النقدية من جانب أصحاب محطات المحروقات بما يتواءم مع مشترياتهم من خلال هيئة البترول.

وأوضحت سلطة النقد أنها وفّرت أدوات دفع إلكتروني حديثة ومن دون أي رسوم أو عمولات في محطات الوقود بإستخدام نقاط البيع الإلكتروني ونظام الدفع الفوري.

ولفتت السلطة إلى أن ظاهرة التعامل النقدي أصبحت ترهق الإقتصاد الوطني، مشدّدة على أن الحلول حيال شحن الشيكل هي في أيدي الجانب الإسرائيلي، ونعمل مع المؤسسات الدولية للتخفيف من آثارها.

البنك الأهلي السعودي يسلّم 184 وحدة سكنية ضمن برنامج الأهلي للإسكان التنموي

برعاية وزير البلديات والإسكان ماجد الحقيل، وتزامناً مع يوم الإسكان العربي، إحتفل البنك الأهلي السعودي من خلال برامجه للمسؤولية المجتمعية بتسليم الدفعة الثالثة والأخيرة من المرحلة الثانية من الوحدات السكنية لـ184 أسرة من الأسر الأشد حاجة للمسكن، وذلك في أضخم مبادرة للإسكان التنموي التي يشهدها القطاع الخاص، حيث يعدّ «الأهلي السعودي» أول بنك يتبنى هذا المشروع الخيري، الذي شمل تسليم 914 وحدة سكنية مُكتملة البناء خلال المرحلتين الأولى والثانية في مختلف أنحاء المملكة.

كما عرض الحفل جهود البنك في تمكين المنظمات غير الربحية في قطاع الإسكان، بالشراكة مع مؤسسة الملك خالد الخيرية.

وشارك في الحفل، وزير البلديات والإسكان ماجد الحقيل، والأميرة نوف بنت محمد آل سعود، الرئيسة التنفيذية لمؤسسة الملك خالد الخيرية، ورئيس مجلس إدارة البنك الأهلي السعودي سعيد الغامدي، والرئيس التنفيذي للبنك طارق السدحان.

وثمّن وزير البلديات والإسكان ماجد الحقيل هذه الشراكة الإستثنائية بين القطاعين العام والخاص، التي أسهمت في تمكين الأسر من تملك المسكن الملائم، إمتداداً للشراكة الإستراتيجية نحو تحقيق التكامل والتعاون بين مختلف الجهات، ما يُعزّز جودة الحياة والإرتقاء بتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين لتوفير المسكن الملائم للأسر السعودية، إنفاذاً لتوجيهات قيادتنا الرشيدة.

من جهته، أعرب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي السعودي سعد الغامدي عن فخره بالمنجزات التي تم تحقيقها، بالشراكة مع وزارة البلديات والإسكان من خلال برنامج البنك الأهلي السعودي للإسكان التنموي، الذي يأتي إنطلاقاً من الإهتمام الكبير الذي يوليه البنك للمبادرات المجتمعية التنموية الهادفة، مؤكداً

الإستمرار بهذه الشراكة النوعية لترسيخ هذا العمل كنموذج تنموي مستدام لتوفير الحياة الكريمة للمواطنين، ودعماً للجهود الحكومية وإنسجاماً مع مستهدفات «رؤية المملكة 2030».

كما شهد حفل البنك للإسكان التنموي الإشادة بالجهود المبذولة ببرنامج بناء القدرات، التي أسهمت في رفع كفاءة منظمات القطاع غير الربحي في مجال الإسكان، بالشراكة الإستراتيجية مع مؤسسة الملك خالد الخيرية، وذلك بهدف تمكين تلك المنظمات من العمل المؤسسي والإحترافي من أجل دعم وتطوير قطاع الإسكان بمكوناته المختلفة، ليجسد بذلك صورة التكامل بين مختلف القطاعات؛ العام والخاص وغير الربحي، ما يُسهم في تحقيق مستهدفات المملكة.

يُشار إلى أنه سيتم إطلاق المرحلة الثالثة لبرنامج البنك للإسكان التنموي بدءاً من العام 2025 حتى العام 2027 على مدار 3 سنوات، التي ستشمل توزيع ما يزيد عن 500 وحدة سكنية جاهزة للسكن الفوري للأسر المستفيدة في مناطق ومدن مختلفة في المملكة.

16990

www.bdc.com.eg

فرص بلا حدود

بنك القاهرة
Banque du Caire

إرتفاع أرباح بنك الدوحة وتراجع أرباح المجموعة للرعاية الطبية في النصف الأول من العام 2024

زادت الأرباح الصافية لبنك الدوحة (شركة مساهمة عامة قطرية)، بنسبة 10.3 % في النصف الأول من العام 2024 لتبلغ 432.330 مليون ريال، مقابل 392.047 مليون ريال في الفترة ذاتها من العام الماضي (2023).

وأظهرت بيانات صادرة عن البنك، إرتفاعاً في ربحية السهم لتبلغ 0.14 ريال في الفترة المنتهية في 30 يونيو/ حزيران 2024، مقابل ربحية للسهم بلغت 0.13 ريال قطري للفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

وفي هذا السياق، أوضح الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني رئيس مجلس إدارة بنك الدوحة، «أن إجمالي الموجودات زاد من 93 مليار ريال قطري في النصف الأول من العام 2023، إلى 105.9 مليار ريال في النصف الأول من العام الجاري (2024)، أي بنمو قدره 12.8 مليار ريال وبنسبة 13.8 %، كما وصل صافي القروض والسلف إلى 59 مليار ريال بزيادة نسبتها 5.7 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق».

وأضاف بن جبر آل ثاني: «أن ودائع العملاء شهدت نمواً من 44.1 مليار ريال في النصف الأول من العام الماضي (2023) إلى 51.6 مليار ريال في النصف الأول من العام الجاري (2024)، أي بنمو قدره 7.5 مليار ريال، وبنسبة 17 %».

من جانبه، أكد الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني، العضو المنتدب لبنك الدوحة، «أن البنك يواصل الحفاظ على متانة رأسماله ومراكز السيولة لديه».

على صعيد آخر، هبطت الأرباح الصافية لشركة المجموعة للرعاية الطبية (شركة مساهمة عامة قطرية)، بنسبة 68.95 % في النصف الأول من العام 2024 لتبلغ 11.283 مليون ريال، قياساً بـ36.343 مليون ريال في الفترة نفسها من العام الماضي.

وأوضحت الأرقام الصادرة عن الشركة، تراجعاً في العائد على السهم لتبلغ 0.04 ريال في النصف الأول من العام 2024، مقابل عائد على السهم بـ 0.129 ريال للفترة عينها من العام الذي سبقه.

ضمن وظائف البنوك 2024
بنك القاهرة يطلب مسؤولين عن التوظيف

أعلن بنك القاهرة، عن إتاحته وظيفة جديدة ضمن وظائف البنوك 2024، في إدارة القوى العاملة، تتمثل في المسؤولية عن إستقطاب المواهب، لدعم أهدافه التجارية في السوق المصرفية المصرية، وتتمثل في لعب الموظف المطلوب تعيينه، دور الشريك في إستقطاب المواهب، بشكل حيوي.
وتكمن مسؤولية الموظف الذي طلبه بنك القاهرة، عن دورة التوظيف الكاملة للمناصب المعينة، والعمل بشكل تعاوني مع مديري التوظيف، للعثور على أفضل المرشحين وجذبهم وتوظيفهم.

مسؤوليات وظائف بنك القاهرة الجديدة

1. تنفيذ خطة القوى العاملة السنوية، للأقسام والفروع بما يلبي إحتياجات الخرّيجين الجدد، وتحقيق الأهداف الإستراتيجية لبنك القاهرة.
2. التنسيق مع الفروع والأقسام حيال إحتياجاتهم من الموظفين ورفع التقارير إلى المشرفين المباشرين.
3. البحث عن أفضل المواهب وجذبها من خلال قنوات مختلفة، بما في ذلك لوحات الوظائف عبر الإنترنت، والشبكات المهنية، ومعارض التوظيف، وما إلى ذلك.
4. تنظيم المقابلات مع قائمة المرشحين من خلال الاتصال بمن تنطبق عليهم شروط الإعلان عن الوظيفة من أجل تحديد موعد للمقابلة الشخصية حسب التعليمات (سواء مقابلة فردية أو مقابلة جماعية).
5. إجراء المقابلات الشخصية للمرشّحين لتقييم مدى ملاءمتهم للوظائف التي تقدّموا إليها.
6. إعداد قوائم الناجحين في المقابلات لإدخالهم في الإختبارات اللازمة للخرّيجين الجدد.
7. إعداد مذكرة تعاقد للناجحين في المقابلات والتنسيق معهم لإجراء الفحص الطبي وإحضار الوثائق المطلوبة لإتمام عملية التوظيف.
8. مراجعة كافة مستندات التوظيف والبيانات المطلوبة والتأكد من صحة بياناتها وفق القواعد المعتمدة.
9. التواصل مع المرشحين في جميع مراحل التعيين لإتمام كافة الخطوات لضمان تعيينهم حسب الخطة وبطريقة سهلة وتحسين تجربتهم خلال رحلة التعيين.
10. إدارة عملية التوظيف لضمان تلبية احتياجات العمل في الوقت المناسب وبطريقة متسقة.
11. الحفاظ على قاعدة بيانات قوية للمرشحين وتتبع المتقدمين.
12. المساهمة في مبادرات تعزيز العلامة التجارية للبنك لجذب مجموعة متنوعة من المواهب المؤهلة.
13. الحفاظ على علاقات قوية مع مديري التوظيف وإبقائهم على اطلاع طوال عملية التوظيف.

مجلس إدارة QNB يوافق على إعادة شراء أسهم بـ 2.9 مليار ريال بعد الموافقات التنظيمية من «قطر المركزي» وهيئة قطر للأسواق المالية

أعلنت مجموعة QNB عن قرار مجلس الإدارة بالموافقة على إعادة شراء أسهمها بقيمة تصل إلى 2.9 مليار ريال قطري بعد الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة.

وقال البنك في بيان، إن مجلس الإدارة وافق على إعادة شراء أسهم بقيمة تصل إلى 2.9 مليار ريال قطري من أسهم البنك، وذلك بعد الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

وستقوم مجموعة QNB بعملية إعادة شراء الأسهم وفقاً لقواعد قراري هيئة قطر للأسواق المالية رقم 3 ورقم 4 لعام 2024. وسيتم الإعلان عن المزيد من الإفصاحات حول عملية إعادة الشراء في الوقت المناسب بعد الحصول على الموافقات المطلوبة.

الجامعة الأميركية و«الكويت الدولي» يوقّعان مذكرة تفاهم لتشجيع الإبتكار

عواد: التعاون مع البنك يفتح الأبواب للطلبة أمام آفاق وظيفية مستقبلية

وقّعت الجامعة الأميركية في الكويت وبنك الكويت الدولي مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز الإبتكار وتطوير تنمية الطلبة من خلال الجهود التعاونية عن طريق برنامج الإبتكار في الذكاء البشري من البنك، في حضور رئيسة الجامعة، د. روضة عواد، ومدير إدارة الابتكار الرقمي وذكاء البيانات في البنك محمد الشريف.

وأشارت الجامعة في بيان، إلى أنه «تم تصميم هذا التعاون لتعزيز الإبتكار الطلابي في الجامعة، وتزويد الطلبة بفرص هادفة لتطبيق مهاراتهم الأكاديمية في بيئات العالم الحقيقي».

ولفتت د. عواد إلى «أن التركيز الرئيسي للتعاون يتمثل بالمشاركة في برنامج الإبتكار HI بقيادة بنك الكويت الدولي، بدعم من إستشاري مشهور عالمياً، حيث يُمكن للطلاب التفاعل مع خبراء الصناعة لتطوير حلول مبتكرة في القطاع المالي».

وتابعت الجامعة أنها «ستقوم بتسهيل فرص التدريب لطلابها لدى بنك الكويت الدولي من خلال مذكرة التفاهم، مما يُوفّر لهم خبرة عملية في بيئة مصرفية معروفة. إضافة إلى ذلك، سيأخذ البنك في الإعتبار الطلاب والخريجين في الحصول على فرص عمل مستقبلية، بناءً على أدائهم خلال دورات التدريب».

من جهتها، شدّدت د. عواد على أهمية هذا التعاون، مشيرة إلى أننا «ملتزمون تزويد طلابنا بالمهارات والفرص التي يحتاجونها للنجاح، وأن هذا التعاون مع البنك لا يُوفر خبرة عملية قيّمة فحسب، بل يفتح لهم الأبواب أمام آفاق وظيفية مستقبلية في إحدى المؤسسات المالية الرائدة في الكويت».

من جانبه، أكد الشريف أهمية ربط التعليم الأكاديمي بالتجربة العملية، مشيراً إلى أننا «نهدف من خلال هذه الشراكة مع الجامعة لبرنامج الإبتكار HI الخاص بنا، إلى تمكين الطلبة من تطوير حلول مبتكرة تلبي إحتياجات القطاع المالي المتغيّر بسرعة»، معرباً عن تطلُّعه لدعم جيل الشباب المبدع والمهتم بمواصلة مشواره المهني في القطاع المصرفي، من خلال منحهم الفرص للتفاعل مع خبراء الصناعة والتعلُّم من تجارب حقيقية تُعزز قدراتهم وتفتح لهم آفاقاً مهنية جديدة».

وأضاف الشريف «أن توقيع هذه المذكرة يُعد خطوة متقدّمة في إطار إلتزام البنك المستمر بإستراتيجيته الشاملة للمسؤولية الإجتماعية، وضمن جهوده الحثيثة والهادفة إلى دعم قطاع التعليم ومؤسساته وتعزيز مساهمته في تحقيق النمو المجتمعي والإقتصادي المستدام في الكويت».

بالتعاون مع البنك العربي
إطلاق OMNIFY أول منصة حلول مصرفية من نوعها في المملكة من «أكابس»

أطلقت شركة أكابس للتكنولوجيا المالية مؤخراً منصة Omnify المصمّمة خصيصاً لتقديم مجموعة شاملة من الخدمات البنكية (Banking as a Service) عبر واجهة لبرمجة التطبيقات الـ (APIs)، وهي نوع من التكنولوجيا البرمجية التي تسمح للتطبيقات بالتواصل وتبادل البيانات مع بعضها، لتخدم أسواق محددة ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتمكّن المنصة الجديدة الشركات والجهات غير المصرفية من تقديم خدمات مصرفية وحلول مالية لعملائها ضمن خدماتها الحالية من خلال تطبيقها لبرمجة الـ APIs المصرفية من البنك العربي وغيرها من الحلول التكنولوجية. كما توفر المنصّة بوابة سلسة وآمنة لتقديم خدمات مصرفية وحلول مالية، بغية تعزيز نطاق أعمال الشركات وتوسيعها لخدمة عملائها.

وتقدم منصّة Omnify إضافة نوعية جديدة ضمن مبادرات البنك العربي الرائدة لتقديم حلول مصرفية رقمية مبتكرة تنسجم مع أهداف الشركات الكبيرة والمتوسطة أو شركات التكنولوجيا المالية في تطوير أعمالها ومواكبة التطور المتسارع الذي يشهده العالم على صعيد الخدمات المصرفية الرقمية ووسائل الاتصال والتكنولوجيا.

وتقوم منصة Omnify على مبدأ تمكين الشركات من تقديم الخدمات المصرفية بطريقة غير مباشرة، من خلال حلول الخدمات المصرفية (Banking-as-a-service) لتزويدها بأدوات خاصة لإنشاء خدمات مالية مبتكرة من قِبَل الجهات المصرفية والمالية، كالبنوك والمصارف عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبطريقة موحدة ومنظمة.

وتمنح Omnify حالياً خدمات برمجة التطبيقات المتعددة، من ضمنها التسجيل الإلكتروني والتحقق من الهوية، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التي تتضمن المحفظة الرقمية ورقم الحساب الإفتراضي VIBAN، وخدمات بطاقات الدفع المباشر والمدفوعة مسبقاً، والبطاقات الإفتراضية Cards as a Service، وخدمات أو حلول الدفع Payments as a Service. كما سيتم إضافة خدمة إقراض واجهات برمجة التطبيقات الـ (APIs). وتمكّن المنصّة الشركات والجهات غير المصرفية أيضاً من الإستفادة من التطبيقات الفرعية التي توظّف أنظمة البنك العربي وبياناته وواجهات برمجة التطبيقات (APIs) الخاصة به.

وتشمل منصة Omnify مزايا عدّة، منها إمكانية تخصيص المنتج ليعكس هوية العميل بكفاءة وسرعة ومرونة وبساطة، بالإضافة الى تزويد الشركات بالبنية التحتية التي تحتاجها من أجل تقديم هذه الخدمات من خلال توفير الدعم المستمر وتزويدها بالأدوات اللازمة لتطوير عروضها المالية الخاصة بما في ذلك

الخدمات المالية الشاملة؛ إبتداءً من إنشاء الحسابات إلى توفير برامج الولاء وخدمات الدفع المتعددة وإصدار البطاقات وغيرها. ومن أهم ما يميّز منصة Omnify أنها تتولّى العمليات المالية والجانب المصرفي داخلياً، كما تهتم بالأمور المتعلقة بالإمتثال والأنظمة المالية، مما يُمكّن الشركات من تخصيص كل الإهتمام إلى منتجاتها والتوسُّع على النطاق العالمي مما يعود عليها بالمزيد من الربح بأقل التكاليف.

ويقول إيريك موداف نائب المدير العام للعمليات والأنظمة المصرفية في البنك العربي: «يأتي إطلاق Omnify تجسيداً لريادة البنك العربي على صعيد الخدمات المصرفية الرقمية بغية الإرتقاء بالخدمات المقدمة وتوفير الحلول الجديدة التي تحسّن من سير أعمال جميع القطاعات، وذلك ضمن استراتيجية البنك ورؤيته المستقبلية الطموحة والتي يشكل التحوّل الرقمي محوراً أساسياً فيها».

وأضاف موداف: «ستتيح Omnify من خلال ما تُوفره من خدمات وبأسلوب رقمي سلس وآمن، الحصول على تجربة مصرفية متكاملة تناسب الشركات والجهات غير المصرفية وتمكّنهم من التوسع في نطاق أعمالهم رقمياً، تحقيقاً لمبدأ الشمول المالي وحرص البنك العربي على إيصال خدماته إلى مختلف شرائح وقطاعات المجتمع».

ويشار إلى أن شركة أكابس للتكنولوجيا المالية قد تأسست في العام 2021 من قبل البنك العربي لتكون الذراع التكنولوجية للبنك العربي، والتي يساهم من خلالها في تقديم خدمات التكنولوجيا المالية لعملائه عبر مختلف القطاعات. كذلك يولي البنك العربي أهمية كبيرة لدعم وتطوير الإبتكار في مجال التكنولوجيا المالية لتطوير الخدمات والحلول المصرفية التي تتماشى مع التحوُّلات والتطورات التي يشهدها العالم في ظل الثورة الصناعية الرابعة وما يرافقها من تغيُّرات في احتياجات وتوقعات شركاء الاعمال والعملاء من مختلف الفئات والقطاعات.

بنك مصر وأمازون لخدمات الدفع الإلكتروني يعقدان شراكة إستراتيجية مع «مصر للطيران» لتمكين المدفوعات الإلكترونية الآمنة لجميع المسافرين المحليين والدوليين

أعلن بنك مصر، الرائد في مجال الإستحواذ، وشركة أمازون لخدمات الدفع الإلكتروني، الشركة الرائدة إقليمياً في مجال المدفوعات الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن تعاون إستراتيجي مع شركة مصر للطيران، الناقل الوطني لجمهورية مصر العربية.

من خلال هذه الشراكة، سيتم دمج خدمات السفر الخاصة بشركة مصر للطيران مع حلول الدفع الرقمية المتعددة الخاصة بشركة أمازون لخدمات الدفع الإلكتروني، بدعم من بنك مصر، لضمان تجربة دفع إلكتروني سلسة وآمنة لجميع العملاء حول العالم.

ومع إزدياد الإعتماد على التكنولوجيا في الحياة اليومية، أصبح من المهم دمج الحلول الرقمية الموثوقة والآمنة لتوسيع نطاق تواصلها مع العملاء وعملياتهم التجارية. وفي هذا الإطار، قامت أمازون لخدمات الدفع الإلكتروني بتوسيع نطاق خدماتها الأساسية الخاصة بمعالجة الدفع عبر الإنترنت لعملاء مصر للطيران، لإتاحة تجربة حجز تذاكر سلسة وآمنة عبر الإنترنت لجميع مسافري الشركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبفضل هذه الشراكة، سيتمكن عملاء مصر للطيران من الإستفادة من خدمات التقسيط التي تقدمها أمازون لخدمات الدفع الإلكتروني، والتي تمكنهم من سداد ثمن تذاكرهم على دفعات وبطريقة مرنة تلائم ميزانيتهم. ويأتي خيار الدفع المرن لمواكبة التفضيلات المتطورة للعملاء، بما يتيح لهم خيارات دفع متعددة للاختيار منها.

وأشاد حسام عبد الوهاب، نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر، بالتعاون المثمر بين الأطراف المشاركة، قائلاً:«يسعد بنك مصر التعاون مع شركات رائدة مثل مصر للطيران وأمازون لخدمات الدفع الإلكتروني، بما يتماشى مع إستراتيجيتنا لدعم مستقبل المدفوعات الرقمية، ويهدف بنك مصر الى دمج الخدمات التكنولوجية المتطورة عبر مختلف معاملاتنا بما يتماشى مع التحول العالمي، ذلك لأننا على دراية بالدور الحيوي الذي ستلعبه التكنولوجيا لإبقائنا في مقدمة القطاع المصرفي في مصر».

من جهته، قال بيتر جورج، المدير الإداري لدى أمازون لخدمات الدفع الإلكتروني: «نفخر بهذه الشراكة مع مصر للطيران والدعم الذي نلقاه من بنك مصر، وتؤسس هذه الشراكة لتعاون مثمر يُمكّننا من الإستفادة من أحدث التقنيات المتطوّرة وتقديم حلول دفع إلكترونية مبتكرة لعملاء مصر للطيران. وعن طريق الاستفادة من بنية مصر للطيران وتمكين الشركة عبر عدة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سينصبُّ تركيزنا على توفير تجربة سلسة وآمنة للمسافرين من خلال مجموعتنا المتكاملة من حلول الدفع السهلة والمريحة، بما في ذلك نظام الأقساط المرن الذي يتناسب مع إحتياجاتهم».

تحالف مصرفي من ثمانية بنوك

من جهة أخرى، نجح تحالف مصرفي يضم بنك مصر بصفته المرتب الرئيسي الأولي ومسوّق التمويل ووكيل التمويل وبنك الحساب وبنك الحساب الوسيط، والبنك الأهلي المصري بصفته المرتب الرئيسي الأولي ومسوّق التمويل، وبنك القاهرة بصفته المرتب الرئيسي الأولي ومسوّق التمويل وبنك حساب إستهلاك خدمة الدين، وبنك الإمارات دبي الوطني بصفته مرتباً رئيسياً ووكيل الضمان، وبنك أبو ظبي التجاري بصفته مرتباً، وبنك البركة بصفته مرتباً، والبنك الأهلي الكويتي– مصر بصفته مرتباً، وبنك التنمية الصناعية بصفته مقرضاً؛ بمنح شركة بالم للتنمية العمرانية، إحدى شركات بالم هيلز قرضاً مشتركاً طويل الأجل بقيمة تصل إلى 10.3 مليار جنيه مصري، بهدف التمويل الجزئي للتكلفة الإستثمارية للمشروع العمراني «باديا» في مدينة أكتوبر الجديدة.

«الأهلي المصري» الأكثر اماناً في مصر والتاسع أفريقياً لعام 2024

أظهرت أحدث تقييمات «غلوبال فاينانس» العالمية، التي تصدرها كل عام لأكثر المؤسسات المالية إستقرارا في مختلف أنحاء العالم، حفاظ البنك الأهلي المصري على مكانته كأكثر البنوك أماناً في مصر، وضمن القائمة السنوية للبنوك الأكثر أماناً في أفريقيا لعام 2024، مما يُعزّز مكانة «الأهلي المصري» كواحد من أبرز المؤسسات المصرفية في المنطقة.

وتشمل التصنيفات الرئيسية أكثر 50 مصرفاً في مختلف دول العالم، من بينها البنوك العاملة في الأسواق الناشئة والمؤسسات المالية الإسلامية، كما تضم التصنيفات البنوك الأكثر أمانًا بحسب المنطقة، بما في ذلك أفريقيا، آسيا، أوروبا الوسطى والشرقية، وأميركا اللاتينية.

وأعرب محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، عن إعتزازه بتصنيف البنك الأهلي المصري وتصدّره التصنيف الأكثر أماناً في مصر والتاسع أفريقياً، ولا سيما في ظل التحدّيات الإقتصادية المتزايدة والتقلّبات التي يشهدها السوق العالمي، مؤكداً أن إستقرار البنوك وقدرتها على مواجهة الأزمات يُعتبر أمراً حاسماً لضمان إستمرارية التجارة العالمية.

وأكد الإتربي «أن هذا التصنيف يعتمد على العديد من التقارير الصادرة عن وكالات التصنيف الإئتماني العالمية مثل «فيتش» و«موديز» و«ستاندرد آند بورز»، والتي تقيّم أداء أكبر البنوك في العالم، وهو ما يعكس قدرة البنك على الإلتزام بالمعايير الفنية والقانونية الدولية، مما يُسهم في الحفاظ على قوة أصول البنك وثبات أدائه».

«الأهلي المصري» يحصد جائزة أفضل مجموعة قانونية لعام 2024

من جهة أخرى، حصلت المجموعة القانونية في البنك الأهلي المصري على جائزة أفضل مجموعة قانونية على مستوى الفرق القانونية العاملة بقارة إفريقيا من مؤسسة law.Com International الدولية والتي تقوم بتنظيم العديد من الفعّاليات والأنشطة الدولية وتمنح الجوائز للفرق القانونية الكبرى والمميّزة على مستوى دول العالم، وقد تسلّم الجائزة الممنوحة للمجموعة القانونية أشرف شعبان الرئيس التنفيذي للمجموعة القانونية في «الأهلي المصري» خلال الحدث السنوي الذي أُقيم في مدينة جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا خلال سبتمبر/ أيلول 2024.

مصرف الجمهورية
JUMHOURIA BANK
المصرف الصديق

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملاءه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس

خدماتنا الإلكترونية

mastercard VISA Plus PAY BUSINESS

خدمة الصراف الآلي ATM

خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016

المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة . شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد الكتروني: E-mail: jum@jbank.ly
الموقع الالكتروني: Website: www.jbank.ly
السجل التجاري Commercial Register 429

هاتف: Phone: +218 21 3334031/35, +218 21 4442541/45
فاكس: Fax: +218 21 3332505, +218 21 4442476
سويفت: Swift code: jamblyltxxx , ص.ب: P.O Box: 685-3224

بنك الإمارات دبي الوطني يحقق أرباحاً قياسية بلغت 19.0 مليار درهم خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2024

حقق بنك الإمارات دبي الوطني أرباحاً قياسية بلغت 19.0 مليار درهم للأشهر التسعة الأولى من العام 2024، حيث إن الموقع الإستراتيجي الذي تحظى به المجموعة مكّنها من الإستفادة من النمو الذي تشهده المنطقة ومن ثقة العملاء. وبلغ إجمالي القروض الجديدة المقدمة للعملاء عبر شبكة المجموعة ما يزيد عن 100 مليار درهم، وإرتفع الدخل بنسبة 7 % في الربع الثالث من العام 2024 مدفوعاً بالنمو القوي للقروض، وتحسُّن الهوامش والزيادة في دخل الرسوم والعمولات.

وقد ساعدت المنصّة الرقمية لإدارة الثروات في دفع عجلة نمو الأصول المدارة من قبل المجموعة لتصل إلى ما يزيد عن 40 مليار دولار نظراً إلى توسع عروض المنتجات الرقمية لإدارة الثروات لتشمل السندات والصكوك الكسرية والأسهم وصناديق الاستثمار المشتركة. وقد حقق بنك الإمارات الإسلامي النتائج المالية الأقوى له على الإطلاق مسجلاً أرباحاً بمبلغ 2.5 مليار درهم. ولقد مكن توسيع شبكة الفروع في المملكة العربية السعودية من نمو محفظة القروض في المملكة بشكل ملفت للغاية بنسبة بلغت 49 % في عام 2024.

وقال هشام عبدالله القاسم، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني:
«لقد إرتفعت أرباح بنك الإمارات دبي الوطني لتصل إلى 19.0 مليار درهم في الأشهر التسعة الأولى من العام 2024، حيث إن الموقع الإستراتيجي الذي تحظى به المجموعة مكّنها من الإستفادة من النمو الذي تشهده المنطقة ومن ثقة العملاء».
وقال شاين نيلسون، الرئيس التنفيذي للمجموعة:

«لقد إرتفع الدخل بنسبة 7 % في الربع الثالث من العام 2024 مدفوعاً بالنمو القوي للقروض، وتحسُّن الهوامش والزيادة في دخل الرسوم والعمولات. كما قمنا بتوسيع المنتجات الرقمية لإدارة الثروات لتشمل صناديق الإستثمار المشتركة، بالإضافة إلى السندات والصكوك الكسرية والأسهم العالمية والمحلية، مما أدى إلى نمو حجم الأصول المدارة من قبل المجموعة لتتخطى 40 مليار دولار».

KURDISTAN
International Islamic Bank
For Investment and Development
مصرف كوردستان الدولي الاسلامي
للاستثمار والتنمية

المصرف الذي يمكنك الوثوق به
The bank you can trust

ينطلق التوجه الاستراتيجي للمصرف من خلال طرح منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وتلبي احتياجات جمهور المتعاملين معه وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

نبذة عن المصرف:

بتأريخ ٢٠٠٥/٣/١٣ تأسس مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للأستثمار والتنمية كشركة مساهمة خاصة عراقية تمارس النشاطات المصرفية والاستثمارية والتمويلية بإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي وبموجب القوانين والتشريعات المعتمدة في العراق ويلتزم المصرف في جميع اعماله وعملياته باحكام الصيرفة الاسلامية.

+964(0)66 211 2000 | admin@kib.iq | www.kib.iq | erbil - gulan street

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2024

GLOBAL FINANCE

للعام التاسع على التوالي

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

النجـــاح مسيـــرة